

هذا شرح سيدى ومولاي الشيخ
أبو عبد الله محمد بن يوسف
السنوسى على مختصره
فى فن المنطق
نفع الله به
آمين

سید محمد

قوله قال الشيخ الخ الطاهر ان هذه المساجد من وضع الطلبة بدليل اختلافها باختلاف الشيوخ وعدوها في بعضها كاختلافه

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام العارف بالله القطب الرباني العالم العلامة المحقق
أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي رحمه الله ورضي عنه وأرضاه
الحمد لله الملك الوهاب * الملهم للصواب * والفتاح لمنغلق الابواب * والصلاة والسلام
على سيدنا ومولانا محمد سيد الخلق في هذه الدار وفي يوم الحشر والنشر والهول
والحساب * ورضي الله تعالى عن آله وصحبه الباذلين نفوسهم في محبته ونصر شريعته *
والساكنين في اعلاء كلمته ونشر ماته * الطرق الصعاب * (وبعد) فهذا تقييد قصدت به
شرح مختصر في علم المنطق بطريق الابهاز والعدول عن الاكثار * والاقصا
على المهم دون الزيادة التي تعطل عن المسارعة الى المقاصد الشرعية الاخرية * وتخير
العقل ونشتت الانظار الضرورية * والله اسأل أن ينفع به وباصله الغني والذكي *
والضعيف والقوي * ويعصم الجميع بفضل من الفضول والزهو والاعجاب * وغضب
الحق وتحفظ الغير بعين الاحتقار

الحمد لله الذي انعم بالعقل والبيان * والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد
المبعوث بواضع اليينات وقواطع البرهان

الكلام في معنى الحمد واقسامه وسبب الابتداء به واضح فلا يطيل به ومراده بالبيان
 جميع العلوم ضروريا وكسبها محسوسها ومعقولها لان العلوم بها بان المعلومات
 وانكشف للعقل واشار بان الحمد على جميعها الى ان المولى الكريم هو المنعم بها
 والمنفعل بايجادها بلا واسطة وليس العقل ولا الفكر تاثير في ثبوتها ويصح ان يطلق
 الله العقل ولا يخلق له شيئا من العلوم اصلا على اصح القولين ~~كما فعل ذلك~~
 بالسوفسطائية ويقرب منهم السمنية فيجب اذا على كل عاقل ان يحمدا الله تعالى
 ويشكره على كل ما بان له من الامور ووجد في قلبه من العلوم ولا يتعقده وان كان
 ضروريا اذ كم من امثاله قد سلب ذلك ولم يعطه اصلا ولا ينبغي ما كان نظر بامنه
 الى عقله وفكرته وليعلم ان ذلك كله فضل من الله تعالى وحده بلا واسطة وان كان
 سبحانه اجري العادة في بعض العلوم انه انما يخلقها عند النظر والاستدلال فليس
 لذلك السبب العادي اتر لا بطريق التعليل ولا بطريق التولد كما يقول به من اشرك
 وضل وهذا كله اذا قلنا ان العقل ليس نفس العلوم الضرورية واما ان قلنا انه نفس
 العلوم الضرورية التي هي العلم بوجوب الواجبات وجواز المحاذرات واستحالة
 المستحيلات كما ذهب اليه امام المحرمين فيكون الشكر على هذا النوع من العلوم
 مانحوا من قوله الحمد لله الذي انعم بالعقل والشكر على سائر العلوم والادراكات
 مانحوا من قوله والبيان ويحتمل ان يكون اشار بالعقل الى جميع العلوم لانه شرط
 فيها وبالبيان الى المنطق الاصح المستخرج عنها والمبين لما استتر منها وكل ذلك نعم
 جلية من المولى الكريم تبارك وتعالى ويحتمل ان يكون اشار بالعقل الى الضروري
 من العلوم وبالبيان الى المكتسب منها اذ الكل نعم من المولى الكريم سبحانه ومراده
 بواضح اليقينات المجزئات الدالة على رسالة سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم
 وصدقه في كل ما اتى به عن المولى تبارك وتعالى ومن اجلها القرآن العظيم وانما
 كانت هذه اليقينات واضحة لعدم الالتباس فيها بالحجج والشعوزة وكل ما يوجب
 ريبا للعلم الضروري ببعدها وبعده من ظهرت على يديه سيدنا ونبينا محمد صلى الله
 عليه وسلم من جميع الريب ومراده بقواطع البرهان ما حابه صلى الله عليه وسلم
 في القرآن والسنة من البراهين القطعية على ما يجب لمولانا جلال وعلا من الوحدانية
 وعلى الصفات وتنزيهه عن الشركاء والنقايص وسماها المحدثات واشار بهذا الى
 ان صدق نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم فيما دعا اليه من توحيد مولانا جلال
 وعلا وانخلاص العباد له قد اتضح في غاية الوضوح من كل وجه من جهة الخلق

قوله على مفعول تضمن اي وضحت ترك الخ والاردان الضمن الاستلزام اي وتستلزم ترك كلامه وشيئا فاندفع ما قيل ان الترك عدم
والكتاب لا ينفكده اهـ

والخلق والمجز والخارق ومن جهة شرعه الشريف للصامت والناطق ثم مع هذا
كله من يهديه الله تبارك وتعالى فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له نسأله سبحانه
أن يهب لنا الهداية وحسن الخاتمة بفضلہ بلا محنة
ص

ورضى الله تعالى عن آله وصحبه ومن تبعهم الى يوم الدين باحسان واهد هذه كلمات
مختصرة تتضمن معرفة ما يضطر اليه من علم المنطق لتصحيح ما يكتسب به التصورات
والتصديقات وترك كل ما يشوش الفكر مع قلة جدواه ونذرا استعماله من قواعد
وتفريعات والله اسأل أن ينفع به وهو حسي ونعم الوكيل
ش

لما كان المكتسب من العلوم مختصرا في نوعين وهما التصورات أي معرفة الحقائق
المفردة وتمييزها عن غيرها والتصديقات أي العلم بثبوت أمر لا مر او نفيه عنه احتياج
العقل الى طريقين أحدهما يوصله الى ما جهل من التصورات والثاني يوصله الى
ما جهل من التصديقات ولما كان العقل لا يؤمن عليه من الخطأ اذا سلك هذين
الطريقين وحده لكثرة التباس الباطل بالحق احتيج الى قواعد عقلية قطعية يعرفها
العقل أولا ويعرف صحتها ضرورة ثم حينئذ يطلب بهما ما جهله من العلوم التصورية
والتصديقية وهذه القواعد هي المسماة بعلم المنطق فهو قانون نعصم مراعاته بتوفيق
الله تعالى الذهن من الخطأ في فكره كما نعصم النحو للسان من اللحن في قوله فقد اضطر
اذ المعرفة هذا العلم يعرف العقل به صحة الطريق الذي يكتسب به ما جهله من
التصورات وصحة الطريق الذي يكتسب به ما جهله من التصديقات والطريق الاول
هو المسمى بالتعريفات والطريق الثاني هو المسمى بالأمجج ولما ادخل في علم المنطق زيادة
صعبة وتفريعات تكثر لا يحتاج اليها في غالب تصرفات العقل فرب سبب ذلك كثير
من الناس من تعلم ما يحتاج اليه من فن المنطق وربما صرح بتعريجه من لا معرفة له
بحقيقته فذكرنا أن هذا المختصرا قصيرا فانه على الضروري من هذا الفن وهو
ما يحتاج اليه لتصحيح ما يكتسب به التصورات وهو التعريفات وما يكتسب به
التصديقات وهو الأمجج وترك كتمانها كما ما يندرا استعماله ويشوش الفكر ويحيرة لا سيما ان
كان بايدا أو متعلق القاب جدا بأهوال الآخرة علما وعملا فقولنا وترك منصوب بالعطف
٢ على مفعول تتضمن وهو معرفة وما في قولنا ما يكتسب به واقعة على التعريفات والأمجج
وما في قولنا ما يضطر اليه واقعة على بعض علم المنطق والمجورور في قولنا تصحيح يتعلق
ببضطر وهذا الاضطرار لاستعمال معاني قواعد المنطق في طلب العلوم المكتسبة ثابت
تحقق لكل أحد وأما الاضطرار لتعلم اصطلاحاته وحفظ ضوابطه فليس عاما لكل

أحداذا الطبع السليم والعقل الذكي لا يحتاج الى ذلك كما لا يحتاج الى تعلم قواعد النحو
وضوابط العربية العربي الفصيح بل الغنا عن تعلم المنطق أكثر من الغنا عن تعلم النحو
لان علوم المنطق عقلية محضة فكثير من امر كوزني قلب كل عاقل وان لم يعبر عنه
باصطلاحات علم المنطق بخلاف النحو فإنه نقل محض فغير ان العربي الفصيح لا يصل الى
معانيه وأحكامه الا بالتعلم ومع هذا تعلم فن المنطق وحفظ قواعده وفهمها سهل
للعقل وعرا لا نظار ويتسع به مجال الفكر مع الراحة والامن من الخطاء في سلوكه
مفاوز الاعتبار وقد ذكر الشيخ الابي في شرحه الحجج مسلم عن الشيخ الامام ابن عرفة
رحمة الله تعالى على الجميع انه كان كثيرا ما يوصيهم على فن المنطق ويؤكد الوصية
عليهم ويقول لهم لا بد ان أموت وترحوني على هذا أوتد كروني أو كلا ما يقرب من
هذا لم أتخذه الا ان اطول العهد به وبالحجة فالعلوم كلها متسيرة طوعا وبالا لمن حقق
المهم من هذا الفن ان يشارك المولى تبارك وتعالى بفضله وامامه المحرمان
والخذلان فيزلق الانسان بثوبه ويغص ويموت بريقه ولا حول ولا قوة الا بالله وهو
حسبنا ونعم الوكيل

وينحصر المقصود من هذا التأليف في التعريفات ومبادئها والحجج ومبادئها
قد عرفت مما بسطناه فيما سبق أن المصنف الذي يطلب علمه منحصري نوعين
التصور والتصديق وان الطريق الموصلة لمعرفة المجهول من التصورات هي
التعريفات والطريق الموصلة لمعرفة المجهول من التصديقات هي الحجج والتعريفات
لا بد لها من اجزاء تتركب منها وهي الكلمات الخمس وهو مرادنا بمبادئها وكذلك الحجج
لا بد لها من اجزاء تتركب منها وهي القضايا وهو مرادنا ايضا بمبادئها فانحصر المقصود
من هذا العلم في تحقيق هذه المطالب الاربعة وبعد ان يحقق المتعلم ما يحتاج اليه من
هذه المطالب الاربعة حفظا وفهما فليعرض عما لا يحتاج اليه ولا يتلف فيه جزء
نفسا من العمر وليستقل بعد ان احكم آلة العقل بالعلوم الشرعية استقامة
واقادة علما وعملا بنية خالصة للدار الآخرة والفوز برضى المولى تبارك وتعالى
وليحذر من الفضول وما لا يعني وحب الرئاسة جهده ولا يستعن بالمولى الكريم جل
وعلا حول ولا قوة الا به ولا جل انحصار المقصود من فن المنطق في هذه المطالب
الاربعة حصرنا نحن مقصودنا من هذا المختصر في المهم منها وبانقضا به يتقضى التأليف
والى هذا اشرنا بقولنا وينحصر المقصود من هذا التأليف في التعريفات الى آخره
وبالله تعالى التوفيق

أما مبادئ التعريفات فاعلم أولاً أن الدلالة فهم أمر من أمر وقيل هي كون أمر بحيث
 يفهم منه أمر فهم أول يفهم والدال ينقسم الى لفظ وغيره ودلالة كل منها تنقسم الى ثلاثة
 أقسام دلالة وضعية وعقلية وطبيعية

ش

يعني أن مبادئ التعريفات وان كانت هي الكميات الخمس لما كانت لها الفاظ تدل
 عليها وبها يتصرف في التعريفات احتيج أولاً الى معرفة الدلالة واقسامها وما يعتبر
 منها في فن المنطق وما لا يعتبر فلهذا قال فاعلم أولاً أي قبل أن تعلم مبادئ التعريفات
 التي هي الكميات الخمس وتفسيرنا أول الدلالة بفهم أمر من أمر هو تفسير المتقدمين لها
 واعترضه بعض المتأخرين بأنه تفسير لوصف أمر بما هو وصف لغيره فان الدلالة
 وصف للأمر الدال والفهم الذي فسرت به وصف لغيره وزعم أيضاً أن الدلالة انما هي
 الخشية أي هي كون أمر بحيث يسمح أن يفهم منه أمر سواء فهم منه ذلك الامرام لا
 وجوابه أن هذا غلط نشأ من تفهيم الراكب فان الفهم الذي فسرت به الدلالة فهم
 مقيد بالمرور عن الذي هو الامر الدال بمعنى أن الدلالة هي كون أمر يفهم منه أمر
 ولا شك أن الذي يفهم منه أمر هو الامر الدال لا غيره والذي انصف به غيره انما هو الفهم
 لا مرأى كونه فاهمه لا الفهم منه بمعنى انه فهم منه امر اذا اشغض في هذا فاهم
 لا مفهوم منه وهذا كمن ماء تصفها بالشرب منها بمعنى انه شرب أو يشرب منها
 ولا شك ان الشرب بهذا المعنى وصف لها لا للشارب منها والشرب الذي انصف به
 الشارب انما هو الشرب الذي أوجب له كونه شارباً لا مشروباً منه وأما الاعتراض
 بأن الدال وصف بالدلالة قبل الفهم وبعد ذلك يقتضي تقدم الدلالة على الفهم
 فكيف تقدر به فاجواب أن وصف الدال بالدلالة قبل الافهام انما هو بطريق المجاز
 لا بطريق الحقيقة وأعلم أن مرادهم بالدلالة الوضعية أن تكون الدلالة سببها الوضع
 وهو تعيين أمر للدلالة بنفسه أي من غير قرينة اذا كانت حقيقة أو بقرينة اذا كانت
 مجازاً فالدلالة فيها اختيارية تتغير بتغير الوضع والدلالة الطبيعية والعقلية ليستا
 باختياريتين إلا أن الطبيعية يمكن تغيرها والعقلية لا يمكن فيها التغير

ص

فقال دلالة غير اللفظ وضعا دلالة الإشارة المخصوصة مثلاً على معنى نعم أولاً ومثال
 دلالة عقلية دلالة التغير مثلاً على المحدوث ومثال دلالة طبعاً دلالة الحجرة مثلاً على
 النخل ومثال دلالة اللفظ وضعا دلالة الرجل مثلاً على الذكر والمرأة على الانثى ومثال
 دلالة عقلية مثلاً على جرم يقوم به لاستعماله قياس اللفظ بنفسه ومثال دلالة
 طبعاً دلالة الصراخ الضروري مثلاً على مصيبة

ش

قوله فقال دلالة اللفظ العقلية دلالة على جرم يقوم به لاستعماله قيام اللفظ بنفسه
يعنى لان اللفظ عرض والعرض يستحيل ان يقوم بنفسه وانما يقوم بالجرم وهذه
الدلالة العقلية للفظ ليست خاصة باللفظ دون لفظ بل هي مشتركة بين جميع الالفاظ
بل وبين جميع الاصوات وان لم تكن الالفاظ بخلاف الدلالة الطبيعية والوضعية
للالفاظ فانهما محتصان ببعض الالفاظ دون بعض وأما أقسام دلالة غير اللفظ فهي
كلها خاصة ببعض الامور دون بعض ومراده بالصراخ الذي مثل به لدلالة الالفاظ
الطبيعية الصراخ الذي يتركب من الحروف حتى يكون لفظا وذلك موجود كبير عند
غلبة الوجع والوقوع في المصائب وأما الصراخ العارى عن التقطع والحروف
فليس بلفظ

فهذه ستة أقسام المعبر منها في علم المنطق قسم واحد وهو دلالة اللفظ الوضعية

لما قسم الدال الى لفظ وغير لفظ وكان في كل منهما ثلاثة أقسام لزم ضرورة ان يكون
مجموع الاقسام ستة خمسة منها لا تعتبر في فن المنطق وهي أقسام دلالة غير اللفظ الثلاثة
وقسمان من أقسام دلالة اللفظ وهما الطبيعية والعقلية وقسم واحد معتبر وهو دلالة
اللفظ الوضعية وانما اعتبر هذا القسم لانضباطه وعموم فايدته في العقليات
والنقلات والطبيعات وغيرها والتعلم والتعليم

وهي تنقسم الى ثلاثة أقسام دلالة مطابقة وهي دلالة الالفاظ على المعنى الذي وضع له
كدلالة لفظ الاربعة مثلا على ضمة اثنين ودلالة تضمن وهي دلالة اللفظ على جزء
معناه ان كان مركبا كدلالة الاربعة مثلا على اثنين نصفا أو واحد ربعها أو ثلاثة
ثلاثة ارباعها ودلالة التزام وهي دلالة اللفظ على خارج عن معناه لازما له لزوما
ذهنيا ينفيا

يعنى أن الدلالة الالفاظية الوضعية فيها ثلاثة أقسام دلالة مطابقة ودلالة تضمن ودلالة
التزام وجعلها كلها وضعية لاستناد جميعها للوضع الا أن الاولى استندت اليه بلا واسطة
اذا معنى المفهوم فيها من اللفظ هو عين المعنى الذي وضع له اللفظ أى عين له بالوضع
الحقيقي أو المجازى ولهذا سميت مطابقة لمطابقة الفهم في الوضع وأما الدالتان
الاخريان فليس الوضع سيدا نا له ما بل هو جزء سبب لان الوضع يوجب عند
حضور اللفظ في الذهن فهم معناه المطابق واذا حضر معناه المطابق وكان مركبا حضر
في الذهن جزء ذلك المركب من حيث أن فهم المركب موقوف على فهم جزئه واذا

نظرت الى الحقيقة وجدت السبب التام في فهم الجزء هو فهم الكل سواء وضع للكل
لفظ أو لم يوضع وسواء ذكر اللفظ الموضوع أو لم يذكر الا انه لما كان حضور اللفظ بالبال
سبباً في فهم معناه وفهم معناه سبباً في فهم جزئه كان حضور اللفظ بالبال بالنسبة الى
فهم الجزء سبب السبب وافهم مثل هذا بعينه في دلالة الالتزام فان حضور اللفظ
بالبال لا اثر له مباشرة في فهم اللازم بل بواسطة فهم الملزوم الذي وضع له اللفظ
ولا احتياج هاتين الدالتين الى مقدمة زائدة على المقدمة الوضعية اختلف فيها
هل هما وضعيتان نظر المقدمة الاولى الوضعية أو عقليتان نظر المقدمة الثانية
العقلية أو التضمنية وضعية لدخول الجزء فيما وضع له اللفظ والالتزامية عقلية لخروج
اللازم عما وضع له اللفظ ثلاثة أقوال وقولي في دلالة المطابقة دلالة اللفظ على المعنى
الذي وضع له يؤخذ منه أن سبب فهم المعنى في دلالة المطابقة هو الوضع لتعليق الدلالة
فيها على هذا الوصف المناسب وذلك يشعر بعلميته فيخرج على هذا بمقتضى طرد
التعريف فهم جزء المسمى الذي وضع له اللفظ وقد وضع أيضاً الكلمة على سبيل الاشتراك
اللفظي لكن انما فهم سبب كونه جزء من المسمى لا بسبب كونه مسمى أيضاً لذلك
اللفظ فان هذا الفهم تضمن لامطابقة لان علمه الجزئية لا الوضع أما اذا فهم ذلك الجزء
بسبب كون اللفظ أيضاً موضوعاً له فان الفهم حينئذ يكون مطابقة لان علمه الفهم
حينئذ الوضع لا الجزئية وافهم مثل هذا في تعريف دلالة التضمن ودلالة الالتزام لان
العلة في فهمهما الجزئية واللازم وتعليق الدلالة في تعريفهما على ذلك فلا يفسد طرد
التعريف انهم الجزء واللازم بسبب الوضع لهما وبهذا تعرف أن لا حاجة لما زاده
المتخرف في تعريف التضمن والالتزام فقال بعد ذكر الجزء واللازم من حيث هو كذلك
أى من حيث جزئه أو لازمه والزم أن يزيد هذا القيد في تعريف دلالة المطابقة وهذا
كله انما احتيج اليه في اللفظ المشترك بين الكل وجزئه أو بين المعنى ولازمه أما
الاول فكالركعة تستعمل لمجموع المركب من القراءة ومن الركوع ومن
السجدةتين وتستعمل للركوع وحده من غير قراءة ولا سجدةتين في الاول ما رواه من
عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال صلاة الليل مثنى مثنى وإذا
أردت أن تنصرف فاركع ركعة توتر لك ما صليت ومن الثاني قوله صلى الله عليه وسلم
من أدرك ركعة ففقد أدرك السجدة وأما الثاني وهو المشترك بين المعنى ولازمه
فكالشمس فانها مستعملة في القرص ومنه ما جاء في حديث الشفاعة تدنو
الشمس وتستعمل في ضوءها ومنه ما في حديث الموطأ في بيان وقت صلاة النبي صلى

الله عليه وسلم العصر بقوله والشمس في حجرها قبل أن تظهر ويمكن أن يكون منه قوله تعالى ثم جعلنا الشمس عليه دليلا فإن الظاهر أن المراد بالشمس الضوء لا القرص لأن الذي يستلزم عادة انظر ضوء الشمس لا قدمها إذ لو غاب ضوءها بسحاب أو نحوهم لم ير تسم في الأرض لقا ثم ظل وتقييد نادلالة التضمن بكون المسمى مركبا ودلالة الالتزام بكون الزوم ذهنيًا بيننا نتعرف بذلك أن بين كل واحدة من دلائل التضمن والالتزام وبين دلالة المطابقة عمومًا وخصوصًا باطلاق كلما وجدت دلالة التضمن أو الالتزام وجدت دلالة المطابقة لاستنادهما إليها على ما تقدم ولا يلزم من وجود دلالة المطابقة وجودهما إلا مكن أن يوضع اللفظ لمعنى بسيط لا لازم له بينا وبين دلالة التضمن والالتزام عمومًا وخصوصًا من وجه يحتاج معان إذا كان المسمى مركبا وقوله لازم ذهني بين وتفرد دلالة التضمن إذا كان المسمى مركبا ولا لازم له بينا وتفرد دلالة الالتزام إذا كان المسمى بسيطًا وله لازم بين وبالله تعالى التوفيق

ص
والمراد بالزوم البين أن يكون المسمى كلفهم من اللفظ فهم ذهنيًا لازمه سواء لازم في الخارج كالزوجية المفهومة ذهنيًا من الأربعة وهو اللازم المطلق أولم يلزم كالبرص المنهوم ذهنيًا من العي فان لازم في الخارج عن الذهن فقط كالسواد للغراب لم يطلق في علم المنطق على فهمه من اللفظ الموضوع للزومه دلالة التزام

ش
اعلم أن الزوم في اصطلاح أهل المنطق ينقسم إلى بين وغير بين فالبين ما يلزم فيه من تصور المزوم واللازم مع العلم بالزوم وغير البين ما لا يلزم فيه من تصور المزوم واللازم مع العلم بالزوم ومثاله الأعداد باعتبارها وما يلزمها من التمام والزيادة والنقصان والحزم باعتبارها ما يلزمه من الحدوث ونحو ذلك مما هو كثير والبين قسمان ذهني وغير ذهني فالذهني هو الذي يلزم فيه من تصور المزوم العلم بلازمه ومثاله الشجاعة للأسد والزوجية للأربعة والأفردية للثلاثة وغير الذهني هو البين الذي لا يلزم فيه من مجرد تصور المزوم العلم بالزوم بل حتى ينضم إلى ذلك تصور اللازم فيكفيان حينئذ في العلم بالزوم ومثاله ذلك مغارة الإنسان للفرس ومغارة زيد لعمرو ومثاله فان مغارة الإنسان للفرس أمر لازم للإنسان لكن من تصور الإنسان لا يلزمه بمجرد ذلك أن يخطر بباله مغارة للفرس بل قد يتصور الإنسان وهو غافل عن الفرس جملة فكيف عن مغارته أيا د نعم لو خطر بباله مع تصوره الإنسان أمغارة هو للفرس أم لا يحزم ذهنه قطعًا بالزوم هذه المغارة له من غير أن يحتاج في ذلك إلى واسطة وكذا الحال في مغارة زيد لعمرو والذهني أيضًا ينقسم إلى لزوم في الذهن والخارج معًا كالزوم

الزوجية للاربعة ويسمى اللازم في هذا اللازم المطلق لعدم تقييد لزومه بذهن
 أو خارج ولزوم في الذهن فقط دون الخارج كلزوم بعض الاضداد لا ضدادها
 في الذهن مع منافاته اياها في الخارج كلزوم البصر للعمى والحركة للسكون فانك مهما
 تصورت العمى لم تتصور منه الاسباب البصر وكذلك السكون انما يتصور منه سلب
 الحركة ومثل بعض المشايخ اللزوم في الذهن دون الخارج بما اذا رأيت شخصاً في سن
 الشباب أو الكهولة لا بسا لثوب كذا ونحو ذلك من الصفات العارضة الزائلة ثم غاب
 عنك ذلك الشخص مع حياته أو موته السنين الكثيرة بحيث يبلى ان كان ميتاً أو يهرم
 ان كان حياً فانك بعد ذلك كله متى تصورت لم تتصوره الا متصفاً بالصفة التي كنت
 رأيته عليها فتتصور شبو بيته أو كهولته وثوبه الخاص الذي كنت رأيته به فصارت
 تلك الصفة وتلك الثياب لازمة لذلك الشخص في ذهنك وفي ذهن من رآه رؤيتك مع
 أن شيئاً منها غير لازم له في الخارج بل قد فارقتة وتجرد عنها وقد ذهب كثير من أهل
 المنطق الى تفسير اللزوم البين بالذهني وهو ما يلزم فيه من تصور الملزوم العلم بلزومه
 وعلى هذا المذهب مررنا في مختصرنا القولنا والمراد باللزوم البين أن يكون المسمى الخ
 وعلى هذا يكون وصفنا الذهني فيما سبق بالبين ليس للتخصيص بل لايضاحه وكشف
 معناه وتمثيلنا اللازم الخارج بسواد الغراب ليس بمتعين ونظيره الحدوث للأجرام وكل
 لازم ليس ذهني على ما تقدم في تفسير الذهني قوله لم يطلق في علم المنطق الخ يعني وأما
 في فن الاصول أوفى فن البيان فانهم لا يشترطون في دلالة الالتزام أن يكون اللزوم
 ذهني بل مطلق للزوم بأي وجه كان بذلك كثرت الفوائد التي يستنبطونها بدلالة
 الالتزام من ألفاظ القرآن والسنة وألفاظ أئمة المسلمين وبالله تعالى التوفيق

وفي كون اللزوم الذهني شرطاً في دلالة الالتزام أو سبباً قولان للاكثر وابن الحجاب
 بناء على أن الدلالة الفهم أو المحيثة

يعني انه اختلاف في كون اللزوم الذهني شرطاً أو سبباً على قولين الاكثر على انه
 شرط فيلزم من عدمه عدم دلالة الالتزام ولا يلزم من وجوده وجودها ولا عدمها
 وذهب ابن الحجاب الى انه سبب وعليه فيلزم من وجوده وجود دلالة الالتزام ومن
 عدمه عدمها وبناء الشرح ان عرفة القولين على الخلاف السابق في تفسير الدلالة فن
 جعلها فهم المعنى من الالفاظ كما هو رأي الخوفاضي والاثري والاقدمين لزم أن يكون اللزوم
 الذهني عنده شرطاً في دلالة الالتزام لان دلالة الالتزام على هذا الرأي يكون معناها
 فهم اللازم الذهني من الالفاظ الموضوع للزومه ومن البين أن اللزوم الذهني الذي

ثبت لهذا اللازم يلزم من عدمه عدم فهم ذلك اللازم من اللفظ ولا يلزم من وجوده وجود فهمه ولا عدمه اذ لزوم الذهني ثابت لذلك اللازم قبل سماع اللفظ الموضوع للزومه ولا فهم حينئذ لذلك اللازم من اللفظ لتوقف فهمه على سماع اللفظ الموضوع للزومه مع المعرفة بالوضع فقدا تطبق حدا الشرط على اللزوم الذهني اذا فسرنا الدلالة بالعلم من اللفظ وأما قول ابن الحبيب فهو مبني على أن الدلالة الحثية أي تهيمية اللفظ الموضوع لمعنى لان يدل عند سماع ذكره على لازم معناه ووجه ذلك أن اللزوم الذهني بين المسمى وبين أى معنى كان على هذا القول يلزم من وجوده وجود الحثية التي فسرت بها الدلالة أى يلزم منه أن يكون اللفظ بحيث اذا ذكر فهم منه لازم سماعه كما انه يلزم من عدم اللزوم الذهني عدم الدلالة التي فسرت بالحثية اذ لا يتصف اللفظ حينئذ بأن يكون بحيث اذا ذكر فهم منه ذلك المعنى وهذا البناء من الشجر حله الله واضح حسن لم أر من تعرض له وقولنا بناء الى آخره هو مع ما قبله لف ونشر مرتب فالفهم راجع للشرط والحثية راجعة للسبب وبالله تعالى التوفيق

ص

ثم اللفظ ينقسم الى مركب وهو ما دل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصوده والى مفرد وهو ما ليس كذلك

ش

هذا تقسيم اللفظ باعتبار دلالته التركيبية والافراضية فذكر انه ينقسم الى مركب ومفرد وعرف المركب بأنه اللفظ الذي دل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصوده والمفرد بأنه ما ليس كذلك وهو اللفظ الذي لا يدل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصوده وهو معنى قولنا ليس كذلك فقال الاول قولنا مثلاً زيد قائم فان جملة هذا اللفظ يدل على معنى تركيبى وهو كون زيد حصل له القيام أو يحصل له فى الماضى أو الحال والمستقبل وجزء هذا اللفظ وهو زيد مثلاً يدل على جزء هذا المعنى الذى هو ذات زيد وكذا قولنا عبد زيد ونحوه مما لم يقصد به العمية فان جزء هذا اللفظ وهو عبد مثلاً يدل على مطلق عبد غيره ثم يد باضافة الى زيد ولا غيره وذلك جزء من المعنى المركب الذى هو عبد مقيد باضافة الى زيد ومثال الامر دلفظ زيد مثلاً فانه يدل على ذات زيد ولا جزء فيه يدل على جزء من ذات زيد فقولنا فى حد المركب ما دل لفظة ما واقعة على اللفظ وهو حدس فى الحد وقولنا دل توطئة لما بعده ويمكن أن يحتز به مع ذلك من اللفظ المهمل كدبر ونحوه على رأى من يسميه لفظاً وقولنا جزء يخرج بالاجزاء له أصلاً كباء البحر ولامة وماله جزء لكن لا دلالة لشيء من أجزائه نحوز بدور رجل وقولنا على جزء معناه يخرج ماله جزء وجزؤه دلالة لكن لا على جزء معنى اللفظ الذى تركيب منه نحو بائكم فان

جزءه وهو اب يدل على ذات متصفة بالابوة وكذلك جزؤه الآخر وهو كم يدل على سؤال
عن عدد أو على اخبار بكثرة لكن لا واحد من هذين المدلولين يجزء من معنى ابكم ويخرج
أيضاً نحو بعلبك مراكب من الاعلام تركيب مزج وقولنا دلالة مقصودة يخرج
نحو عبد الله وامرئ القيس علمين فان كل واحد منهما له جزء يدل على جزء معناه لكن
دلالة غير مقصودة أة عبد الله فيدل عبد عنه على مطلق العبودية وهو جزء حاصل
لكل شخص حادث فان كل شخص فهو عبد لله هذا الجزء المادي لهذا اللفظ وأما جزؤه
الصوري وهو الاضافة الى المكتوبة أعني اسم الله الاعظم فيدل أيضاً على تقييد
العبودية بالاضافة الى الله سبحانه وذلك أيضاً جزء ثابت لكل حادث فقد دل أيضاً
هذا الجزء من لفظ عبد الله على جزء معناه هذا ان قلنا بعدم اشتراط كون الاجزاء
في المركب مادية وأما ان اشتراطه فانه انما يحتاج الى التفرز من الجزء الاول المادي
فقط وأما امرئ القيس فجزؤه وهو امرء يدل على مطلق الرجولية وهي جزء حاصل
للرجل المسمى بمادل على رجولية له مقيّد بالاضافة الى القيس وقد يعترض بمثل
هذه الاعلام الاضافية والاعلام اللقبية والكنى على طرد حد المركب حيث يقصد
واضعها مع العلمية دلالة اجزائها على معنى تركيبي وجد في سماها كان يسمى ابنه عبد
الله لسكونه عبد المولى تبارك وتعالى ويسمى رجلاً أبي محمد لان له ولداً اسمه محمد
ويسميه نور الدين او شمس الدين أو حجة الاسلام لسكونه من أئمة المسلمين المهتدى بهم
فلو زيد في حد المركب بعد قولهم دلالة مقصودة الوصف بخالصة فيقولون مادل جزؤه
على جزء معناه دلالة مقصودة خالصة أي لم تشبه العلمية لاصح طرد حد المركب وعكس
حد المفرد تأمل ذلك والله الموفق واذا عرفت حد المركب وما أخرج كل جزء من
اجزائه عرفت منه حد المفرد وما دخل فيه من الاقسام ومجموع ما دخل فيه أربعة
اقسام اللفظ الذي لا جزء له أصلاً كباء الجرح ولا مه وماله جزء ولا دلالة له أصلاً كزيد
وماله جزء له دلالة على غير معنى ذلك اللفظ كابكم وانسان وبعلبك وماله جزء له دلالة
في ذلك المعنى بغير قصد كحيوان ناطق مجموع علم على شخص وعلى ما ظهر لنا من الزيادة
في حد المركب يدخل في المفرد قسم خامس وهو مادل جزؤه على جزء معناه دلالة
مقصودة لكن ليست خالصة بل مضافة الى العلمية كعبد الله علما وحجة الاسلام علما
على أبي حامد الغزالي رضي الله تعالى عنه فالاقسام كلها على الزيادة التي زودناها
في حد المركب ستة واحد منها مركب وخمسة مفردة وبدون تلك الزيادة خمسة
واحد مركب وأربعة مفردة وأورد على طرد حد المفرد الماهل بناء على انه يسمى

لفظ فانه يصدق عليه انه لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة مع انه لا يسمى مفردا وقد صحاب عنه بأن الالف واللام في اللفظ المقسم الى مركب ومفرد للعهد والمعهود اللفظ الدال بالوضع فيقدر الدال في تعريف كل من القسمين وانما قدمنا تعريف المركب على تعريف المفرد لكون تعريف المركب بالاحباب وتعريف المفرد بسلبه ولا يعقل سلب أمر الا بعد تعقل ذلك الامر المسلوب فان قيل المفرد جزء المركب وفهم الجزء سابق على فهم المركب منه فلما انعكس الامر كما ذكرتم لزم الدور فاجواب أن المفرد جزء المركب من حيث ذاته لا من حيث كونه مفردا فيلزم أن يسبق على تعقل المركب تعقل ذات كل جزء من أجزائه عارية عن وصف الافراد وأما تعقله من حيث اتصافه بالافراد فالامر اذ بالعكس وانما يتعقل هذا المعنى فيه بعد تعقل معنى المركب واعلم أن من أهل المنطق من يسمي اللفظ الذي يدل جزؤه على معنى ليس جزؤه معناه بالمركب كعملك ويسمى اللفظ الذي يدل جزؤه على جزء معناه نحو زيد قائم بالمؤلف والقول فتكون الاقسام عنده ثلاثة مفرد ومركب ومؤلف والذي عنده أكثر المتأخرين أن القسمة ثنائية وان المركب والمؤلف والقول ألفاظ مترادفة وقد نص على ذلك ابن سينا وبالله تعالى التوفيق

ص

وهو مشترك ان تعدد مسماه كعين ومفردان اتحادا كانسان ورجل ش

يعنى أن اللفظ المفرد الذي عرفت حده فيما سبق ينقسم الى مشترك وهو اللفظ الذي تعدد مسماه أى له معان اثنان فأكثر يسمى به كل واحد منها والى مفرد وهو اللفظ الذى اتحاد مسماه أى لم يوضع الالمعنى واحد فمثال الاول العين فانها وضعت لمعان متعددة كالعين الباصرة والعين الجارية وعين الذهب وعين الفضة ومثال الثانى لفظ انسان ولفظ رجل فان الانسان وضع لمعنى واحد وهو معنى الحيوان الناطق والرجل وضع لمعنى الذكرك من جنس العقلاء فان قيل قد تعدد ما يطلق عليه انسان ورجل فانه ما يطلقان على زيد وعمر وخالد وغيرهم كما تعدد ما يطلق عليه عين من الجارية والباصرة وغيرهما وقد حكموا بأن عين اللفظ مشترك والانسان والرجل لفظان مفردان فما الفرق فاجواب أن لفظ انسان ولفظ رجل لم يتعدد مسماهما وانما تعدد افراد مسماهما ولم يتعدد مسماهما اذ هو واحد ولم يوضع ازيد بخصوصه ثم لغيره بخصوصه ثم لخاصة بخصوصه وانما وضع المعنى واحدا لا أن ذلك المعنى لما كان كلياً يوجب في افراد كثيرة اطلاقاً على تلك الافراد من حيث وجد في كل واحد منها المعنى الذى وضعه له وسمى به ما لا من حيث أن تلك الافراد وضعوا لخصوص كل واحد منها

ولفظ العين انما يطلق على الجارية والباصرة وغيرهما لوضعه لكل واحد من تلك الاشياء بخصوصه ويوضع لمعنى واحد هو قدر مشترك بينهما كما في لفظ انسان ورجل فان قلت لفظ اسد قد تعدد وضعه فانه موضوع للحيوان المفترس وللرجل الشجاع وليس موضوعا للقدر المشترك بينهما او مع ذلك لا يسمونه مشتركا فعلى هذا يفسد طرد حدكم للمشترك وعكس حدكم لئلا ترد فالجواب أن المسمى عندهم مغاير للمعنى فان سمي اللفظ ما وضع له الاطروحة حقيقة لا يحتاج الى قرينة ومعنى اللفظ ما يعنيه المتكلم باللفظ كان مسمى له وهو المعنى الحقيقي أو غير مسمى له وبينه وبين مسماه علاقة وهو المعنى المجازي أو لا علاقة وهو الغلط فان الذي تعدد في الاسد المعنى لا المسمى اذ مسماه واحد هو الحيوان المفترس والرجل الشجاع ليس مسمى له وانما هو معنى يصح أن يستعمل فيه لفظ الاسد لعلاقة بينه وبين مسماه وبالله تعالى التوفيق ص

والمفرد اذا كلى ان لم يمنع تصويره من صدقه على كثيرين كإنسان وحيوان وهو متواطئ ان استوى في افراده كالمثاليين ومشكك ان اختلف فيها كالبياض والنور واما جزئى ان منع كزيد وعمر و

يعنى أن المفرد ينقسم باعتبار تشخص مسماه وعدم تشخصه الى قسمين جزئى وكلى أما الكلى فهو اللفظ المفرد الذى لا يمنع تصوير مسماه من صدقه على أفراد كثيرة أى لا يمنع تعقل مدلوله من جملة حمل مواطأة لاجل اشتقاق على أفراد كثيرة لعدم التشخص فى ذلك المدلول ومثاله انسان وحيوان فان مدلول كل واحد منهما لا اختصاص له بذات معينة حتى يمنع صدقه على غيرها بل الاول وهو الانسان وضع لمطلق حقيقة الحيوان الناطق ولا شك أن هذه الحقيقة من حيث مجرد تعقلها لا يمنع أن توجد في أفراد كثيرة يصح أن يحمل لفظ انسان عليها حمل مواطأة أى يحمل عليها بنفسه من غير أن يحتاج الى اشتقاق منه ولا اضافة فتقول زيدان انسان وعمران انسان وخالدان انسان وهكذا فى كل فرد وجد فيه مدلوله وافهم مثل هذا فى الحيوان سواء بسواء واحترزنا بحمل المواطأة من مثل العلم والبياض فان العلم لا يمنع تصور حقيقة من وجودها فى أشخاص كثيرة كمالك والشافعى ونحوهما ومع ذلك لا يصح أن يحمل العلم بنفسه على تلك الافراد فلا يقال مالك بن أنس علم ولا الشافعى علم بل انما يتوصل الى جملة على تلك الافراد بالاشتقاق منه أو الاضافة فيقال مالك عالم أو مالك ذو علم فاذا ليس العلم كليا بالنسبة الى الأشخاص المتصفين بالعلم لعدم صدقه عليها أى جملة

عليها حمل مواطأة أى جملا عليها بنفسه من غير اشتقاق ولا اضافة وانما هو كلى بالنسبة
الى علم الفقه والنحو والبيان والكلام ونحوها لانه يحمل على كل واحد منها حمل
مواطأة فيقال الفقه علم والنحو علم والبيان علم والكلام علم وافهم مثل هذا في البياض
فانه كلى بالنسبة الى بياض الشمس والقمر والنجم والثلج والعاج ونحوها فحمله
عليها حمل مواطأة وليس كليا بالنسبة الى الذوات التي وجد فيها البياض لانه لا يحمل
عليها الا حمل اشتقاق أو اضافة ولهذا لما كان الحمل مشتركا بين حمل المواطأة والاشتقاق
عدلوا في حد الكلى عنه الى لفظ الصدق الذي هو خاص بحمل المواطأة وذا عرفت
أن معنى الكلى هو الذى لا يمنع مدلوله بمجرد تعقله من صدقه على كثيرين ولم يشترطوا
فيه وجود ما يصدق عليه ولا امكانا ولا كثرة ولا قلته عرفت انه يصدق على أقسام
سنة بحسب التقسيم العقلى وان كان بعض الاقسام لا يتصور فيه الوجود أولا يتصير
فيه التعدد على مذهب أهل الحق الا أن المانع من تصور وجوده أو تعدده ليس تعقل
مدلول الكلى وانما هو برهان آخر ولا يمتنع اطلاق الكلى الاعلى ما كان فيه
بمجرد تصور مدلوله وحده هو المانع من التعدد كما في زيد وعمر ونحوهما ووجه
انقسام الكلى الى هذه الاقسام الستة أن الكلى إما أن لا يوجد من افراده شئ
أو يوجد منها واحد فقط أو يوجد منها كثير وكل واحد من هذه الاقسام الثلاثة فيه
قسمان لان الكلى الذى لم يوجد من افراده شئ ينقسم الى ما يمكن وجوده كبحر من زئبق
والى ما لا يمكن كالجمع بين الضدين والذى وجد من افراده فرد واحد فقط ينقسم الى
ما يمكن فيه التعدد كالشمس فانها كلى وضعت للحرم السماوى الماضى بالنهاى ولم يوجد
من افراد هذه الحقيقة الافرد وا عدم امكان أن يكثر الله سبحانه من افراد هذه
الحقيقة مثل ما كثر من افراد النجم حتى تتشعشع الا فاق بكثرة ضوء الشمس تشعشعا
لا يستطيع معه التصرف عادة ويحترق معه كل شئ عادة ف سبحانه المولى اللطيف الخبير
الرؤف الرحمن الرحيم والى ما لا يمكن فيه التعدد أصلا كالالا والخالق والرازق
والحمى والمميت ونحوها فانها ألفاظ كلية لا يمنع بمجرد تعقل مدلولاتها من التعدد
الانه قام البرهان القطعى عقلا ونقلا على استحالة وجود عدولاتها لغير مولانا
تبارك وتعالى وأنه جل وعلا المنفرد بعبادتها وحده وهذه الوحدة الواجبة عقلا ونقلا
لهذه المعانى لا تندح فى اطلاق الكلى عليها لان الوحدة لم تعرف من جهة بمجرد تعقلها
وانما عرفت من برهان آخر وقد تعقلت جاهلية العرب والمبتدعة هذه المعانى ولم يمنعهم
تعقلها من اعتقاد الشركة والتعدد فيها حين ضلوا عن برهان استحالة الشركة فيها

والتعدد وبالجملة انما يقدح في اطلاق الكلّي أن يكون مجرد تعقل المدلول وحده
 مانعاً من التعدد كما في زيد وعمر وأما اذا كان المانع غيره فلا وأما الكلّي الذي
 وجد من افراده كثير فهو ينقسم الى ما تناهت افراده كالانسان والحيوان ونحوهما
 عند أهل الحق والى ما لا يتناهى كالزمان أو الحركة وغيرهما عند الفلاسفة القائلين
 بحدوث لأول لها وهذا القسم باطل باجماع أهل الحق ومن اعتقده فهو كافر ولكن
 المانع من صحته ليس مجرد تعقل مدلول الزمان أو الحركة ونحوهما بل المانع من صحته
 البراهين القطعية التي دلت على استحالة حوادث لأول لها فهذه أقسام الكلّي بحسب
 التقسيم العقلي وإذا عرفت أن معنى الكلّي هو الذي لا يمنع مجرد تعقل مدلوله من
 صدقه على كثيرين عرفت أن الجزئى مقابله وهو الذي يمنع مجرد تصور مدلوله من
 صدقه على كثيرين كزيد وعمر ونحوهما من الاعلام الموضوعة لمتشخص لا يقبل
 التعدد ثم الكلّي ينقسم أيضاً الى قسمين متواطىء ومشكك فالمتواطىء هو الكلّي
 الذي استوى في افراده ولم يتفاوت فيها بقوة ولا ضعف كالانسان والحيوان فان
 افرادهما لا يزيد بعضها على بعض في حقيقة انسانية ولا حيوانية وما يقع بين
 افرادهما من التفاوت في أمر خارج عن حقيقة انسانية ومشكك هو الكلّي الذي اختلف
 في افراده بالقوة والضعف كالبياض والسواد ونحوهما فان بياض الشمس أقوى من
 بياض السراج ونحوه وسواد الغراب أقوى من سواد الثوب ونحوه وأما الجزئى فينقسم
 الى قسمين ما وضع لمتشخص في الخارج عن الذهن كزيد ونحوه ويسمى علم شخص وما
 وضع لتحقيق باعتبار تشخصها في الذهن كاسامة ويسمى علم جنس وقد مررنا في تقسيمنا
 الجزئى الى هذين على اختصاص الجزئى بالعلم وان الضمائر والموصولات واسماء
 الاشارات ونحوها ليست جزئية لانها في أصل وضعها كلية وانما عرضت لها الجزئية
 عند الاستعمال بواسطة أمور صاحبها وباللّه تعالى التوفيق

ويسمى هذا جزئياً حقيقياً وهو ما علم شخص ان تشخص مسماه خارجاً كزيد وما علم
 جنس ان تشخص ذهنياً كاسامة ويطلق الجزئى أيضاً على كل ما اندرج تحت كلّي
 ويسمى هذا جزئياً اضافياً وهو أعم مطلقاً من الجزئى الحقيقي

يعنى أن هذا الجزئى وهو الذي يمنع تصور مسماه من صدقه على كثيرين يسمى في
 اصطلاحهم الجزئى الحقيقي وانه ينقسم الى علم شخص وعلم جنس وقد سبق بيانهما
 في شرح النص الذي قبل هذا وأن الجزئى يطلق أيضاً على كل مفهوم مندرج تحت

كل شيء سواء كان في نفسه جزئيا حقيقيا أو كليما فيصدق على الانسان بهذا الاعتبار الثاني
أنه جزئى لانه يندرج تحت كلى بل تحت كليات كثيرة فيندرج تحت الحيوان وتحت
الجسم وتحت الجوهر وتحت الموجود وتحت المعلوم وتحت الممكن وغير ذلك فهو
جزئى بهذا الاعتبار الثاني وليس جزئيا حقيقيا لانه لا يمنع تصور معناه من صدقه على
كثيرين والجزئى بالاقتدار الثاني يسمى الجزئى الاضافى وهو اعلم مطلقا من الجزئى
الحقيقى اى الجزئى الحقيقى فرد من أفراد لانه يصدق عليه وعلى الكل الذى اندرج
تحت كلى فيلزم على هذا أن كل جزئى حقيقى فهو جزئى اضافى لانه لا بد أن يندرج تحت
كلى لانه لا يخلو أما ان يكون موجودا أو معدوما فان كان موجودا اندرج تحت
الكل الذى هو الموجود وان كان معدوما اندرج تحت الكل الذى هو المعدوم
وليس كل جزئى اضافى جزئيا حقيقيا ما عرفت قبل هذا فى الانسان (فايدة) اعلم أن
كل معقولين لا بد ان يكون بينهما احدى نسب اربع وهى التباين والمساواة والعموم
والمخصوص المطلق والعموم المخصوص من وجه وبرهان المحصر أن المعقولين أما ان
لا يفرقا البتة أو لا يجتمعان البتة أو يجتمعان تارة ويفترقا اخرى فان لم يفرقا البتة فهما
المتساويان كالانسان والناطق وأن لم يجتمعا البتة فهما المتباينان كالانسان والحجر
أى كلا وجد أحدهما فى ذات انتفى عنها الآخر وان كان يجتمعان تارة ويفترقان
اخرى فاما ان يفرقا من الطرفين اعنى أن يفارق كل واحد منهما الآخر أو يفرقا من
أحد الطرفين فقط أى يوجد أحدهما دون الآخر ولا يوجد الاخر دونه فان افرقا من
الطرفين فهما اللذان بينهما العموم والمخصوص من وجه كالانسان والاسود
وان افرقا من أحد الطرفين دون الآخر فهما اللذان بينهما العموم والمخصوص
المطلق فالذى يفارق منهما صاحبه اعلم مطلقا لانه يوجد مع صاحبه ومع غيره فصار
يزيد على صاحبه بتلك الافراد التى يوجد فيها بدون صاحبه والذى لا يفارق
صاحبه اخص مطلقا لانه لا يوجد الا مع صاحبه فلا أفراد له يزيد بها على صاحبه بل
هو فرد من أفراد صاحبه ومثاله الحيوان مع الانسان واعلم أن المتساويين نقيضاهما
متساويان ابدا والمتباينان نقيضاهما لا يكونان متساويين ولا بينهما عموم ومخصوص
مطلق وانما يكون بينهما ابدا التباين كالانسان والناطق أو العموم والمخصوص من
وجه كالانسان ولا حيوان وكذلك اللذان بينهما عموم ومخصوص من وجه لا يكون
نقيضاهما الا متباينين كحيوان ولا انسان أو بينهما عموم ومخصوص من وجه كالانسان

والاسود وأما المفهومان اللذان بينهما عموم وخصوص مطلق فيلزم ان يكون بين
تقيضيهما عموم مطلق كذلك لكن على التعاكس فنقيض الاعم اخص مطلقا ونقيض
الاخص اعم مطلقا وبالله تعالى التوفيق

ص

والكلبي ينقسم الى خمسة اقسام الجنس والوع والفصل والخاصه والعرض العام ش
هذه الكليات الخمس التي هي مبادئ التعريفات ووجه انقسام الكلبي اليها ان
الكلبي اما ان يكون خارجا عن ماهية أفراده أولا والثاني اما ان يكون تمام ماهيتها
بحيث لا يكون في حقيقة كل واحد منها جزءا يدا على حقيقة ذلك الكلبي واما ان يكون
ذلك الكلبي جزءا من حقيقة أفرادها بحيث تكون ماهية كل فرد منها مركبة من
ذلك الكلبي ومن شئ آخر ثم هو اما سألها واما أعم فهذه ثلاثة اقسام يسمى الاول
منها النوع الحقيقي والثاني الفصل والثالث الجنس واما القسم الاول وهو الكلبي
الخارج عن ماهية أفرادها فاما ان يختص بمات تحت حقيقة واحدة أولا فان اختص
فهو الخاصة والافهوا العرض العام فهذه خمسة اقسام وهي الكليات الخمس وبالله
تعالى التوفيق

ض

فالجنس ما صدق في جواب ما هو على كثيرين مختلفين بالحقيقة كحيوان ش

ينبغي أن تقدم قبل التعرض لشرح الكلام مقدمة اعلم أن السائل عن امر تارة
يسأل عن تمام حقيقة وتارة يسأل عن تميز عن شئ التمس به واللفظ الموضوع
للسؤال عن تمام الحقيقة لفظا ما والموضوع للسؤال عن التميز لفظا أي ثم السائل
عن تمام الحقيقة قد يسأل عن حقيقة متشخص وقد يسأل عن حقيقة كلي وعلى
كلا التقديرين فاما أن يسأل عن واحد أو عن متعدد فهذه أربعة اقسام عليها تكلم
اصحاب هذا العلم ومنها يغفهم حكم ما بقي من الاقسام الممكنة مثال السؤال عن
حقيقة شخص واحد ماهوزيد وعن حقيقة شخصين ماهوزيد وعمر وعن حقيقة
كلي واحد ماهو الانسان وعن حقيقة كلي متعدد ماهو الانسان والفرس
وأما جواب هذه الاسئلة فلا بد أن يكون ببيان الحقيقة المسئول عنها اما اجمالا
أو تفصيلا فالاجمال اذا كان السؤال عن شخص أو اشخاص او عن كليات أو عن شخص
وكلي وحينئذ قد يكون الجواب أعم من المسئول عنه فان السائل اذا قال ماهوزيد
مثلا فما يجب بالنوع الذي هو حقيقة هذا الشخص اذ عن الحقيقة سؤال ولا شك أن
النوع اعم منه فتدصارت حقيقة زيد أعم من ذاته وهكذا حقيقة كل شخص اعم

ایدا من ذاته فان ذاته انما تشخص بعوارض تعرض لحقیقته زاید علیها و یقع
 الجواب ایضا عنهم من السؤال اذا كان السؤال عن متعدد وان لم یکن عن
 متشخص نحو قوله ما الانسان والفرس فان السائل هاهنا انما سأل عن تمام الحقیقة
 المشتركة بینهما فاذا أجیب بتلك الحقیقة بأن یقال هما الحيوان فقد أجیب بما
 هو اعم من كل واحد منهما ولا یجاب فی ذلك ابدا الا بالجنس الاقرب الیهما واما
 الجواب بالتفصیل فانما یكون اذا وقع السؤال عن كل واحد منهما ما الانسان
 فیجاب بتفصیل اجزائه مطابقة أو تضمنا حتی لا یبقی منها شیء فیقال هو الحيوان
 الناطق وهذا الجواب هو الحد التام وانما لم یفعلوا فی اجوبة غیر هذا السؤال
 كالسؤال عن الشخص أو الاشخاص لانه كما احتمل عندهم ان یكون السائل قصد
 الی السؤال عن تفصیل حقایقها حمل ایضا ان یكون قصد الی السؤال عما ینقع له
 الحقیقة عما خالطها من العوارض ولبسها علیه وتكون الحقیقة عنده معلومة لو جردت
 عما خالطها من العوارض وهم ابداء فی هذا الباب یقتصرون فی الجواب علی قدر
 الحاجة والضرورة فاذا أجیب السائل بشیء یجهل حقیقته لم یضره أن یسأل عن
 حقیقته نائبا ویجاب عن ذلك والحاصل أن الاسئلة بما هو وأن كثرت فجابها
 منحصري ثلاثة أقسام جواب لا یكون الا اذا كان السؤال عن واحد كلي ولا یكون
 حالة التعدد وهو الجواب بالحد وجواب لا یكون الا عند السؤال عن متعدد عن كلیین
 مختلفی الحقیقة أو شخصین أو شخص وكلی كذلك ولا یكون عن مفرد وهو الجواب
 بالجنس وجواب یكون عن السؤال عن مفرد شخصي أو اشخاص متحدة الحقیقة أو صنف
 أو اصناف كذلك وحدها أو مع الشخص أو الاشخاص المتفق جمیعها فی حقیقة
 واحدة وهو الجواب بالنوع الحقیقی واذا فهمت هذه المقدمة فتقولنا فی حد الجنس
 ما صدق جنس وقولنا فی جواب ما هو ینخرج الفصل مطلقا والخاصة مطلقا والعرض
 العام وقولنا علی كثيرین ینخرج الحد وقولنا مختلفین بالحقیقة ینخرج النوع الحقیقی
 (تنبيه) من الالفاظ المتداولة فی هذا الموضع عند أهل المنطق قولهم المقول فی جواب
 ما هو وقولهم المقول فی طریق ما هو وقولهم الداخل فی جواب ما هو أو ما قولهم المقول
 فی جواب ما هو فعناه المحمول فی جواب ما هو فلفظ المحمول والمقول مترادفان فی اصطلاح
 أهل هذا الفن وأما المقول فی طریق ما هو فیریدون به كل واحد من اجزا الحدود
 المصرح باسمائها فی حده نحو الحيوان أو الناطق من قولنا فی حد الانسان هو الحيوان

الناطق فالحيوان جزء من المحدود الذي هو الانسان وقد صرح باسمه في المحدود ومثله
الناطق وأما الداخل في جواب ما هو فيريدون به اجزاء المحدود التي لم يدل عليها في المحدود
بالمطابقة بل دخلت فيه بدلالة التضمن كالجسم والناسم والمتحرك بالارادة فان كل
واحد من هذه جزء من الانسان ولم يصرح به بمطابقة في حده السابق لكن صرح فيه
بالحيوان وهذه الاجزاء داخله فيه بالتضمن فليكن على ذكرك معاني هذه الاصطلاحات
فهى متداولة بينهم كثيرا والله تعالى التوفيق
ص

والنوع ما صدق في جواب ما هو على كثيرين متفقين بالحقيقة كانسان
ش قوله ما صدق أى حمل واخبر به وهو جنس في المحدود وقوله في جواب ما هو يخرج
الفصل والخاصة والعرض العام وقوله على كثيرين يخرج المحدود وقوله متفقين
بالحقيقة يخرج الجنس فإنه لا يقال الاعلى كثيرين محتملين بالحقيقة والمراد بكونه
مقولا أى صادقا على كثيرين انه صادق ومقول عليها جعت في السؤال أو أفرد
بعضها وقرينة ذلك كونها موصوفة بالاتفاق في الحقيقة وما انما يسأل بها عن تمام
حقيقة المسؤل عنه وهى واحدة هنا في جميع الافراد الذى يجب به اذا عن
المتعدد من هذه الافراد هو بعينه الذى يجب به عن الواحد منها فيصح اذا أن يجب
بالنوع في السؤال بما هو عن الشخص الواحد وعن الشخصين وعن الاشخاص وعن
الصنف الواحد منها وعن الصنفين وعن الاصناف ووحدها أو مضمومة الى
الشخص أو الشخصين أو الاشخاص والظاهر أن السؤال بما هو اذا أفرد عن الصنف
أو الصنفين أو الاصناف أن يجب فيه بالنوع موصوفا بالوصف الذى امتاز به ذلك
الصنف عن سائر الاصناف ان كان السؤال عن صنف واحد منها وان كان عن
متعدد من الاصناف فيجب بالنوع موصوفا بتمام الوصف المشترك بين ذلك المتعدد
فيقال مثلا في السؤال عن الزنجى بما هو الانسان الاسود وعن الزنجى والصقلى
بما هو الانسان العجى وحكم جواب اصناف النوع اذا عُدَّت أو أفردت بالسؤال بما هو
لم أره منصوصا في كتب المنطق وما ذكرته فيه انما هو شئ ظهر لى فتأمله وابحث في
كتب المنطق على صحته أو فساده وهذا الذى ذكرته في معنى الصدق على كثيرين
في حد النوع مخالف لمعنى الصدق على كثيرين في حد الجنس لان معنى الصدق على
كثيرين في حد الجنس في جواب ما هو يجب ان يكون عند الجمع بينهما في السؤال
بما هو ولا يجوز ان يجب به عند افراد بعضها في السؤال وقرينة ذلك كونه مقولا على

مختلف بالحقيقة وذلك يدل على أنه تمام المشترك بين تلك الحقائق المختلفة فلا يكون تمام حقيقة بعضها والباين غيرها فلا يكون مشتركاً بين حقيقتين وهذا خلف وإذا لم يكن تمام حقيقة كل فرد من أفرادها على الانفراد تعين أنه لا يجب به في السؤال بما هو الا عن متعدد ومختلف بالحقيقة وهذا ظاهر وبالله تعالى التوفيق

وهذا هو النوع الحقيقي وأما النوع الإضافي فهو الكل المقول على كثير في جواب ما هو المندرج تحت جنس وبينه وبين النوع الحقيقي عموم وخصوص من وجه فيجتمعان في النوع السافل وينفرد النوع الحقيقي في النوع البسيط وينفرد النوع الإضافي في الجنس السافل والمتوسط

يعني أن النوع الحقيقي هو المعروف بما سبق وأما النوع الإضافي فده ما ذكرنا فقولنا الكل احترازاً من الشخص فليس بنوع وقولنا المقول على كثير احترازاً من الحد فلا يقال فيه في الاصطلاح نوع وقولنا في جواب ما هو احترازاً عن الفصل والخاصة والعرض العام والصنف كالزنجي مثلاً فإنه كلي مقول على أفراد كثيرة لكن لا في جواب ما هو إذ لو شئنا عن بعض أفرادها بما هو لا يجب بالنوع الذي هو الانسان لا بصنفه الذي هو الزنجي وقولنا المندرج تحت جنس يخرج الجنس العالي وهو الذي لا جنس فوقه وتحتة الاجناس كالجوهر ويخرج الجنس المنفرد وهو ما ليس فوقه ولا تحتة جنس كالعقل عند بعضهم ويخرج أيضاً النوع البسيط وهو الذي لا جنس فوقه وهو مقول على أفراد متفقة بالماهية كالنقطة وإذا عرفت حد النوع الإضافي عرفت أن بينه وبين النوع الحقيقي عمومًا وخصوصًا من وجه كما ذكرنا فيجتمعان في النوع السافل المسمى بنوع الانواع وهو الذي لا نوع تحتة وفوقه الانواع الإضافية كالانسان فإنه نوع حقيقي لا يقال الا على أفراد متفقة بالماهية وليس تحتة نوع وإنما تحتة الأشخاص كزيد وعمر ونحوهما والاصناف كالزنجي والصقلي ونحوهما ويقال فيه أيضاً نوع اصافي لاندرجته تحت جنس الحيوان وغيره وينفرد النوع الحقيقي في النوع البسيط كالنقطة فإنه ليس باضافي لعدم اندراجته تحت جنس كما تقدم والازم تركه والفرض أنه بسيط هذا خلف وينفرد النوع الإضافي في الجنس السافل وهو ما لا جنس تحتة وفوقه الاجناس كالحيوان فإنه نوع اضافي لاندرجته تحت جنس الجسم والجوهر وليس بنوع حقيقي لانه ليس مقولاً على أفراد متفقة بالماهية في جواب ما هو وينفرد أيضاً النوع الإضافي في الجنس المتوسط وهو

ما فوقه جنس وتحتة جنس كالجسم فانه نوع اضافي لان دراجه تحت الجوهر وليس
نوعا حقيقيا لانه جنس لما تحتة (فائدة) قد عرفت من بيان ذكرنا النوع السافل
والجنس المتوسط والسافل تعدد مراتب الجنس والنوع الاضافي ولا شك انهما
كذلك اما مراتب الجنس فاربعة الجنس العالي ويسمى أيضا جنس الاجناس وهو
مالا جنس فوقه وتحتة الاجناس كالجوهر والجنس المتوسط وهو ما فوقه جنس وتحتة
جنس كالجسم فان فوقه جنس الجوهر وتحتة جنس الحيوان والجنس السافل وهو
مالا جنس تحتة وفوقه الاجناس كالحیوان فانه ليس تحتة جنس وانما تحتة الانواع
الحقيقية المتقولة على أفراد متفقة بالماهية كالانسان والفرس ونحوهما وفوقه
الاجناس كالجسم والجوهر والجنس المفرد وهو مالا جنس فوقه ولا جنس تحتة
ومثاله متعذر اذا الاجناس التي ظفرت بمعرفة الفلاسفة عشرة وكلها تحتها جنس
وغيرها لم يقدم دليل على وجوده ولا عدمه وقد مثل لهذا الجنس المنفرد بالعقل بناء على
جنسية واختلاف أفرادها بالفصول لا بالخواص واما مراتب النوع الاضافي فاربعة
أيضا كما في الجنس وهي النوع العالي والسافل ويسمى نوع النوع والمتوسط والمفرد
فالنوع العالي هو الذي لا نوع فوقه وتحتة الانواع كالجسم مثلا فانه ليس فوقه
الا لجنس العالي وهو الجوهر وليس نوعا شئ اذ لا جنس فوقه وتحتة الانواع كالجسم
النامي والحيوان والانسان والفرس ونحوهما والنوع السافل هو الذي لا نوع تحتة
وفوقه الانواع كالانسان والفرس ونحوهما فانها لا نوع تحتها بل الاشخاص
والاصناف المتفقة في الماهية وفوقها الانواع الاضافية كالحیوان والجسم النامي
والجسم باطلاق والنوع المتوسط وهو الذي فوقه نوع وتحتة نوع كالحیوان والجسم
النامي فان كل واحد منهما تحتة انواع وفوقه انواع ف تحت الحيوان نوع الانسان
والفرس وغيرهما وفوقه الجسم النامي فانه نوع من مطلق الجسم ومطلق الجسم نوع
من الجوهر وكذا الجسم النامي نوع متوسط لان تحتة الحيوان وانواعه وفوقه
الجسم المطلق الذي هو نوع من الجوهر والنوع المنفرد الذي لا نوع فوقه ولا نوع
تحتة ومثاله أيضا متعذر وقد مثل له أيضا بالعقل على مذهب من يرى اختلاف
أفراده بالخواص لا بالفصول واعلم أن كل ما يتقوم به الاعلى جنسا كان أو نوعا يتقوم
به ما تحتة من غير عكس لان الاعلى جزء مما تحتة بعكس وكل ما ينقسم اليه الاسفل
ينقسم اليه الاعلى من غير عكس لان الاسفل واقسامه أفراد لما فوقه بعكس

ص

وبالله تعالى التوفيق

والفصل جزء الماهية الصادق عليها في جواب أي ماهو كائنا طوبى باعتبار ماهية الانسان وان شئت قلت هو الكل المقول على الماهية في جواب أي ماهو قولنا ذاتيا

هذا القسم الثالث من الكلمات الخمس وهو الفصل وحققيقته ما ذكرنا في الاصل فقولنا جزء الماهية يخرج النوع والخاصة والعرض العام وقولنا الصادق عليها يخرج الجزء المادي كالسقف مثلا لا يمت فانه جزء منه ولا يصدق عليه فلا يسمى فصلا وقولنا في جواب أي ماهو يخرج الجنس فانه جزء من الماهية صادق عليها لكن لا يحمل عليها في جواب أي ماهو بل في جواب ماهو عند الشركة بينهما وبين ماهية اخرى في السؤال وأما قولنا وان شئت قلت هو الكل الخ فنعني به انك مخبر في تعريف الفصل بكل من هذين التعريفين ومؤداهما واحد وان اختلفت عبارتهما فقولنا أيضا في هذا التعريف الكل يخرج عنه الشخص فلا يكون فصلا ابدا وقولنا المقول على الماهية يخرج الجزء المادي وقولنا في جواب أي ماهو يخرج النوع والجنس والعرض العام وقولنا قولنا ذاتيا يخرج الخاصة فانها كلي مقول على الماهية في جواب أي ماهو ولكن قولنا عرضيا لا ذاتيا (تنبيه) اعلم أن كل واحد من الجنس والفصل قد يكون قريبا ماهو وجنس وفصل له وقد يكون بعيدا أما الجنس فقد علمت أنه الجزء الذي هو تمام المشترك بين الماهية وماهية أخرى فان كان تمام المشترك بين الماهية وبين كل ماهية تشاركها فيه فهو جنس قريبا لثلاث الماهية وان كان تمام المشترك بين الماهية وبين بعض ما يشاركها فيه دون بعض آخر فهو جنس بعيد أما بمرتبة واحدة ان لم يكن تحتها تمام مشترك اخص عنه الا واحدا أو أما بأكثر من مرتبة واحدة أن تعدد ما تحتها من تمام المشترك الاخصر وبقدر تعدده تزداد مرتبة ذلك الجنس في البعد مثال الجنس القريب الحيوان بالنسبة الى الانسان ونحوه فانه تمام المشترك بين الانسان والفرس مثلا ثم لا تجد شيئا يشارك الانسان في الحيوانية الا وجدت الحيوان هو تمام المشترك بينهما وبين الانسان وكذا الجسم بالنسبة الى الحجر مثلا فانه تمام المشترك بينهما وبين الماء ثم لا تجد شيئا يشارك الحجر في الجسمية الا وجدت الجسم الجزء الذي هو تمام المشترك بينهما وبين الحجر فهو جنس لهما قريب ومثال الجنس البعيد الجسم بالنسبة الى الانسان فانه تمام المشترك بينهما

ش

وبين الحجر فهو جنس لهما ثم الجسم مشترك بين الانسان والفرس وليس هو تمام
المشترك بينهما لانهما يشتركان في أجزاء أخر ككونهما احساسين ومتحركين بالارادة
فالجسم جنس بعيد للانسان ونحوه كالفرس وقريب للحجر ثم اذا نظرت وجدت
للانسان تمام مشترك آخر تحت الجسم اخص منه بينه وبين ماهية أخرى كالنأى فانه
تمام المشترك بينه وبين الحجر ثم تجد تحت تمام مشترك آخر كالحيوان بينه وبين الفرس
وهو اخص من النأى فالجسم بعيد من الانسان بمرتبتين والنأى بمرتبة وهكذا
فلتعتبر قرب الاجناس وبعدها وأما الفصل فان كان مساويا للماهية وكان هو تمام
الجزء المميز لها فهو فصل قريب لها وان كان مساويا لها ولم يكن تمام المميز فهو
جزء من تمام المميز ومساو له لانها معا يساويان الماهية فهو أيضا فصل لتمام
المميز فان كان تمام المميزه فهو فصله القريب والا فهو جزء من تمام المميز لا ومساو له
ولا بد ان ينتهى الى أن يكون جزء مساويا لبعض الفصول وتمام المميز له لئلا يتسلسل
ويلزم تركب الماهية مما لا يتناهى فهذا الفصل قريب لذلك الفصل الذى هو تمام
ميزه وفصل فصل للماهية الاولى فهو فصل بعيد لها بمرتبة أو أكثر هذا كله ان كان
الفصل مساويا للماهية وان كان اعم منها والفرص أنه فصل فهو فصل لبعض اجناسها
كالاحساس مثلا والمتحرك بالارادة للانسان بعيد بمرتبة أيضا أو أكثر الا أن هذا
الفصل الذى لا يكون مساويا للماهية لا يصلح لمميزها التميز اتمام لكنه قد يميزها
عملا يشار كها فيه كتمييز الانسان بالاحساس مثلا عن النجم والحجر ونحوهما الا عن
الفرس والطير ونحوهما فسموه بهذا الاعتبار فصلا وان كان اعم وهى تسمية
ضعيفة يلزم عليها أن يسمى الجنس فصلا لوجود مثل هذا التمييز فيه وبالله تعالى
التوفيق

والخاصة الكللى الخارج عن الماهية الخاص بها كالضاحك للانسان وأن شئت
قلت هو الكللى المقول على الماهية فى جواب أى ما هو قولاً عرضياً

قوله فى المحد الاول الكللى جنس فى المحد يخرج عنه الاشخاص وقوله الخارج عن
الماهية يخرج الجنس والنوع والفصل وقوله الخاص بها يخرج العرض العام
وقوله فى المحد الثانى الكللى المقول على الماهية جنس وقوله فى جواب أى ما هو
يخرج الجنس والنوع والعرض العام وقوله قولاً عرضياً يخرج الفصل

والعرض العام الكللى الخارج عن الماهية الصادق عليها وعلى غيرها كالتحرك

للا انسان وكل من الخاصة والعرض العام أما شامل أو غير شامل وكل منهما اما لازم أو مفارق والمفارق إما بطي المفارقة أو سريعها وكل منهما اما بسهولة أو صعوبة
واللازم اما للوجود أو للمماهية اما بوسط ان افتقر العلم بالزوم الى ثالث وأما بغير
وسط ان لم يفتقر

قوله الكلّي جنس وقوله الخارج عن الماهية فصل يخرج الجنس والنوع والفصل
وقوله الصادق عليهما وعلى غيرها يخرج الخاصة واعلم أن الخاصة والعرض العام
ينقسم كل واحد منهما الى أربعة أقسام الاول ان يكون كل واحد منهما اما شامل
تجميع الافراد التي هي خاصة وعرض عام لها أي يحمل على كل واحد منهما ويكون
يمكن المفارقة لها كالتنفس بالفعل للحيوان ذي الرثة وللانسان الثاني أن يكون
كل واحد منهما اما شاملا لازما لماهية أفرادها كالخحك والتنفس بالقبول للانسان
الثالث أن يكون كل واحد منهما اما لازما لوجود أفرادها للماهية كالخلقوية
للمكنات وللحيوان فلا يمكن ولا حيوان موجود الا وهو مخلوق لقيام البرهان على ذلك
ثم لا يلزمهما هذا اللازم الا عند وجودهما أما قبل وجودهما في الخارج فلا يتصفا
بالمخلوقية الرابع أن يكون كل واحد منهما غير شامل لأفراد الماهية كالكتابة
بالفعل والاسود بالفعّل للانسان ثم اللازم ينقسم الى لازم بوسط وهو ما افتقر العلم
بزمومه الى العلم بثالث غير اللازم والمزوم والى لازم بغير وسط وهو ما ليس كذلك وهو
اللازم البين المنقسم الى ذهني وغير ذهني وقد مضى شرحهما في دلالة الالتزام وغير
اللازم من العرضين أعني الخاصة والعرض العام ينقسم الى دائمي لا يزول والى زائل
مفارق فالدائم كالوان بعض الحيوانات التي لا تفارقها منذ وجدت الى ان فقدت اذ
تلك الالوان غير لازمة اذ اللازم ٢ نعتي به هنا ما لا يجوز في العمل أن يفارق كالزوجة
للاربعة وألوان الحيوانات وغيرها ليست بهذه المثابة اذ ما من لون الا وهو جائز في
العقل أن يفارق وأما المفارق فأربعة أقسام بطي المفارقة وسريعها وسيرها وسهلها
الاول بطي عسير كالشباب الثاني في مقابلة سريع سهل كحجرة الخجل الثالث بطي
سهل كبعض الامراض المتطاولة غير الحادة فانها سهلة المعاناة للزوال لا عسر على
الطبيب فيها لكنها يطول مكثها الرابع في مقابلة سريع عسير كبعض الامراض الحادة
التي لا تطول بل تبطل برؤا أو اهلا كاو معاناتها للزالة من أعسر الاشياء وبالله تعالى
التوفيق

فصل

ص

قوله نعتي به هنا ما لا يجوز في العمل أن يفارق وهو ما ليس كذلك وهو اللازم البين المنقسم الى ذهني وغير ذهني وقد مضى شرحهما في دلالة الالتزام وغير اللازم من العرضين أعني الخاصة والعرض العام ينقسم الى دائمي لا يزول والى زائل مفارق فالدائم كالوان بعض الحيوانات التي لا تفارقها منذ وجدت الى ان فقدت اذ تلك الالوان غير لازمة اذ اللازم ٢ نعتي به هنا ما لا يجوز في العمل أن يفارق كالزوجة للاربعة وألوان الحيوانات وغيرها ليست بهذه المثابة اذ ما من لون الا وهو جائز في العقل أن يفارق وأما المفارق فأربعة أقسام بطي المفارقة وسريعها وسيرها وسهلها الاول بطي عسير كالشباب الثاني في مقابلة سريع سهل كحجرة الخجل الثالث بطي سهل كبعض الامراض المتطاولة غير الحادة فانها سهلة المعاناة للزوال لا عسر على الطبيب فيها لكنها يطول مكثها الرابع في مقابلة سريع عسير كبعض الامراض الحادة التي لا تطول بل تبطل برؤا أو اهلا كاو معاناتها للزالة من أعسر الاشياء وبالله تعالى التوفيق

المعرف للحقيقة ما معرفته سبب لمعرفة تلك الحقيقة فلا بد أن يكون غيرها
وسابقا في المعرفة عليها وأجل منها ومساويا لها لا أعم منها ولا أخص والا كان غير
منظورا وغير منعكس

ش

لما فرغ من الكلام على المفرد شرع في الكلام على ما يتركب منه ثم المركب قسمان
قسم في قوة المفرد وقسم مركب محض لا يتوول بالمفرد فالذي في قوة المفرد هو المفرد
المقيّد بصفة أو صفات يقوم مقام ذلك كله مفرد واحد كقولنا الجسم النامي المتحرك
بالإرادة الناطق فهذا المركب كله يقوم مقامه لفظ واحد وهو قوله الإنسان
والتعريفات من هذا القسم والمركب الذي ليس في قوة المفرد نحو قولك زيد قائم
ولما كان المفرد قبل المركب طبعاً ووضعاً كان الابتداء في المركب بما هو أقرب إلى
المفرد أولى من الابتداء بالمركب المحض فلذلك يقدمون من المركبات التعريفات
على القضايا لاسيما ومن التعريفات ما هو مفرد محض كالمحدد والرسم الناقصين إذا كان
المحدد بالفصل وحده والرسم بالخاصة وحدها أعني الفصل والخاصة المفردين
لا المركبين على أن من أهل المنطق من يمنع كون المعرف مفردا فلا يصلح عنده
التعريف بالفصل والخاصة المفردين لكن جمهورهم على أن ذلك معرف وأيضا قدموا
التعريفات على المألج لان المألج بالتعريفات هي التصورات والمألج بالمألج هي التصديقات
والتصورات سابقة على التصديقات فلا ابتداء بمفيدة أولى من الابتداء بمفيدة
التصديقات فقولنا المعرف للحقيقة ما معرفته سبب لمعرفة تلك الحقيقة إنما يتبين
معناه بتقديم مقدمة وهو أن نعلم أن لفظ المعرفة يطلق على أمرين أحدهما إيضاح
أمر للعقل بعد أن كان مجهولا له كمن يرى الخبر فيجهل ثم يتركب فاذا بين له حتى علمه
حسن أن يقال عرف الخبر فهذه معرفة بمعنى حصول شيء كان قبل تلك المعرفة مجهولا
عند العقل لا يعلم حقيقة له الثاني خطأ أمر للعقل يعرف حقيقة له لأنه قد زهل
عنه كمن عرف حقيقة الخبر ثم غفل عنه حتى لم يبق على ذكره منه شيء فانه إذا سمع قائلا
يقول الخبر تحصلت له معرفته لكن هذه المعرفة ليست معرفة لشيء كان مجهولا عنده
وإنما هو خطأ وبالبال لشيء كان العقل ذاها لآعنه لا جاهلا به فكل واحد من هذين
المعنيين يسمى معرفة فاذا عرفت هذا فقولنا المعرف الخ قد تكرر فيه لفظ المعرفة
ثلاث مرات أحدها قوله المعرف فانه مشتق من لفظ المعرفة الثاني قوله ما معرفته
الثالث قوله سبب لمعرفة فقولنا أولا المعرف يعني به المحصل لما كان مجهولا عند العقل

وليس يعني به المخطر بالبال لما كان معلوما إلا أن العقل قد غفل عنه فان مثل هذا لا يحد للغافل عنه نعم اذا احتيج الى أخطاره بباله ذكر له اسمه كما هي مخاطبات الناس في محاوراتهم ومبايعاتهم وغيرها فان كل واحد منهم يخطر ببال صاحبه بذكر الاسم ما كان معروفا عنده ولم يكن حاضرا بذكره وقوله ما معرفته يعني ما خطوره بالبال فان المعرف اذا ذكر للسامع ليس المقصود تعريف أجزائه للسامع بالمعنى الاول والا كان تعريف المجهول بالمجهول وانما المقصود ان أجزاء المعرف التي كانت معلومة عند السامع تذكر له لتخطر بباله ويؤتي بها مجهولة على المعرف فيحصل له بسبب ذلك ما كان مجهولا عنده وهو كون تلك المعقولات التي كانت معلومة عنده وأخطرت الآن بباله جلستها هي حقيقة المعرف التي كانت مجهولة عنده فلفظ المعرفة المذكورة في طرفي قولنا المعرف الى آخره بمعنى حصول المجهول وفي وسطه بمعنى المخطور بالبال لما كان معلوما وقوله ما معرفته سبب يشمل الحد والرسم تامين وناقصين ويشمل التعريف بالمثال وهو التعريف بالشبه وذلك الشبه خاصة من خواص المسئول عنه المعرف فهو من التعريف بالخاصة ويشمل التعريف باللفظ المرادف له لانه تعريف له بكونه مسمى بهذا اللفظ وذلك في الحقيقة خاصة من خواصه قوله فلا بد أن يكون غيرها يعني لوجوب تغاير السبب والمسبب والشيء لا يعرف نفسه والالزم أن يكون معلوما مجهولا وقوله وسابقا في المعرفة عليها يعني لانه سبب في معرفتها والسبب يجب تقدمه على مسببه ومعرفة كل واحد منهما قد تقدم شرحها قوله وأجلى منها يعني أن يكون أوضح وأيسر عند العقل من معرفة المعرف وقوله وسأويا لها لا أعم منها ولا أخص يعني لانه ان لم يساوها فهو اما أعم منه أو أخص مطلقا أو من وجه أو مابين وجه الانحصار ظاهر ولا شيء من هذه يصلح أن يكون سببا للمعرفة الحقيقية أما الاعم فباطل لانه يفهم ان غير افراد المحدود هي من جملة افراد المحدود فيوقع في الجهل المركب والاخص باطل لانه يوهم ان بعض افراد المحدود ليست منه فالاعم فاسد الطرد والاخص فاسد العكس اذ معنى الطرد انه كلما وجد المحدود وجد المحدود وما هو اعم من المحدود لا يلزم من وجوده وجود المحدود اذ لا يلزم من وجود الاعم وجود الاخص ومعنى العكس كلما اتقى المحدود اتقى المحدود وما هو اخص من المحدود لا يلزم من اتقائه اتقائه المحدود اذ لا يلزم من نفي الاخص نفي الاعم وهذا تعرف ان الطرد يستلزم المنع والعكس يستلزم الجمع وأما الاعم من وجهه فيدخله من انفساد الوجهان السابقان معالانه يدخل فيه ما

ليس من افراد المحدود ويخرج منه بعض افراد المحدود فليس بمطرود ولا منعكس
 وأما المبين ففيه ما في هذا من عدم الطرد والعكس ويزيد بانهم يتناول شيئا من افراد
 المحدود فقولنا لا أعم منها ولا أخص يدخل فيه الأعم والأخص مطلقا والاعم
 والأخص من وجه ويدخل في معناه المبين بفهوم آخر وقولنا والا كان غير مطرد
 أو غير منعكس ينشر مرتب بعد لف فيرجع غير مطرد الى الأعم ويرجع غير منعكس
 الى الأخص وبالله تعالى التوفيق
 ص

وينقسم الى أربعة أقسام حد تام وحد ناقص ورسم تام ورسم ناقص فالحد التام هو
 المركب من جنس الحقيقة وفصلها القريبين كالحيموان الناطق في تعريف الانسان
 والحد الناقص ما كان التعريف فيه بالفصل وحده أو بالفصل مع الجنس البعيد
 كتعريف الانسان بالجسم الناطق والرسم التام هو المركب من الجنس القريب
 والخاصة الشاملة اللازمة كتعريف الانسان بالحيموان الضاحك والرسم الناقص
 ما كان التعريف فيه بالخاصة وحدها أو بالخاصة مع الجنس البعيد كتعريف
 الانسان بالجسم الضاحك
 ش

لاشك ان المعرف ينقسم الى أربعة أقسام الان المميز فيه إما خاصة وإما فصل وكل
 منهما إما مع الجنس القريب أو البعيد الاول التعريف بالخاصة وحدها يسمى في
 الاصطلاح رسمانا قسما الثاني التعريف بالخاصة مع جنس من الاجناس يسمى
 رسماتا قريبا كان ذلك الجنس أو بعيدا وقيل ان التعريف بالخاصة مع الجنس
 البعيد يسمى رسمانا قسما وعلى هذا المذهب مررنا في الاصل الثالث التعريف
 بالفصل وحده أو مع الجنس البعيد يسمى حدانا قسما الرابع التعريف بالفصل مع
 الجنس القريب أو مع ذكر أجزائه بالمطابقة يسمى حداتا ما ومنهم من شرط في تمامه
 الترتيب بذكر الجزء الأعم مقدما على ذكر الجزء الأخص فان عكس هذا الترتيب لم يسم
 عند هؤلاء حداتا ما بل ناقصا ومنهم من شرط التركيب في المعرف مطلقا فالتعريف
 عند هؤلاء لا يصلح بالخاصة ولا الفصل المفردين وحدهما وبالله تعالى التوفيق
 فصل القضية اللفظ المركب المحتمل بالنظر الى ذاته فقط الصدق والكذب
 ش

لما فرغ من التعريفات ومبادئها شرع هنا في مبادئ المحج وهي القضا يا فعرف القضية
 بانها اللفظ المحتمل لقولنا اللفظ جنس في الحد وقولنا المركب فصل أخرجه المفرد
 ولا يعترض بلفظة نعم ولا لا بل بلفظ لا فانهما وحدهما ليسا بقضية عند المحققين وإنما

القضية مقدرة بعد ما دل عليها كلام السائل وقرئنا المحتمل بالنظر الى ذاته فقط
الصدق والكذب أخرج الانشاء كالأوامر والنواهي والنداء والاستغفار والتعني
فانها لا تحتمل صدقاً ولا كذباً لذاتها وان احتملت شيئاً منهما فبدلالة الالتزام وتقييد
الاحتمال للصدق والكذب بالذات يدخل أيضاً أخبار الله تعالى وأخبار رساله
والاخبار بما علم صدقه ضرورة كقولنا الواحد نصف الاثنين فان هذه كلها لا تحتمل
الكذب لكن عدم احتمالها ليس موجباً حقيقة الخبر والقضية بل أمر خارجي من
جهة الخبر أو الخبرية ويدخل فيه أيضاً الاخبار التي قطع بكذبها كخبر مسيلة الكذاب
في دعواه النبوة والخبر بما علم كذبه ضرورة كقولنا الواحد ربع الاثنين فان هذه
الاخبار أيضاً تحتمل الصدق والكذب من جهة النظر الى حقيقة الخبر وانما اتفق
احتمالها الصدق من أمر خارج عن ذات الخبر

ص

وتنقسم الى جملة وشرطية فالجملة ما تركبت من مفردين أو ما في قوتها كقولك
زيد قائم وزيد قائم أبوه والشرطية ما تركبت من قضيتين

ش

يعني ان كل قضية لا بد فيها من حصول ربط بين طرفيها وبذلك الربط كانت قضية
فان كان طرفاه مفردين أو ما في قوتها سميت في اصطلاح أهل المنطق جملة وان
تركت من قضيتين سميت شرطية مثال الجملة التي تركبت من مفردين قولك مثل زيد
قائم وعمرو ضاحك وقام زيد وضحك عمرو مثال الجملة التي تركبت مما في قوة المفردين
قولك زيد قائم أبوه فانه في قوة قولك زيد قائم الأب أو قام أبوزيد والمراد هنا بالمفرد
ما يضاد الجملة لا ما يضاد المركب والا كان قائم الأب وقام أبوزيد غير مفردين بل مركبين
لان جزءهما يدل على جزء معناه هما لكنهما لما كانا غير جلتين صح أن يسميا مفردين
في اصطلاح النحويين ويصح أن يكون المراد بالمفرد ما يقابل القضية بدليل ذكرها
في الشرطية التي هي مقابل الجملة وبضدها تتبين الاشياء ومثال الشرطية قولنا كلما
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وما أن تكون الشمس طالعة وأما أن لا يكون
النهار موجوداً فالأولى تركبت من قولنا الشمس طالعة وقولنا النهار موجود وهما
قضيتان قبل ربطهما بالشرط ولا يخفى ما تركبت منه الثانية

ص

ش

وهي تنقسم الى شرطية متصلة وشرطية منفصلة

لما كانت القضيتان اللتان تركبت منهما الشرطية تارة يحكم بينهما بالتحفة بمعنى
انه متى صدقت الاولى منها صدقت الثانية وتارة يحكم بينهما بالعناد اما في الثبوت

واما في النفي واما فيهما انقسمت الشرطية لذلك الى متصلة والى منفصلة ص

فالمتصلة ما حكم فيها بصحبة احدي القضيتين للآخرى وتسمى لزومية ان كانت تلك
الصحبة لموجب ككون احدي القضيتين سببا للآخرى أو مسببة عنها أو اشتراكا
في سبب واحد كقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وعكسه وكقولك
ان كان النهار موجودا فالكواكب خفية وان كانت الصحبة بين القضيتين
في الصدق بغير موجب سميت اتفاقية كقولك ان كانت الشمس طالعة كان
الانسان ناطقا وسعى الشرط فيهما مقدما والمجزء تاليا ش

يعني ان الصحبة التي حكم بها في المتصلة ان كانت لسبب اقتضاها بحيث يتعذرا نفكاك
المستحب عن صاحبه سميت لزومية سواء كان السبب في الصحبة عقليا كقولنا كلما
كان هذا انسانا كان حيوانا لان الحيوان جزؤ من حقيقة الانسان والكل
يستحيل ان ينفك عن جزئه او كان السبب شرعا كقولنا كلما زالت الشمس دخل
وقت الظهر او كان عاديا كقولنا كلما لم يكن ماء لم يكن نبات ومن ذلك الامثلة التي
ذكرناها في الاصل فان الملازمة بين طلوع الشمس ووجود النهار وهو الزمان الذي
يتشرف به ذلك الضوء الخاص عادية لانه يمكن ان يخلق المولى تبارك وتعالى ذلك
الزمان بضوئه المتسع المخصوص من غير طلوع شمس بل ولا وجودها اصلا ويمكن ان
يطلع سبحانه الشمس فوق الافق على هيئة النجوم بالنهار وكذا الملازمة بين
وجود النهار وخفاء الكواكب انما هي عادية اذ يمكن ان يخلق الله سبحانه الابصار
لهامع ووجود النهار بضوئه المخصوص وان كانت الصحبة بين القضيتين في المتصلة
لا لسبب اقتضاها بل اتفق أن صدقت احدهما مع صدق الاخرى سميت اتفاقية
كقولنا ان كانت الشمس طالعة كان الانسان ناطقا فهذه المتصلة حكمت بالصحبة
بين هاتين القضيتين بمعنى انهما اتفقا في الوجود أن صدقتهما معا بمعنى انهما اقتضت
احدهما الاخرى عقلا أو شرعا أو عادة اذ لا علاقة بينهما اصلا قال بعض الشيوخ
المقصود بهذه الاتفاقية رفع ما يحصل في الوهم من المناقاة بين قضيتين كما اذا فرض
ان شخصا جفاك مثلا فتحد عليه وتغضب فيغرم على ان يحسن اليك ويستغفر
مما صنع رجا أن ترضى عنه فيحصل في الوهم انه اذا فعل ذلك لم يبق غضبك عليه فانه
لا يجمع ذلك الاحسان منه مع بقاء غضبك عليه بل يتناقضان فتقول لمن توهم
ذلك لو احسن الى فلان ومضا عفا احسانه لما زال من صدرى ما احد عليه ومثل

هذا موجود كثيرا كقوله تعالى قل لو كنتم في يوتكم لبرز الذين كتب عليهم القتل الى مضاجعهم وكقوله عليه الصلاة والسلام في صهيبي رضي الله تعالى عنه لولم يخف الله لم يعصه وهو كثير في كتاب الله العزيز وفي الكلام في مخاطبة الناس قوله ويسمى الشرط فيه ما مقدما والجزاء تاليا يعني يسمى الشرط في المتصلة للزومية والمتصلة للاتفاقية مقدما لانه طالب للجزاء مستتبع له ويسمى الجزاء فيهما تاليا لانه مطلوب تابع وباللغة تعالى التوفيق

ص

والمنفصلة ما حكم فيها بالتنافر بين قضيتين فان كان في الصدق والكذب معا سميت منفصلة حقيقية وهي مركبة من النقيضين كقولك اما ان يكون الموجود قديما واما ان يكون ليس قديما او مما يساوي النقيضين كقولك اما ان يكون الموجود قديما واما ان يكون حادئا وان كان التنافر بين القضيتين في الصدق فقط سميت مانعة جع وهي مركبة من قضية والاخص من نقيضها كقولك اما ان يكون الجسم ابيض واما ان يكون اسود وان كان التنافر في الكذب فقط سميت مانعة خلو وهي مركبة من قضية والاعم من نقيضها كقولك اما ان يكون الجسم غير ابيض واما ان يكون غير اسود

ش

قد عرفت ان العناد المحكوم به بين قضيتين ثلاثة اقسام في الثبوت فقط في النفي فقط فيهما معا والثبوت هو الذي عبر عنه هنا بالصدق والنفي هو الذي عبر عنه هنا بالكذب بالمنفصلة ان حكم فيها بالتنافر بين القضيتين في الصدق والكذب معا سميت حقيقية وان حكم فيها بالتنافر بين القضيتين في الصدق فقط بمعنى انه مهما صدقت احدي القضيتين كذبت الاخرى ولا تصدقان معا سميت مانعة جع وان حكم فيها بالتنافر بين القضيتين في الكذب فقط بمعنى انه مهما كذبت احدهما صدقت الاخرى ولا تكذبان معا سميت مانعة خلو ثم ذكرنا في الاصل ما يتركب منه كل واحدة من هذه المنفصلات الثلاث قد ذكرنا ان الحقيقية انما تتركب من النقيضين او مما يساويهما اما النقيضان فتتأفرهما في الصدق والكذب معا جلي واما القضيتان المساوية احدهما للنقيض الاخرى فتتأفرهما في الصدق لانه كلما صدقت احدهما صدق نقيض الاخرى للمساواة وكلما صدق نقيض الاخرى كذبت الاخرى فكما صدقت احدهما كذبت الاخرى واما تنافرهما في الكذب فلانه كلما كذبت احدهما كذب نقيض الاخرى للمساواة وكلما كذب ذلك النقيض

صدقنا الاخرى فكلاما كذبت احدهما صدقت الاخرى ولا يخفى عليك أن
الحقيقة لا تتركب الا من هذين النوعين وأما مانعة الجمع فذكرنا انها لا تتركب
من النقيضة والاخص من نقيضها لانها اذا تركبت عن ذلك لزم أن لا يجتمع طرفاها
على الصدق والالزام أن يجتمع النقيضان على الصدق لانهما كان كل واحد من
الطرفين اخص من نقيض الآخر فيلزم من صدق كل واحد منهما صدق نقيض
الآخر فلو صدق مع الصدق كل واحد منهما مع نقيضه وأيضا كلما صدق أحدهما
صدق نقيض الآخر لانه اخص منه وكلما صدق نقيض الآخر كذب ذلك الآخر
فكلاما صدق أحدهما كذب الآخر فلا يجتمعان اذا على الصدق وأيضا لا يلزم
من كذب أحد الطرفين كذب نقيض الآخر اذ لا يلزم من كذب الاخص كذب
الاعم فلا يلزم اذا من كذب احدهما صدق الآخر والالزام من كذب كل واحد
منهما كذب نقيض الآخر فيه كون كذب الاخص مستلزما لكذب الاعم وهو
باطل فيصح اذا أن يكذب طرفا مانعة الجمع معا وهو المطلوب وأما مانعة الخلو فقد
ذكرنا انها لا تتركب من القضية والاعم من نقيضها لانها اذا تركبت عن ذلك لم
يمكن كذب طرفيها معالما يلزم عليه من كذب كل واحد منهما مع نقيضه لانه يلزم من
كذب كل واحد منهما كذب نقيض الآخر لانه اعم منه وكذب الاعم يستلزم كذب
الاخص فيلزم من كذبهما معا كذب نقيضهما معا فيكذب كل واحد منهما مع نقيضه
وهو محال وان شئت قلت كلما كذب أحد الطرفين كذب نقيض الآخر لانه اعم من
ذلك النقيض وكلما كذب نقيض الآخر صدق ذلك الآخر فكلاما كذب أحد
الطرفين صدق الآخر فلا يجتمعان اذا على الصدق وهو المطلوب وأما صحة
اجتماعهما على الصدق فلانه لا يلزم من صدق أحدهما صدق نقيض الآخر لانه
لا يلزم من صدق الاعم صدق الاخص وكلما لم يلزم صدق نقيض الآخر لم يلزم كذب
الآخر فلا يلزم اذا من صدق أحدهما كذب الآخر فصح اذا أن يجتمع الطرفان على
الصدق وهو المطلوب (فائدة) الحقيقة لا تتركب من أكثر من جزئين اذ لا واسطة بين
النقيضين وبين مساويهما وأما مانعة الجمع فيصح أن تتركب من أجزاء كثيرة
كأنواع الجنس الواحد فان كل واحد منها اخص من نقيض الآخر فقول على سبيل
منع الجمع اما أن يكون هذا الشيء انسانا واما أن يكون فرسا واما أن يكون حمارا
وهكذا الى تمام أنواع الحيوان ما تكاثرت وأما مانعة الخلو فيصح أيضا أن تتركب من

أكثر من جزئين لأن كل جزء من أجزاء مانعة الجمع المتكاثرة الأجزاء لا يصح اجتماعه مع شيء من الأجزاء الباقية فنقيض تلك الأجزاء يلزم أن لا ينتفي اثنين منها عن الوجود إذ لو خلا الوجود عن نقيضين معاً منها الوجود نقيضاًهما معا وهما من أجزاء مانعة الجمع كيف ومانعة الجمع لا يوجد اثنين معاً من أجزائها البتة هذا خلف فاذن نقيض مانعة الجمع الكثيرة الأجزاء لا يمكن أن يعدم اثنين معاً منها ويجوز أن يوجد اثنين معاً أكثر منها وذلك حيث يعدم اثنين من أجزاء مانعة الجمع فقد صح إذن أن تتركب مانعة الخلو من أجزاء كثيرة وهي نقيض أجزاء مانعة الجمع الكثيرة الأجزاء وبالله تعالى التوفيق

ص

وقد تفسر مانعة الجمع ومانعة الخلو بتفسير أعم مما ذكر وهو أن مانعة الجمع هي التي لا يجتمع طرفاها على الصدق اجتماع طرفاها على الكذب أم لا ومانعة الخلو بالعكس فتصدق كل واحدة منهما في هذا التفسير الأعم على الحقيقة وهما منافيان لها بالتفسير الأخص

ش

يعني أن مانعتي الجمع والخلو لكل واحدة منهما تفسيران أحدهما ما فسرته به فيما سبق وهو التفسير الأخص الذي يوجب مباينتهما للحقيقة وتباينهما فيما بينهما وذلك أن زيادة كلمة فقط بعد ذكر التنافر في الصدق في تفسير مانعة الجمع وبعد ذكر التنافر في الكذب في تفسير مانعة الخلو يوجب إخراج الحقيقة من حد كل واحدة منهما إذ ليس التنافر بين طرفيها في الصدق فقط ولا في الكذب فقط بل في الصدق والكذب معا وتوجب أيضاً تلك الزيادة إخراج كل واحدة منهما من حد الأخرى لأن تلك الزيادة في مانعة الجمع تقتضي أن لا تنافر بين طرفيها في الكذب وذلك ينافي مانعة الخلو لثبوت التنافر بين طرفيها في الكذب وكذا تلك الزيادة في مانعة الخلو تقتضي أن لا تنافر بين طرفيها في الصدق وذلك ينافي مانعة الجمع لثبوت التنافر بين طرفيها في الصدق والتفسير الثاني لكل واحدة من مانعتي الجمع والخلو أن تحذف كلمة فقط من حد كل واحدة منهما فتصير كل واحدة منهما في هذا التفسير أعم من الحقيقة وتصير الحقيقة حينئذ قسمين من كل واحدة منهما فتقسم مانعة الجمع على هذا التفسير إلى حقيقة وإلى ما حكم فيها بجمع الجمع فقط ومانعة الخلو تنقسم إلى حقيقة وإلى ما حكم فيها بجمع الخلو فقط وبين مانعة الجمع ومانعة الخلو على هذا التفسير عموم وخصوص من وجه يجتمعان في الحقيقة وتنفرد مانعة الجمع بما إذا كان بين طرفيها منع الجمع فقط ومانعة الخلو بما إذا كان بين طرفيها منع الخلو فقط وبين مانعة الجمع

في هذا التفسير الثاني وممانعة الجمع في التفسير الاول عموم وخصوص باطلاق وكذا
بين ما نعتي الخلو في التفسيرين والتفسير الاول لكل واحدة منهما ما هو الاخص مطلقا
والثاني هو الاعم مطلقا

والقضية الجمالية لا بد فيها من محكوم عليه ويسمى موضوعا ومن محكوم به ويسمى محجولا
ولا بد من نسبة بينهما ويسمى اللفظ الدال عليهما رابطة

يعني أن القضية الجمالية تتركب من ثلاثة امور محكوم عليه ومحكوم به ونسبة بينهما
ويسمى الاول في اصطلاح أهل المنطق موضوعا ويسمى الثاني محجولا ويسمى اللفظ
الدال على النسبة بينهما رابطة فلو قلت زيد قائم أو قلت قائم زيد فزيد هو الموضوع
قدمته أو آخرته لانه المحكوم عليه وقائم هو المحمول تقدم أو تاخر لانه المحكوم به ولو قلت
كل انسان حيوان أو بعض الحيوان انسان فان الانسان في المثال الاول والحيوان
في المثال الثاني هما الموضوع اذ عليهما وقع الحكم أما اللفظ ~~كل~~ ولفظ بعض وما
في معناهما فاما نجي وبهما البيان الافراد المحكوم عليهما هل هي جميع أفراد الموضوع
أو بعضها واذا قلت زيد هو قائم فلفظة هو تسمى رابطة لانه لا معنى لها الا للدلالة
على نسبة المحمول الى الموضوع بالايجاب أو السلب الآن هذه الرابطة كثيرا ما تحذف
في اللغة العربية اكتفاء عنها بالاعراب والربط اللفظي وتسمى الجمالية عند حذف
الرابطة ثنائية وعند التصريح بها ثلاثية وعند التصريح معها بالجهة رباعية ولا تسمى
عند التصريح مع ذلك بالسورخاسية اذ ليس معنى السور لا زمني في القضا يا يدل أن
الشخصية لا تقبل معنى السور بخلاف معنى الجهة ومعنى الرابطة فانهما لا زمان لكل
قضية كوضوعها ومحجولها (تنبيهات) الاول اختلفو في كيفية صدق الموضوع على
أفراده المحكوم عليها عند الاطلاق فقبل يحمل على صدقه عليها بالامكان صدق
عليها بالفعل أم لا فقولك مثلا كل كاتب انسان معناه كلما يصدق عليه انه كاتب
بالامكان كتب بالفعل أم لا فهو انسان وهذا القول مذهب الفارابي وقيل يحمل
عند الاطلاق على صدقه عليها بالفعل المطلق من غير تقييد بدوام ولا ضرورة
ولا غيرهما من سائر الجهات فقولنا كل كاتب متحرك الاصاب معناه على هذا كلما
ثبت له الكتابة بالفعل لا بالامكان الذي هو اعم من الفعل فهو متحرك الاصاب
والى هذا القول ذهب بن سينا وتبعه عليه المتأخرون وعليه جل الاسكندر كلام
المعلم الاول ارسطاطاليس وهو الذي يدل عليه القرآن كقوله تعالى والسارق
والسارقة فاقتطعوا ايديهما وقوله جل وعلا الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما

مائة جلدة ونحو ذلك في القرآن والسنة كثير وقيل ان صدق الموضوع على أفراد
تابع لمجهة صدق المحمول وهذا القول للحفيدين رشد زعم انه مراد المعلم الاول (الثاني)
الموضوع يحتمل المراد منه اربع من هو مات الاول ذاته وحقيقته الثاني أفراد
لا حقيقته الثالث الموصوف به الرابع ما صدق عليه من غير التفات الى كونه حقيقة
له أو أفراد له أو موصوف به حتى يدخل تحت الحكم عليه حقيقته وأفراده وموصوفاته
اذ هو صادق على جميعها وهذا الاحتمال الرابع هو المراد من الموضوع على ما اصطاح
عليه أهل المنطق وعلى هذا فلا يصح قولك كل انسان شخص جزئي لانه يدخل تحت
هذا الحكم حقيقة الانسان وليست شخصا جزئيا بل هي كلي ولا يصدق عليه أيضا قولنا
كل انسان نوع لان الافراد داخله في هذا الحكم وليست نوعا وانما الذي ثبت له
النوعية حقيقة الانسان لا افراده وهذا المثال في موجب الكذب عكس ما قبله واذا
كذبت الكلمتان في هذين المثالين وجب صدق جزئيهما وهما قولنا بعض الانسان
شخص جزئي وقولنا بعض الانسان نوع وانما منعوا أن يراد بالموضوع ذاته وحقيقته
لان ذلك يمنع في القياس اندراج الاصغر تحت الاوسط فلا يتعدى الحكم منه اليه
لمجواز ان يكون الحكم خاصا بحدى الحقيقة دون الاخرى كقولنا ما حقيقة
الانسان حيوان وما حقيقة الحيوان فرس وانما منعوا أن يراد به موصوفه لانه يلزم
عليه ان يكون لكل موضوع موضوع الى غير نهاية (الثالث) قد يقصد في الجملة
أن ما وجد من أفراد الموضوع أو يوجد ثبت له المحمول كقولنا كل مؤمن فهو مخلد
في الجنة أى كل من وجد من افراد المؤمنين أو يوجد فهو مخلد في الجنة وقد يقصد
فيها أن الافراد التي لو قدر وجودها فكانت من أفراد الموضوع لكان المحمول ثابتا
لها وان كانت تلك الافراد أو بعضها لم توجد ولا توجد في نفس الامر كما اذا اردنا
في قولنا كل مؤمن فهو مخلد في الجنة كل من لو قدر وجوده فكان مؤمنا جرى في علم الله
وارادته أن يوجد أولا يوجد فهو مخلد في الجنة وتسمى القضية الاولى في اصطلاحهم
خارجية والثانية حقيقية وقد أوضح الخونجي في كتابه الكشف الفرق بينهما باننا
لو فرضنا أنه لم يوجد ولا يوجد من الالوان الا السواد لصدق بالاعتبار الخارجي كل
لون سواد ولم يصدق بالاعتبار الخارجي كل بياض لون وانعكس الصدق والكذب
بالاعتبار الحقيقي وذلك ظاهر وبالله تعالى التوفيق

ص

وتسمى كيفية النسبة بالضرورة أو بالدوام مطلقين أو مقيدتين بغير المحمول أو بمقاييلهما
كذلك مادة ويسمى اللفظ الدال عليها جهة ويدخل فيما ذكر الضرورية المطلقة وهي

ما يجب محمولها لموضوعها مادامت ذاته كقولنا لكل انسان حيوان بالضرورة
 والمشر وطاة العامة وهي ما يجب محمولها لموضوعها مادام موصوفا بالوصف الذي عبر به
 عنه من غير تقييد بنفي الدوام كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام
 كاتباً والمشر وطاة الخاصة وهي مثل المشر وطاة العامة لكن مع التقييد بنفي الدوام
 بحسب ذات الموضوع عند تجرده من الوصف الذي قيدت به الضرورة كقولنا كل
 كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً لا دائماً والقيمة المطلقة وهي ما يجب
 محمولها لموضوعها في وقت معين من غير تقييد بعدم الدوام كقولنا كل كاتب متحرك
 الاصابع بالضرورة وقت الكتابة فان قيدت بعدم الدوام باعتبار ذات الموضوع
 عند مفارقة الوقت المعين سميت وقيمة غير موصوفة بالاطلاق والمنتشرة موصوفة
 بالاطلاق وغير موصوفة به وهي كالقيمة الا أن الوقت فيها غير معين كقولك كل ممكن
 معدوم بالضرورة وقتاً ما أو وقتاً ما لا دائماً والدائمة المطلقة وهي ما يدوم محمولها لموضوعها
 بحسب ذاته كقولنا من جوزي بدخول الجنة فهو منعم دائماً فان دام المحول بدوام
 الوصف الذي عبر به عن الموضوع من غير تقييد بنفي الدوام بحسب الذات سميت
 عرفية عامة وان قيدت به سميت عرفية خاصة ومثالها ما ابدى كالمشر وطاة لكن
 بحذف الضرورة والمطلقة العامة وهي ما ثبت محمولها بالفعل لموضوعها أو ينتفي عنه
 من غير تعرض فيها الاكثر من ذلك كقولنا كل انسان ميت بالاطلاق العام فان
 قيد فيها الثبوت الفعل بنفي الدوام سميت وجودية لا دائمة كقولنا في هذا المثال كل
 انسان ميت لا دائماً وأن قيدت بنفي الضرورة سميت وجودية لا ضرورية كقولنا
 كل انسان ميت لا بالضرورة والحيزية المطلقة وهي التي قيدت نسبتها للعلية بحين
 وصف الموضوع كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالاطلاق حين هو كاتب والممكنة
 العامة وهي التي نسبتها ليست مستحيلة سواء كانت واجبة أو جائزة كقولنا كل انسان
 حيوان بالامكان العام وكقولنا كل انسان كاتب بالامكان العام والممكنة الخاصة
 وهي التي نسبتها جائزة لا واجبة ولا مستحيلة كقولنا كل انسان مكلف بالامكان
 الخاص وهناك موجهات مزيدة تظهر في فصل التناقض وهذه الموجهات تنقسم الى
 بسيطة وهي ما ليس في آخرها التقييد بنفي الدوام أو نفي الضرورة وخصوص الامكان
 والى مركبة وهي ما فيها التقييد باحد الثلاثة ونفي الدوام يدل على مطلقة عامة ونفي
 الضرورة يدل على مملنة عامة والامكان الخاص يدل على ممكنتين عامتين فكل
 مركبة فيها موجهتان متفقتان في الحكم مختلفتان في الكيف (ش)

قد عرفت أن القضية الجملة تتركب من موضوع ومحمول ونسبة بينهما إيجابية
أو سلبية وانها لا تتم قضية الا بذلك فبين هاتان النسبتان لا بد لها في نفس الامر من كيفية
تتكيف بها اما ضرورة أي وجوب بحيث يحيل العقل خلافها كنبوت الزوجية
للاربعة وسلب الفردية عنهما مثلا واما غير ضرورة أي تكون النسبة غير واجبة يجوز
العقل خلافها كنبوت الكتابة للانسان ونفيها عنه مثلا وهذه النسبة انما تعتبر عند
الجمهور في نسبة المحمول الى الموضوع لا في عكسه وعكس الامام في المخلص وذهب في
شرح الاشارات الى ما عليه الجمهور وهو الحق فان نفس الحاكم في الغالب ذاهلة عن
نسبة الموضوع الى المحمول فضلا عن كيفيةها ولا شك أن بين الكيفيتين اعني كيفية
نسبة المحمول الى الموضوع وكيفية نسبة الموضوع الى المحمول عموما وخصوصا من وجه
فتتفق الكيفيتان فيما اذا قلنا مثلا الكاتب ضاحك فان نسبة الضحك الى ما صدق
عليه الكاتب امر ممكن غير ضروري كما أن نسبة الكتابة الى ما صدق عليه الضاحك
كذلك وكقولنا الانسان ناطق فان نسبته متفقة أيضا بالضرورة فيهما ومثله الانسان
حيوان وقد تختلف الكيفيتان كقولنا الانسان كاتب فان نسبة الكتابة الى الانسان
امر ممكن غير ضروري ونسبة الانسانية الى الكاتب امر ضروري وعكسه الكاتب
انسان فنسبة المحمول الى الموضوع امر ضروري ونسبة الموضوع الى المحمول امر غير
ضروري بعكس الذي قبله وأما في السلب فقد يكون السلب ممكنا في نسبة المحمول
الى الموضوع ممتنع في نسبة الموضوع الى المحمول كقولنا الانسان ليس بكاتب
بالامكان ويمتنع ان نقول الكاتب ليس بانسان (وأعلم) ان انواع كيفية النسبة
كلها منحصرة في الضرورة ومقابلها أو الدوام ومقابلها فاحدهما يكفي في الحصر اذ كل
معقول فهو منحصر بين الشئ ومقابلها اذ لا واسطة بين النقيضين وانما لم يستغن
في الاصل باحدهما عن الآخر لانا اردنا التخصيص على جميع انواع الكيفيات لتعرف
منها جميع القضايا الموجهة فذكرنا الضروريات والدوام والممكنات والمطلقات
فالضروريات والممكنات متقابلة والدوام والمطلقات متقابلة وذكرنا انها تكون
مطلقة ومقيدة بغير المحمول فدخل في ذلك جميع القضايا الموجهة أما الضروريات
المطلقة والمقيدة بغير المحمول فيدخل فيها سبع قضايا * الاولى الضرورية التي لم تقيد
بضرورتها بقيد زائد على ذات الموضوع كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة وتسمى
هذه في الاصطلاح ضرورية مطلقة * الثانية أن تقيد بوصف الموضوع من غير
تعرض لنفي الدوام عند مفارقة ذلك الوصف كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع

بالضرورة مادام كاتباً وتسمى هذه في الاصطلاح مشروطة عامة * الثالثة مثلها لكن
 مع التعرض فيها لنفي الدوام عند مفارقة الوصف ويستلزم ذلك أنه لا بد من مفارقة
 الوصف للموضوع كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً لا دائماً
 وتسمى هذه في الاصطلاح مشروطة خاصة * الرابعة أن نقيض ضرورتها بوقت معين من
 غير تعرض لنفي دوام المحمول للموضوع في غير ذلك الوقت كقولنا كل كاتب متحرك
 الاصابع بالضرورة وقت الكتابة وتسمى هذه في الاصطلاح وقتية مطلقة * الخامسة
 مثلها لكن مع التعرض لنفي الدوام عند مفارقة ذلك الوقت المعين كقولنا كل كاتب
 متحرك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة لا دائماً وتسمى هذه في الاصطلاح وقتية من
 غير أن توصف بالاطلاق السادسة والسابعة مثل هاتين إلا أن الوقت فيهما غير معين
 كقولنا كل إنسان ميت بالضرورة وقتاً لا وقولنا كل إنسان ميت بالضرورة وقتاً
 لا دائماً وتسمى الأولى من هاتين في الاصطلاح منتشرة مطلقة والثانية منتشرة ويهدف
 منها الوصف بالاطلاق وأما الدوام مطلقها ومقيدها فيدخل فيها ثلاث قضايا الأولى
 الدائمة التي لم يقيد دوامها بقيد زائد على ذات الموضوع كقولنا كل كافر فهو معذب في
 الآخرة دائماً وكقولنا كل فلك فهو متحرك دائماً وتسمى هذه في الاصطلاح دائمة مطلقة
 الثانية أن يقيد دوامها بوصف الموضوع من غير تعرض فيها لنفي دوام المحمول
 عند مفارقة الوصف كقولنا كل آكل فهو متحرك الفم مادام آكلاً وتسمى هذه في
 الاصطلاح عرقية عامة الثالثة مثلها لكن مع التعرض لنفي دوام المحمول للموضوع عند
 مفارقة الوصف له كقولنا كل آكل فهو متحرك الفم مادام آكلاً لا دائماً وتسمى هذه
 في الاصطلاح عرقية خاصة وأما الممكنات التي هي مقابلة الضروريات فيدخل فيها
 مطلقة ومقيدة خمس قضايا * الأولى الممكنة التي أريد بها أن نسبتها غير ممتنعة أعم من
 أن تكون نسبتها ضرورية أو دائمة أو غيرهما وأعم أيضاً من أن يكون نقيض نسبتها ممكناً
 أو دائماً أو ممتنعاً ولا يكون ضرورياً ولا كانت نسبتها هي ممتنعة فلا تكون ممكنة فنفي
 الضرورة إذن في نقيض نسبتها لازم لها كقولنا كل إنسان كاتب بالامكان العام أولاً
 شئ من الإنسان بكاتب بالامكان العام وكقولنا كل إنسان حيوان بالامكان العام
 وتسمى هذه في الاصطلاح ممكنة عامة * الثانية الممكنة التي أريد بها أن نسبتها غير ممتنعة
 ونقيض نسبتها أيضاً غير ممتنع فلا ضرورة فيهما معاً بل كذا النسبتين أمر يمكن ثبوته
 ونفيه كقولنا كل إنسان كاتب بالامكان الخاص وتسمى هذه في الاصطلاح ممكنة خاصة
 * الثالثة الممكنة التي قيد إمكانها بوقت معين كقولنا كل إنسان فهو حي بالامكان

العام وقت مفارقة الروح له أى لا يتمتع عقلا أن يعده الله تعالى بالحياة وأن ذهب عنه
 الروح اذ ليس لمشاركة الروح أن تر في حياته وانما جرت عادت المولى جل وعلا يخلق الحياة
 في الجسوم عند مشابكة الارواح لها وخلق الموت فيها عند مفارقة الارواح ولو أراد جل
 وعلا خلاف ذلك لكان وقد أمد تبارك وتعالى الارواح بالحياة بعدم مفارقتها الابدان من
 غير مشابكة الارواح لها وخلق جل وعلا الحياة في كثير من الجمادات معجزة أو كرامة من
 غير نبوت ارواح لها وتسمى هذه القضية في الاصطلاح ممكنة وقتية * الرابعة الممكنة
 التي قيد اسكانها بالدوام كقولنا كل جرم فهو معدوم بالامكان دائما وتسمى هذه في
 الاصطلاح ممكنة دائمة * الخامسة الممكنة التي قيد امكانها بحين وصف الموضوع
 كقولنا كل آكل للمقتات له عادة فهو جائع بالامكان حين هو آكل وتسمى هذه في
 الاصطلاح ممكنة حينية (وأما المطلقات التي هي مقابلة الدوام قيد دخل فيها اربع
 قضايا) * الاولى المطلقة التي اريد بها مجرد كون نسبتها فعلية من غير تعرض لضرورة ولا
 لدوام ولا لسلبها كقولنا كل انسان فهو ميت بالاطلاق العام * الثانية مثلها في ارادة
 أن النسبة فعلية مع التعرض لنفي دوامها كقولنا في هذا المثال بعينه كل انسان
 فهو ميت لادائما وتسمى هذه في الاصطلاح وجودية لادائمة * الثالثة مثلها أيضا مع
 التعرض لكون النسبة غير ضرورية أى غير واجبة عقلا كقولنا في هذا المثال أيضا
 كل انسان فهو ميت لا بالضرورة وتسمى هذه في الاصطلاح وجودية لا بالضرورة
 * الرابعة المطلقة التي قيد اطلاقها أى نسبتها الفعلية بحين وصف الموضوع كقولنا
 كل كاتب فهو متحرك الاصابع بالاطلاق حين هو كاتب وتسمى هذه في الاصطلاح
 حينية مطلقة فمع مجموع القضايا الموجهة تسعة عشر وكلها مستعملة محتاج اليها الا انها
 لا تسمى في الاصطلاح موجهة الا عند التصريح باللفظ الدال على كيفية النسبة
 ويسمى ذلك اللفظ الدال على كيفية النسبة جهة وهو قد يكون موافقا للمادة القضية
 وهى كيفية نسبتها في نفس الامر فتكون القضية الموجهة صادقة كقولنا الله تعالى
 عالم بالضرورة وقد يكون مخالفا لمادتها فتكون القضية كاذبة كقولنا المؤمن مخلد
 في الجنة بالضرورة فان مادة هذه القضية الامكان الخاص لان تخليد المؤمن وعدم
 تخليده كل واحد منهما أمر ممكن لا ضرورة فيه ولا امتناع اذ لاحق لاحدا بامانه وطاعته
 على المولى الغنى تبارك وتعالى وانما التخليد للؤمن من المجازات الممكنة التي تغض
 بها المولى الكريم جل وعلا بلا استحقاق عليه ولا وجوب وانما يقول بصدق هذه
 الموجهة المعتزلة اذ لهم الله تعالى لا اعتقادهم الاستحقاق العقلي بالايان والطاعة

على المولى تبارك وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا وقولنا في الاصل أن الجهة لا تقيد بالمحمول اشارة الى أن الضرورة اللاحقة من جهة المحمول غير معتبرة كقولنا العالم موجود بالضرورة مادام موجود الان هذا وان كان حقا الا انه معلوم أن الشيء لا يجمع مع نقيضه وأيضا فيورهم هذا التقييد أن الجواز الذاتي قد يفارق الممكن في بعض الاحوال كيف وجواز العدم مثلا لا يفارق الممكنات ولو في ازمنة وجودها بمعنى أنه لو قدر عدمها بدلا عن وجودها لم يلزم منه محال وهذا معنى الجواز العقلي وانما يقابله الوجوب الذاتي وهو ان يكون الشيء بحيث لو قدر عدمه بدلا عن وجوده لزم المحال عقلا لذاته وذلك كوجوده مولانا جل وعز وصفاته ويقابله أيضا الامتناع الذاتي وهو ان يكون الامر بحيث لو قدر وجوده بدلا عن عدمه لزم منه المحال عقلا لذاته كوجود الشريك لمولانا جل وعز في الالهية وانما يعتبر هذا الوجوب العرضي والاستحالة العرضية السوفسطائية الموهومون بذلك غنى العوالم عن الفاعل المختار لانها عندهم امام استحالة الوجود حال عدمها أو واجبة الوجود حال وجودها والمستحيل والواجب كلاهما لا تتعلق بهما القدرة وجوابهم أن يقال لهم كذبت فيما أنتم من الاستحالة والوجوب للعالم لانه ممكن الوجود في حال عدمه بمعنى انه لو زال عدمه واتصف بالوجود لم يكن في ذلك امتناع عقلي وهو أيضا ممكن العدم في حال وجوده اذ لو قدر عدمه بدلا عن وجوده لم يكن فيه أيضا امتناع عقلي وليس معنى الجواز العقلي ما توهمتم وهو ما لو قدر اجتماع وجوده مع عدمه اذا كان معدوما أو اجتماع عدمه مع وجوده اذا كان موجودا كان ممكالا امتناع فيه فقد قلبتم معنى الجواز والوجوب والاستحالة وفسرتموها بغير مدلولاتها وعلى تقدير أن يسلم لكم صحة اطلاق الوجوب والاستحالة على ما ذكرتم فهو لا ينافي الافتقار الى الفاعل لانه عرضي لاحق مقيد وانما ينافيه الوجوب الذاتي المطلق والاستحالة الذاتية المطلقة ويحققه الامكان الذاتي ولا شك أن هذا الثالث هو المحقق للعوالم والوجوب والاستحالة الذاتيان منفيان عنه فوجب افتقاره الى الفاعل افتقار اضروور يادائما والله التوفيق (فائدة) اعلم أن مواد القضايا كلها منحصرة في ثلاثة أنواع وجوب وجود وامتناعه وهو الاستحالة وامكان خاص وهو الجواز العقلي وهذه الثلاثة هي أقسام الحكم العقلي والمواد كلها والجهات متفرعة عن هذه الثلاثة أما وجوب الوجود فيلزمه امتناع العدم لزوما متعاكسا ويلزم أيضا كل واحد منهما لزوما متعاكسا سلب الامكان العام عن العدم أي لا يمكن العدم فيهما بوجه فقد صار في طبقة وجوب الوجود ثلاث مفهومات متغايرة

متعاكسة التلازم وجوب الوجود وامتناع العدم وسلب الامكان العام عن العدم
وافهم مثل ذلك أيضاً في طبقة العدم فانها امتناع وجود وجوب عدم وسلب الامكان
العام عن الوجود وأما طبقة الامكان الخاص فليس فيها المفهومان متلازمان
متعاكسان وهما كونه ممكناً وجوده وممكناً عدمه فقد صار لهذه الطبقات الثلاث
ثمان مفهومات ولكل واحد منها مفهوم يناقضه فجميعها ستة عشر مفهوماً وقد
وضعوا لها لوحاً مشكلاً كما ترى وهذه صورته

يمانيه	(لوح طبقات المواد)	يسارية
طبقة وجوب الوجود	واجب أن يوجد	طبقة نقيض وجوب الوجود
ممتنع أن لا يوجد	ليس بواجب أن يوجد	ليس بممتنع أن لا يوجد
ليس بممكن عام أن لا يوجد	ممكّن عام أن لا يوجد	
طبقة امتناع الوجود	واجب أن لا يوجد	طبقة نقيض امتناع الوجود
ممتنع أن يوجد	ليس بواجب أن لا يوجد	ليس بممتنع أن يوجد
ليس بممكن عام أن يوجد	ممكّن عام أن يوجد	
طبقة الامكان الخاص	ممكّن خاص أن يوجد	طبقة نقيض الامكان الخاص
ممكّن خاص أن لا يوجد	ليس بممكن خاص أن يوجد	ليس بممكن خاص أن لا يوجد

واعلم انك مهما أخذت مفهوماً من طبقة من الطبقات اليمانية وتأخذ مفهوماً آخر من
طبقة أخرى من الطبقات اليمانية وجدتهما لا يجتمعان على الصدق وقد يجتمعان
على الكذب وذلك بصدق الطبقة الأخرى التي لم تأخذ منها شيئاً أعني الطبقة الباقية
من الطبقات اليمانية واذا لزم هذا في الطبقات اليمانية لزم عكسه في اليسارية اذ هي
نقائضها فهمما أخذت من طبقتين منها مفهومي واحد من كل واحدة ألفيتهما
لا يجتمعان على الكذب البتة وقد يجتمعان على الصدق وذلك بكذب الطبقة
الباقية اليسارية ومهما أخذت أيضاً مفهوماً من طبقة يمانية وعرضته مع مفهوم

من طبقة يسارية ليست نقیضا للطبقة التي أخذت منها فانك تجد المفهوم الیما فی اخص
من المفهوم الیساری وبالله تعالی التوفیق
(ص)

ثم القضية الحلیة ان كان موضوعها جزئیا سمیت شخصية ومخصوصة موجبة كانت
أوسالبة كقولك زيد قائم وعمر ولس بضاحك وان كان موضوعها کلیا وقرن بما
یدل علی تعمیم الحكم أو تبعضه سمیت مسورة ومحصورة موجبة كانت فیها أوسالبة
وان لم یقرن موضوعها بما یدل علی التعمیم أو التبعض سمیت مهملة وهی ایضا موجبة
أوسالبة
(ش)

حاصله أن القضية الحلیة اذا لم یعتبر فیها عدول ولا تحصیل ولا جهة عددها ثمانية
لانها اما شخصية وهی ما موضوعها جزئی واما کلیة وهی ما موضوعها کلی وحکم
فیها بالتعمیم واما جزئية وهی ما موضوعها کلی وحکم فیها بالتبعض واما مهملة وهی ما
موضوعها کلی ولم یحکم فیها بالتعمیم ولا تبعض فهذه أربعة وكل واحدة منها امام موجبة
واما سالبة فالمجموع ثمانية
(ص)

وان قرن السور بالمحمول أو بالجزئی سمیت منخرقة وتکذب مهما أثبتت للجزئی افرادا
أو حکمت باجتماع افراد فی فرد واحد والافکیرها
(ش)

اعلم أن السور لما كان هو اللفظ الدال علی كمية الافراد وكان المقصود من القضية
الحلیة أن یحکم بحقیقة محمولها علی ما صدق علیه موضوعها من متعدد أو متحد لان
یحکم بأفراد المحمول علی الموضوع كان الواجب فی السور أن یدخل علی ماله افراد یصح
أن تكون مقصودة بالحکم وهو الموضوع السکلی فاذا دخل السور علی ماله افراد الا
انها غیر مقصودة فی الحکم وهو المحمول السکلی أو دخل علی مالا افراد له أصلا وهو
الجزئی موضوعا كان أو محمولا فقد انخرط السور عن موضعه اللائق به ووجب أن
تسمى القضية التي انخرط السور فیها عن محله منخرقة وعدد ما تصور فی ذلك من
القضا یا مائة واثنتا عشرة قضية لان القضية المنخرقة ان دخل السور علی محمولها فقد
یکون المحمول کلیا وجزئیا والسور ایضا اما کلی أو جزئی فهذه أربعة أحوال فی المحمول
والموضوع مع کل واحد منها اما کلی أو جزئی وكل منهما اما سور یا سور الکلی أو الجزئی
أو مهمل من السور فهذه ستة أقسام فی الموضوع أضربها فی أربعة أحوال المحمل
یخرج أربعة وعشرون ثم الطرفان فی جمیعها اما أن یقترنا معا بحرف الساب أولا
یقترنا أو یقرن الموضوع فقط أو المحمول فقط فهذه أربع حالات مضروبة فی الاربعة

والعشرين ستة وتسعين وهذه هي التي اقتصر عليها صاحب الجمل وغيره أربعة وعشرون منها في جمل الجزئي على الجزئي وأربعة وعشرون منها في جمل الكل على الكل وأربعة وعشرون منها في جمل الكل على الجزئي ويجب أن يراد عليها ستة عشر أخرى من أجل أن الانحراف قد يكون بسبب دخول السور على الموضوع الجزئي فقط ولا يدخل على المحمول أصلاً فينتزداً ما أن يكون السور الداخلة على الموضوع الجزئي كلياً أو جزئياً فهذه حالتان في الموضوع والمحمول مع كل واحدة منهما إما كلي أو جزئي فهذه أربع من ضرب اثنين في اثنين وكل واحدة من هذه الأربع إما أن يقترن الطرفين فيها بحرف السلب أو لا يقترنا أو يقترن الموضوع فقط أو المحمول فقط فهذه ستة عشر من ضرب أربعة في أربعة ضمتها إلى ستة وتسعين فيجتمع مائة واثناعشر فمجموع المنحرفات على ما مررنا عليه في الأصل مائة واثناعشر قضية ولما كان انحراف السور عن موضعه أوجب الكذب في بعض هذا العدد ولم يوجب في بعضه ذكرنا في الأصل ضابطاً يعرف به الكاذب من هذا العدد بسبب الانحراف والصادق الذي لم يضره الانحراف وتركا الخلط بذلك موجب الكذب غير الانحراف كما ذكره الخوفا في الجمل فزاد كون المادة متمنعة وما وافقها من الممكنات في عدم الوقوع وذلك تخليط على المتعلم لاشك فيه إذ كل قضية موجبة تكذب بوجود هذه الأسباب منخرقة كانت أو غير منخرقة إذ لو قلت في المادة الممتنعة من غير تحريف السور زيد جار أو بعض الجار زيد لكانت كاذبة كما لو قلت مع تحريفه زيد بعض الجار وكذلك إذا قلت في زيد الأمي من غير تحريف السور زيد كاتب بالفعل لا بالمكان أو الكاتب زيد أو بعض الكاتب زيد لكانت كاذبة كما لو قلت مع التحريف للسور زيد بعض الكاتب بالفعل وهذه من الممكنات التي توافق المادة الممتنعة في عدم الوقوع فقد ظهر لك أن ما طول به صاحب الجمل وغيره من ذكر هذه الأسباب في المنحرفات تخليط موهم لا فائدة له بل هو مضر للتعلم لما يوهمه أن الكذب إنما جاء من هذه الأسباب لأجل انضمامها إلى انحراف القضية وهذا تعرف أن صاحب الجمل ومن تبعه قد زاد في المنحرفات ما لا حاجة إليه ونقص ما به الحاجة وهو أقسام ما إذا دخل السور على الموضوع الجزئي ولم يدخل على المحمول أصلاً فإن هذا تحريف بلا شك للسور عن موضعه اللائق به إذ موضعه اللائق به إنما هو الموضوع الكلّي لا مطلق الموضوع فقد أخلوا بسبب إهمالهم هذا القسم بستة عشرة قضية من المنحرفات فلاجل هذا الخلط والخلط الذين رأيناها في الجمل ونحوه ذكرنا في الأصل

ما أدخلناه في المخبرات هذه الستة عشر قضية وتركا التعليل بذكر ما يمكن موجب
 الكذب فيه انحراف السور والمحصل أن ضابط معرفة الكذب من هذه المخبرات
 بسبب انحراف السور عن موضعه ان كل قضية أثبتت افراد الجزئي موضوعا كان
 أو محجولا فهي كاذبة كقولنا كل زيد عمرو أو زيد كل عمرو أو كل زيد انسان ونحوها
 فان هذه القضايا تبذل على ان زيد الجزئي أو عمرو الجزئي لهما افراد وقد عرفت ان
 الجزئي لا تعد فيه وكذلك تكذب المخرفة مهما دلت على اجتماع افراد في فرد واحد
 كقولك زيد كل انسان وانما كانت كاذبة لاستحالة اجتماع الجزئيات في جزئي واحد
 * واعلم ان هذين السبين الموجبين لكذب القضية المخرفة انما يكونان حيث تكون
 المخرفة موجبة كهذا الامثلة السابقة لاقتضاء الموجبة وجود موضوعها وصحة جل
 محمولها عليه والسيدان المذكوران يمتنعان من ذلك فلا تكون الموجبة مع واحد منهما
 صادقة وفي حكم الموجبة أن يقرن السلب بكل واحد من الطرفين فتراجع الى الموجبة
 لان سلب السلب ايجاب كقولك ليس كل زيد ليس كل عمرو مثلا لانه يرجع في المعنى
 الى قولك كل زيد كل عمرو وهو كاذب قطعاً كذا ما في قوته وكذلك لو قلت ليس زيد
 ليس كل انسان لكان كاذبا لانه في قوة قولك زيد كل انسان فلو لم تكن المخرفة موجبة
 ولا في قوة الموجبة لكانت صادقة وذلك حيث تكون سالبة لفظا ومعنى بأن يقرن
 حرف السلب باحد طرفيها كما اذا قلت مثلا ليس كل زيد انسان أو كل زيد ليس انسانا أو
 تقول ليس زيد كل انسان أو زيد ليس كل انسان أما وجه صدق السالبة في المثالين
 الاولين فلانه لما استحتم أن يكون زيد الجزئي افراد صدق ان تلك الافراد المستحتملة
 ليست بانسان اذا لا يكون انسانا الا الفرد الممكن الموجود في الخارج واذا كانت
 السالبة تصدق عند عدم موضوعها الممكن فمع عدم موضوعها المستحيل أخرى وبهذا
 افرقت السالبة من الموجبة فان الموجبة تقتضي وجود موضوعها ليصح اتصافه
 بمحمولها لانها اثبتت اتصاف الموضوع بالمحمول فحيث كان الموضوع معدوما وأخرى
 اذا كان مستحيلا بطل الاتصاف الذي أثبتته فكانت كاذبة وأما السالبة فلا تقتضي
 وجود موضوعها لانها اتت في اتصاف موضوعها بمحمولها فحيث كان موضوعها
 معدوما وأخرى اذا كان مستحيلا تحقق عدم الاتصاف لان المعدوم لا يتصف بصفة
 ثبوتية فان قلت يلزم على هذا ان تصدق المخرفة التي اقترن فيها حرف السلب
 باطرفين لما ذكرتم من كون السالبة لا تقتضي وجود الموضوع وهذه سالبة لانها
 معدولة لوجود السلب في محمولها وذلك لا يجعلها في حكم الموجبة لما تقرران السالبة

المعدولة أعيم من الموجبة المحصلة فالجواب ان هذه ليست سالبة معدولة لان السالبة
المعدولة ليس فيها سلب سلب وانما فيها سلب محمول عددي فالسلب دخل فيها على
موجبة الا انها معدولة وأما هذه السالبة التي فيها سلب السلب فقد دخل فيها السلب
على قضية سالبة لاعلى موجبة معدولة فنفي هذا السلب الثماني ما كان فيها قبل من
الحكم السلبى وبالضرورة ان سلب الحكم السلبى ايجاب فقف على هذا الفرق المحسن
اللطيف فانه قد تخير بعدم التنبيه له كثير وأما وجه صدق السالبة في المثالين الاخيرين
فظاهر لان موجب الكذب في موجبتها جعل الفردانوا حدا فردا اذ ذلك مستحيل فاذا
دخل هذا السلب نفي هذا المستحيل ونفي المستحيل صدق وانما الكذب اثباته وأيضا
فوجب الكذب في هذه الموجبة ما أوجب فيها من المحمول الكلى فاذا دخل السلب
زال ذلك ورجع الى السلب الجزئى والتعليل الاول اقرب وأوضح والى ضابط
الكذب والصدق في المنخرفات أشرنا بقولنا في الاصل وتكذب أى المنخرفة مهما
أثبتت للجزئى افرادا يعنى حيث يدخل السور الكلى أو الجزئى على الشخص الموضوع
أو المحمول وتكون المنخرفة موجبة لانها التى تنتمى ثبوت تلك الافراد المستحيلة في
الخارج وذلك كذب ضرورة وقولنا أو حكمت باجتماع افراد في فرد واحد أى حيث
يكون المحمول كليا ويدخل عليه السور الكلى وذلك لا يكون الا في القضية الموجبة
وما في حكمها كقولك زيد كل انسان وقولك ليس زيد ليس كل انسان لانها في قوة
الاولى وهو معنى قولهم أن يكون المحمول ايجابا كليا وقولنا والاف كغيرها أى وان لم
يوجد واحد من السببين في القضية المنخرفة كانت كغيرها من القضايا التى
لا انحراف لسورها أى لا تكذب حيثئذ بسبب انحراف سورها وانما تكذب ان كذبت
بسبب كذب مادتها كقولك زيد بعض الحمار أوزيد الامى بعض الكاتب فانهما
كاذبتان لامن أجل انحراف السور بل من أجل المادة فلهذا تكذبان وان لم ينحرف
فيهما السور عن موضعه كما قلت بعض الحمار زيد أو بعض الكاتب زيد الامى أولم
يدخل فيهما السور أصلا كقولك زيد حمار وزيد الامى كاتب فلو لم تكذب المادة وقلت
مثلا زيد بعض الانسان لكنت صادقة وان وجد فيها انحراف السور وكذلك لو دخل
السلب على الموجبات الكاذبة بسبب الانحراف لكنت صادقة اذ لم تثبت الخيال بل
بنفيه تحقق صدقها وهذا الضابط الذى ذكرناه جامع مانع يشمل جميع المائة والاثنى
عشر غدد المنخرفات وبالله تعالى التوفيق

(ص)

وما اعتبر في صدق عنوانها وجود موضوعها في احد الازمنة الثلاثة تسمى قضية

خارجية وما اعتبر فيها تقدير وجوده وان لم يوجد في زمن من الازمنة الثلاثة تسمى
قضية حقيقية

ش

يعني ان قولنا مثلا كل (ج) (ب) قد يعتبر بحسب الوجود الخارجي تارة وقد يعتبر بحسب الحقيقة تارة أخرى أما الاول فعنا أن كل ما صدق عليه انه (ج) في الخارج فهو (ب) ويشترط فيه صدق الجسمية والباثية على تلك الافراد المصدق عليهم في الخارج سواء كان في الحال أو في الماضي أو في المستقبل وأما الثاني فليس المراد منه كل ماله دخول في الوجود في الخارج بل المراد كل ما لو وجد كان (ج) فهو بحيث لو وجد كان (ب) سواء كان موجودا في الخارج أو لم يكن وسواء كان واجبا أو ممكنا أو ممتنعا والفرق بين الاعتبارين ظاهر فانا لو قدرنا انحصار الالوان الخارجية في السواد صدق بالاعتبار الثاني كل بياض لون لان معناه كل ما لو وجد كان بياضا فهو بحيث لو وجد كان لونا فهو صادق وان لم يكن للبياض وجود في الخارج وكذب بهذا الاعتبار كل لون سواد لان معناه كل ما لو وجد كان لونا فهو بحيث لو وجد كان سوادا وذلك باطل وأما بالاعتبار الاول فبالعكس من ذلك لانه يكذب قولنا كل بياض لون لان معناه كل ما هو بياض في الخارج فهو لون في الخارج وان لم يكن للبياض وجود في الخارج كان كاذبا ويصدق قولنا كل لون سواد لان معناه كل لون في الخارج فهو سواد في الخارج وصدقه ظاهر وقد يجمع صدق الحقيقة والخارجية كما في قولنا كل انسان حيوان فظهر بهذا ان بين الموجبتين الكلمتين اذا كانت احدهما حقيقية والاخرى خارجية هم وما وخصوصا من وجه والى هذا أشرنا بقولنا (ص)

و ينهاه بين الخارجية عموم وخصوص من وجه اذا كانتا موجبتين كليتين أو جزئيتين
سالبتين (ش)

أما وجه العموم والخصوص من وجه في الكلمتين الموجبتين فهو ان الكلمة الحقيقية الموجبة تصدق بدون الخارجية حيث لا يكون الموضوع موجودا أصلا كقولنا كل عنقاء طائر وقولنا كل بياض لون في المثال السابق وتصدق الخارجية دون الحقيقة حيث يكون الموضوع موجودا ويصدق الحكم على جميع الافراد الموجودة منه دون المقدرة كما لو لم يوجد مثلا من الاشكال الا المثلث فانه يصدق كل شكل مثلث باعتبار الخارج دون اعتبار الحقيقة ومنه كل لون سواد في المثال السابق وتصدق الحقيقة والخارجية معا حيث يكون الموضوع موجودا والحكم صادق على جميع

افراده الموجودة والمقدرة كقولنا كل انسان حيوان وأما وجه العموم والخصوص
من وجهه في الجزئيتين السالبتين فلأنهما نقيضتا الكليتين الموجبتين السابقتين
اللتين ثبت بينهما العموم من وجه ونقيضا للعموم من وجه لا يكونان أمتباينين أو
بينهما عموم من وجه وهاتان السالبتان ليستا متباينتين فتبين ان بينهما عموم من
وجه فتصدقان معاني قولنا مثلا بعض الحيوان ليس بفرس وتصدق الحقيقة دون
الخارجية في المثال السابق حيث تعدد انحصار الالوان الخارجية في السواد بعض
اللون ليس بسواد وتصدق الخارجية دون الحقيقة اذ قلنا على تقدير هذا الانحصار
السابق بعض البياض ليس بلون وبالله تعالى التوفيق (ص)

فان كانتا موجبتين جزئيتين فالحقيقة أعم مطلقة من الخارجية (ش)

انما كانت الحقيقة في هاتين الجزئيتين أعم مطلقة من الخارجية لانه متى صدق
الحكم على بعض الافراد الخارجية صدق على بعض الافراد المقدرة من غير عكس
وبالله تعالى التوفيق (ص)

وان كانتا سالبتين كليتين فالخارجية أعم مطلقة من الحقيقة (ش)

انما كانت الخارجية هنا أعم مطلقة من الحقيقة لما ثبت ان نقيض الخاص أعم مطلقة
من نقيض الاعم والسالبة الكلية الخارجية هي نقيض الجزئية الموجبة الخارجية
التي هي أخص من الجزئية الموجبة الحقيقية فتكون أعم من السالبة الكلية الحقيقية
التي هي نقيض الموجبة الجزئية الحقيقية ولانه متى صدق السلب على جميع الافراد
المقدرة صدق على جميع الافراد الخارجية ولا ينعكس لان صدق السلب الحقيقي اما
لاتناء الموضوع محققا كان أو مقدرا واما لعدم ثبوت المحول للموضوع فانها ما لوارتعا
مع اصدق الايجاب وأيا ما كان يلزم صدق السلب الخارجي بخلافه هو فان صدقه
ربما كان لاتناء الموضوع محققا ولا يلزم منه صدق السلب الحقيقي أى بحسب
تقدير وجود الموضوع وبالله تعالى التوفيق (ص)

هذا حكم الاتحاد بينهما في الكيف والسكم (ش)

يعنى أن هذا الذي تقدم عرف منه ما بين القضية الحقيقية والقضية الخارجية اذا
كانتا متحدتين في الكيف وهو السلب والايجاب وفي الكم وهو الكلية والجزئية وذلك
بأن تكونا كليتين موجبتين أو سالبتين أو جزئيتين موجبتين أو سالبتين وهي
المحصورات الاربع من الحقيقة مع المحصورات الاربع أمثالهان الخارجية فهذه

أربعة انظار فان اختلفتا في الكيف والكم معا أو في أحدهما ففي ذلك اثني عشر
من ضرب المحصورات الاربع الحقيقية فيما لا يماثلها من المحصورات الخارجية وهي
ثلاث وإلى هذا النظر مع الاختلاف أشرنا بقولنا
(ص)

فان اختلفتا فيهما أو في أحدهما فالسكوية الموجبة الحقيقية أعم من وجهه من سائر
المحصورات الخارجية ومثلها الجزئية السالبة الحقيقية فهما إذن أعم من جميع
المحصورات الخارجية من وجه
(ش)

أما وجه كون السكوية الموجبة الحقيقية أعم من وجهه من الموجبة الجزئية الخارجية
فهو ما مر في السكيتين الموجبتين وأما كونها أعم من وجهه من السالبتين الخارجيتين
فلتصادق الجميع عند انتقاء الموضوع في الخارج مع صحة ثبوت المحول له بتقدير
الوجود وصنديقها بدون السالبتين عند وجود الموضوع وثبوت الحكم لجميع الافراد
الموجودة والمنسندة وبالعكس حيث لا يكون للموضوع فرد لا يحقق ولا مقدر كقولنا
لا شيء من الممتنع موجود أو حيث لم يثبت المحول للموضوع في نفس الامر كقولنا لا شيء
من المحمولات محذور وأما كون السالبة الجزئية الحقيقية أعم من وجهه من كل واحدة
من الخارجيات المخالفة لها فلتحقق العموم من وجهه بين نقضها فإذا أخذنا السالبة
الجزئية الحقيقية مع الموجبة السكوية الخارجية فالنسبة بينهما العموم من وجهه لان بين
نقيضيهما وهما الموجبة السكوية الحقيقية والسالبة الجزئية الخارجية عموم من وجهه
وكذلك اذا أخذناها مع الموجبة الجزئية الخارجية فالنسبة أيضا بينهما كذلك
لان بين نقيضيهما وهما الموجبة السكوية الحقيقية والسالبة السكوية الخارجية عموم
من وجهه كما مر وكذا اذا أخذناها مع السالبة السكوية الخارجية فبينهما أيضا عموم من
وجهه لان بين نقيضيهما وهما الموجبة السكوية الحقيقية والموجبة الجزئية الخارجية
عموم من وجهه كما مر واذا كانت السكوية الموجبة الحقيقية والجزئية السالبة الحقيقية
كل واحدة منهما أعم من وجهه من كل ما يخالفهما من الخارجيات وقد سبق انهما
أيضا أعم من وجهه مما يماثلهما من الخارجيات لزم أن يكونا أعم من وجهه من
جميع المحصورات الخارجية وبالله تعالى التوفيق
(ص)

والسالبة السكوية الحقيقية أخص من السالبة الجزئية الخارجية لانها أخص من
سالتها السكوية وهي مباينة للموجبتين الخارجيتين
(ش).

يعني ان السالبة السكوية الحقيقية لما كانت أخص من السالبة السكوية الخارجية

التي هي أخص من سالبها الجزئية لزم أن تكون السالبة الكلية الحقيقية أخص من السالبة الجزئية الخارجية لان الاخص من الاخص من شيء أخص من ذلك الشيء ضرورة وأيضاً فلان الموجبة الجزئية الحقيقية على ما يأتي أعم مطلقاً من الموجبة الكلية الخارجية ونقيض الأعم أخص من نقيض الاخص وأما وجه كون السالبة الكلية الحقيقية مماثلة للموجبتين الخارجيتين فلان صدق كل واحدة منهما يستلزم صدق الموجبة الجزئية الحقيقية فيكون نقيضها مابينا للموجبتين الخارجيتين لان نقيض اللازم مابين للزوم ضرورة وبالله تعالى التوفيق (ص)

والجزئية الموجبة الحقيقية أعم من مخالفتها الخارجية من وجه الا الكلية الموجبة الخارجية فهي أعم منها مطلقاً (ش)

أما كون الجزئية الموجبة الحقيقية أعم مطلقاً من الموجبة الكلية الخارجية فلان المحكم على جميع الافراد الخارجية حكم على بعض الافراد المقدرة بخلاف العكس وأما كونها أعم من وجه من السالبتين الخارجيتين فلما سبق تقريره في الكلية الموجبة الحقيقية معهما وبالله تعالى التوفيق (ص)

وقد تؤخذ القضية باعتبار الوجود الذهني كقولنا شريك الاله ممتنع فهي قسم ثالث ليست بحقيقية ولا خارجية (ش)

هذه القضية زادها الاثر لان ضابط الخارجية لا يتناولها لعدم وجود افراد هذه في الخارج وضابط الحقيقية لا يتناولها أيضاً لان الافراد المقدرة في موضوع الحقيقية لا بد أن تكون افراداً ممكنة المحصول بالا. كان العام وافراد هذه القضية المزيدة مستحيلة المحصول في الخارج فوجب أن تراد في تقسيم القضايا لان تقسيم القضايا الى الخارجية والحقيقية غير حاصر وانما قيد الاثر الحقيقية بأن تكون افرادها ممكنة المحصول لانه لو لا ذلك لما صدقت كلمة حقيقية سالبة كانت أو موجبة أما السالبة فاذا قلنا بالاعتبار الحقيقي مثلاً شيء من الحيوان بجحر وفرضنا أنه يدخل في افراد الحيوان المقدرة الفرد المستحيل وهو الذي يكون منها حجر امثلاً فانه يلزم أن تكون هذه الكلية السالبة كاذبة لان هذا الفرد المستحيل اذا صح تقديره في موضوع هذه السالبة الكلية فانه يلزم أن لو وجد كان حيواناً حجرافياً يصدق اذن بالاعتبار الحقيقي بعض الحيوان حجر ونريد بالبعض ذلك الفرد المستحيل وهو الذي يكون من افراد الحيوان حجراً وذلك نقيض الكلية السالبة وأما الموجبة فاذا قلنا بالاعتبار الحقيقي مثلاً كل انسان

حيوان وفرضنا انه يدخل في افراد الانسان المقدرة الفرد المستحيل ونفرضه الفرد الذي يكون انسانا وليس بحيوان فيلزم أن يصدق بالاعتبار الحقيقي بعض الانسان ليس بحيوان ونريد بالبعض ذلك الفرد المستحيل وهو الذي ليس بحيوان واذا صدقت هذه الجزئية لسالبه لزم كذب نقيضها وهي الكلية الموجبة فالحق اذن أن يزداد في التقسيم قضية أخرى تؤخذ باعتبار الذهن لا باعتبار الخارج ولا باعتبار التقدير الممكن كقولنا مثل شريك الاله الحق ممتنع وقولنا مثلا كل ممتنع معدوم والمعنى في ذلك ان كل ما يصدق عليه في الذهن انه شريك الاله الحق يصدق عليه في الذهن انه ممتنع وقس عليه وبالله تعالى التوفيق (ص)

وسور الكلية الموجبة في الجميع كل وجميع وما في معناها ما كقولك كل جرم متغير وجميع المتغير حادث وسور السلب الكلي لاشئ ولا واحد وما في معناها ما كقولك لاشئ من الجرم بقديم ولا واحد من الجائز بغنى عن الفاعل ونحوه ما في الحديث لا شخص أغير من الله وسور لايجاب الجزئي بعض وواحد كقولك بعض الدات جرم وواحد من الصفات عرض وسور السلب الجزئي ليس كل و بعض ليس وليس بعض كقولك ليس كل حيوان انسانا وبعض الحيوان ليس انسانا وليس بعض الحيوان انسانا وقد يستعمل هذا الاخير للسلب الكلي كقولك ليس بعض الحيوان حجرا أى لاشئ من ابعاضه بحجر فهذه قضايا ثمانية (ش)

مراده بالجميع القضية الخارجية والقضية الحقيقية والقضية الذهنية وانما سمي اللفظ الدال على التعميم أو التبعية سور الاحاطة بجميع الافراد أو ببعضها كاحاطة السور المحسوبة بكل المدينة أو ببعضها فانه أيضا سمي سور او ان لم يحط بجميعها فهو مجاز لغوى والعلاقة فيه الاحاطة وحقيقة عرفية وعلم أن الكل المستعمل في اسوار القضايا يطلق عندهم بحسب الاشتراك على مفهومات ثلاثة الكلي وهو لا يمنع نفس تصورهم من وقوع الشراكة فيه كحقيقة الانسان وهو كونه حيوانا ناطقا والكل المجعوي والكلية والمعتبر من هذه المعاني الثلاثة في معنى كل المستعمل في سور القضايا المعنى الثالث وهو الكلية دون المعنيين الاولين وهما الكلي والكل المجعوي والمعنى في ذلك أن المعترف في القياسات والعلوم هو المعنى الثالث لانه لو كان المعترف أحد المعنيين الاولين لزم أن لا ينتج الشكل الاول الذي هو اثنان الاشكال فضلا عن غيره لانه لا يتعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر حينئذ أما اذا غلبنا به الكلي فالتغايير بين الكلمتين الاصغر والاوسط والحكم على أحد المتغايرين لا يتضمن الحكم على الاخر الكلي

كقولنا الانسان حيوان والحيوان جنس طبيعي أو عقلي ولا تلزم النتيجة وأما اذا
 عنينا به الكل المجموع فلنحو أن يكون الاوسط أعم من الاصغر والحكم على مجموع
 افراد الاعم لا يجب أن يكون حكما على مجموع افراد الاخص فانك اذا قلت مجموع
 الانسان حيوان ومجموع الحيوان فرس وحصان وغيرهما لم يصح أن يكون مجموع
 الانسان كذلك وأما لو اعتبرنا في معناه المعنى الثالث لزم أن يتعدى الحكم من الاوسط
 الى الاصغر لكون الاصغر من افراد الاوسط حينئذ وبقي كلامنا واضح لا يحتاج
 الى شرح سوى التطوع بالتنبية على بعض ما ذكرناه من الامثلة بما هو اجنبى عن فن
 المنطق لكنه مما يحبه المتعلم فقولنا في مثال الكلية الموجبة كل جرم متغير أى كل ماله
 مقدار يشغل فراغا فهو متغير يعنى اما بالحصول والمشاهدة كتغير بعض الاجرام من
 نطفة الى علقه ومن علقه الى مضغة ثم كذلك وتغيرها من حركة الى سكون وعكسه
 ومن علم الى جهل وعكسه الى غير ذلك من التغيرات التى لا تنحصر واما بالحصول من
 غير مشاهدة كبعض الجبال والارضين والافلاك فان التغير حاصل فيها على القطع
 لا نعدم ما قام بها من اعراض الاجتماع والالوان وغيرهما فى كل لحظة لما قام عليه
 البرهان من عدم بقاء الاعراض الا اننا لا نشاهد ذلك بأبصارنا وإضافتهى تقبل من
 التغيرات الحسية ما شوهد فى أمثالها فكل جرم اذن فهو متغير بالحصول أو بالتقبل
 وقولنا وجميع المتغيرات هذا المثال مع ما قبله انتظم منها قياس من الضرب الاول
 من الشكل الاول فينتج أن كل جرم فهو حادث ودليل السكبرى أن كل جرم لما كان
 ملازما للصفات التى تقبل الوجود والعدم بدليل مشاهدة ذلك فيها وكل ما يقبل الوجود
 والعدم فهو حادث متغير فى وجوده الى مرجح يجمع على ما يساويه فى التبول فلا يكون
 الاحاد ثابتة تلك الصفات التى لازمت الاجرام لا يمكن اذن أن تكون قديمة فتعين اذن
 أن تكون حادثة والاجرام ملازمة لها لا تمارقها فتعين أن تكون حادثة مثلها واذ اعم
 الحدوث جميعها وجب افتقارها الى من يحدثها ويرجع ما شاء فيها من المجازات على
 ما يقابلها ويجب أن يكون تعالى واجب الوجود بخلاف جميع المحوادث عام القدرة
 والارادة والعلم واحدا غنيا منزها عن جميع النقائص والالزم بحجزة وعدم صلاحيتها
 للالوهية وقولنا في مثال السالبة الكلية لاشئ من الجرم بقديم يعنى لو كان قدما لكان
 مجردا عن كل ما يقتضى الفاعل وهو المقدار المخصوص والمخير المخصوص والصفة
 المخصوصة من حركة وسكون وغيرهما وذلك لا يعقل وقولنا ولا واحد من المجازات يعنى
 عن الفاعل لانه لو استغنى جازم من المجازات عن الفاعل لزم ترجيح أحد المجازتين الذين

يقبلها من غير تفاوت على مساويه بالمرجح وذلك لا يعقل وقولنا ونحوه ما في الحديث
 لا شخص أغبر من الله لاشك أن هذه سالبة كلية والمراد بالغيرة التي اقتضت هذه
 السالبة ثبوتها للمولى تبارك وتعالى لازمها من تحريم النشور على المحارم بغير اذن
 من المولى تبارك وتعالى وشدة العقوبة دنيا وأخرى لمن انتهكها بغير اذن وأما
 الغيرة بمعنى الانفة والانحراف والتغير في الذات بسبب انتهك أمر يعزاتها كنه على
 الغائر فمستحيلة على المولى تبارك وتعالى ولا يؤخذ من هذا الحديث إطلاق الشخص
 على الله تعالى كما أخذه الزركشي رحمه الله وهي غفلة سببها الاغترار بقول النحويين
 ان الموصوف بأفعال التفضيل لا بد وأن يكون بعض ما يضاف اليه وذلك خاص
 بأفعال التفضيل حيث يكون مضافا أما اذا لم يكن مضافا وذكر بعده المنצל
 عليه مجرورا بمن لم يلزم حينئذ أن يكون المفضل من جنس المفضل عليه ولهذا نقول
 زيد أجري من الخيل ولا يجوز أن تقول زيد أجري الخيل وتقول يوسف أحسن من
 اخوته ولا يجوز أن تقول يوسف أحسن أخوته لأن اضافة اخوته إليه تستلزم خروجه
 منهم فليس هو بعضهم ولو قلت يوسف أحسن الاخوة من غير اضافة الاخوة اليه
 لم يجز لانه بعض الاخوة والحديث وقع فيه أفعال التفضيل غير مضاف فلا يقتضي
 المجانسة بين موصوفه وبين المجرور بمن وقولنا في مثال الموجبة المجزئية بعض الذات
 جرم يعني أن الذات عند أهل الحق أعم من الجرم لانها صادقة على الذات الحادثة
 وهي الاجرام وعلى الذات العلية القديمة وهي ذات مولانا تبارك وتعالى فانها ذات
 موصوفة بالصفات وليست جرمًا والالزم أن تكون حادثة ولا صفة والالزم أن لا
 تتصف بصفات المعاني من القدرة والارادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام
 لاستحالة قيام الصفة بالصفة وفيه تنبيه على فساد مذهب المشوية القائلين بمرادفة
 الذات للجرم فكل ذات عندهم جرم وبالعكس فلذلك حكموا بالتجسيم في حق الذات
 العلية تعالى الله عن قولهم وفساد مذهب الباطنية والنصاري القائلين بمثل قول
 المشوية في مرادفة الذات للجرم الا انهم ظهروا لهم حدوث جميع الاجرام فكروا على
 الذات العلية بأنها صفة من الصفات تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا وقولنا وواحد
 من الصفات عرض يعني لان الصفة صادقة على الصفة القديمة وهي صفات مولانا
 جل وعز تبارك وتعالى وعلى الصفة الحادثة التي يستحيل عليها البقاء وهي العرض
 وسميت عرضا لانه لا بقاء لها فتعرض للجرم ثم تنعدم اثر وجودها ولقرب انصرام
 الدنيا وسرعة زوالها سموا مولانا جل وعلا عرضا فقال تبارك وتعالى تريدون

(ص)

عرض الدنيا والله يريد الاخرة وبالله تعالى التوفيق

وكل واحدة منها اما محصلة أو معدولة فالجوع ستة عشر قضية وحقيقة التحصيل أن يكون المحمول وهو ما بعد الرابطة ليس سلبا والعدول أن يكون سلبا (ش)

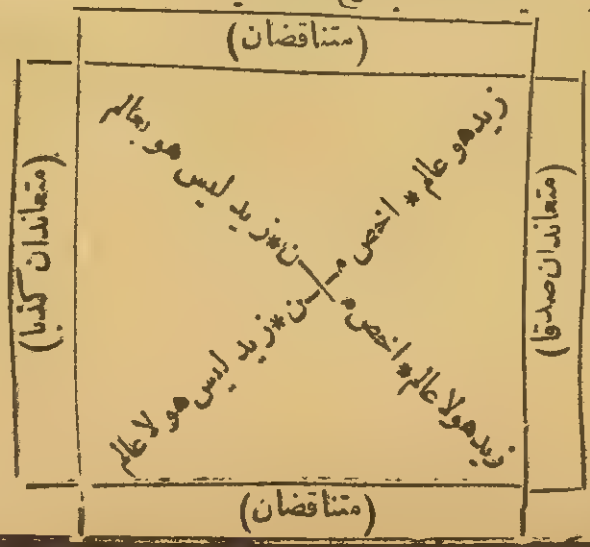
يعني أن كل واحدة من القضايا الثمانية إما أن يكون فيها سلب حكم بنسبته مع ما أضيف اليه إيجابا أو سلبا إلى الموضوع كقولك ز يد هو لا قائم وز يد ليس هو لا قائم وتسمى هذه في الاصطلاح معدولة وإما أن لا يكون فيها ذلك كقولك ز يد هو عالم وز يد ليس هو عالم وتسمى هذه في الاصطلاح محصلة فترجع القضايا الثمانية باعتبار العدول والتحصيل في محمولاتها إلى ستة عشر من ضرب ثمانية في اثنين والمجموع أن كل قضية كان السلب جزأ من محمولها فهي معدولة سواء كان موضوعها ومحمولها مشتركين في جنس أم لا فعلى هذا يصح قولك الجوهر هو ليس بعرض فتكون معدولة وإن لم يشترك الجوهر والعرض في جنس قريب ولا بعيد ومنهم من شرط في العدول أن يكون الموضوع والمحمول داخلين تحت جنس ولو كان أعلى الاجناس ومنهم من شرط فيه دخولهما تحت الجنس السافل القريب ومنهم من شرط فيه دخولهما تحت النوع السافل ومنهم من شرط فيه اتصاف الموضوع بالمحمول المعدول يوما ما ومنهم من قال لا يصح العدول الا حيث يكون الموضوع قابلا لاتصاف بالمحمول المنفي وهذا الخلاف في هذه الاقوال خلاف في الاصطلاح وليتخاطب مع كل باصطلاحهم وبالله تعالى التوفيق (ص)

والموجبة سواء كانت محصلة أو معدولة تقتضي وجود الموضوع والسالبة فيهما لا تقتضيه ومن ثم كانت الشخصيتان اذا اختلفتا في الكيف وتوافقتا في التحصيل أو العدول تناقضتا وبالعكس تعاندا في الصدق موجبتين وفي الكذب سالبتين وان اختلفتا فيهما كانت الموجبة أخص من السالبة (ش)

لا شك أن الذي اشتهر بين المتأخرين على سبيل الاطلاق من غير تقييد أن الموجبة محصلة كانت أو معدولة تقتضي وجود الموضوع واذا أرادوا في مجالس الاقراء أن يفرقوا بين الموجبة المعدولة والسالبة المحصلة في قولنا ملاز يد هو لا عالم وقولنا ز يد ليس هو عالم يقولون معنى الاولى التي هي موجبة معدولة ز يد وجود بصفة غير العلم ومعنى الثانية التي هي سالبة محصلة ز يد لم يوجد بصفة العلم ولا شك أن هذا التفسير يقتضي وجود الموضوع في الموجبة المعدولة وعمومه للوجود والمعدوم في السالبة المحصلة وهذا التفسير ان فهموه من الاقدمين وحصل به اجماع فالسمع والطاعة

والا فالذي يتبادر الى الذهن أن معنى العدول في قولنا ز يدهو لا عالم مثلاً أن ز يدا
يتصف بكونه لا عالم ومعنى السلب في قولنا ز يدليس هو بعالم أن ز يدا لا يتصف بكونه
عالمًا فإذا كان هذا معنى المعدولة والسالبة فلدينا في قولنا في المعدولة أن ز يدا
متصف بكونه لا عالمًا يقتضي أن ز يدا لا بد أن يكون موجودًا فإن المحول إذا
كان عديمًا أو مشتركًا بين الموجود والمعدوم صح أن يتصف به الموجود والمعدوم
ولهذا يصح أن يتصف المعدوم بأنه ممكن ومفهوم ومذكور ونحوها من الصفات
العدمية والمتعلقة التي يشترك فيها الموجود والمعدوم بل قد يكون المحول في بعض
القضايا الموجبة لا يتصف به الا المعدوم نحو قولنا المستحيل معدوم وغير موجود
وقولنا بحر من زئبق ممكن معدوم وهذا كله مما يدل على خلاف ما ذكره وأن
الموجبة لا تقتضي وجود الموضوع كالسالبة والحق التفصيل في القضايا بأن يقال
كل قضية اقتضت قيام صفة وجودية بالموضوع وجب أن يكون موضوعها موجودا
لاستحالة قيام الصفة الوجودية بالمعدوم كقولنا ز يدقائم أو جالس أو عالم أو أبيض
أو أسود أو متحرك أو ساكن وكل قضية لا تقتضي ذلك لم يجب لموضوعها أن يكون
موجودا كقولنا ز يد ممكن أو معلوم أو معدوم أو ز يد غير واجب الوجود أو غير
مستحيل ونحو هذا مما هو كثير فقولنا ومن ثم أي ومن أجل اقتضاء الموجبة مطلقا
وجود الموضوع والسالبة لا تقتضيه كانت الشخصيتان أي القضيتان اللتان
موضوعهما جزئي إذا اختلفتا في الكيف أي في الإيجاب والسلب وتوافقتا في التحصيل
أي في كون محمولهما ليس سلبيا أو العدول أي في كون محمولهما سلبيا تنقضتا أي
لا يجتمعان على صدق ولا كذب مثال المتفقتين في التحصيل المختلفتين في الكيف
قولنا ز يدهو عالم ز يدليس هو بعالم ومثال المتفقتين في العدول المختلفتين في الكيف
قولنا ز يدهو لا عالم ز يدليس هو لا عالم ولا يخفى عليك التناقض في هذين المثالين
أن مع ما ذكره من اقتضاء الموجبة وجود الموضوع وعدم اقتضاء السالبة لوجوده
وقولنا وبالعكس وهو أن تنفق الشخصيتان في الكيف وتختلفا في التحصيل والعدول
وقولنا تعاندتا في الصدق موجبين مثالهما الشخصيتان الأوليان من المثالين
السابقين وهما ز يدهو عالم ز يدهو لا عالم وانما تعاندتا في الصدق لأنه ان وجد ز يد
فهما لا يجتمعان في الصدق وإن كان معدوما كذلك بل هما حينئذ كاذبتان
معاً لأنهما لما كانتا موجبتين فهما لا يصدقان الا عند وجود موضوعهما فإذا فرض
عدمه كذبتا معا وقولنا وفي الكذب سالبتين أي وتعاندتا في الكذب أي لا يجتمعان

على الكذب في حال كونهما سالبين ومثاليهما الشخصيتان الاخريتان من
المثاليين السابقين وهما قولنا زيد ليس هو بعالم هو لا عالم وانما تعاندنا في
الكذب لان زيدا ان كان موجودا فهما لا يجتمعان على الكذب بل لابد من صدق
احدهما وان كان معدوما فلم يجتمعا على الكذب بل هما حينئذ صادقتان لان
السالبة لما كانت لا تقتضي وجود الموضوع صح صدقها عند عدم موضوعها وانما
صدقنا عند عدم زيد لان معنى السالبة المحصلة أن زيدالم يوجد بصفة العلم ومعنى
السالبة المعدولة أن زيدالم يوجد بصفة غير العلم ولا شك أن زيدالم معدوم لم يوجد
بصفة العلم ولا متصفا بضده وقولنا وان اختلفتا أي الشخصيتان فيهما أي في الكيف
وفي التحصيل أو العدول ومثاليهما الشخصية الاولى مع الشخصية الاخيرة من المثاليين
السابقين وهما قولنا زيد هو عالم مع قولنا زيد ليس هو لا عالم وقولنا زيد هو لا عالم
مع قولنا زيد ليس هو بعالم وقولنا كانت الموجبة أخص من السالبة يعني كانت
الموجبة المحصلة أخص من السالبة المعدولة والموجبة المعدولة أخص من السالبة
المحصلة وانما كانت أخص من السالبة لانها كلما صدقت صدقت معها السالبة
ولا تصدق الموجبة الاولى الا حيث وجد زيد بعالم والثانية الا حيث وجد زيد غير عالم
ولا شك في وجوب صدق السالبة الاولى عند وجود زيد بعالم وفي وجوب صدق
السالبة الثانية عند وجود زيد غير عالم وتريد السالبتان على الموجبتين بصدقهما
حال عدم زيد لما سبق بيانه وجرى عادتهم بوضع هذه الشخصيات في لوح مشكل على
سبيل التقرير وهي التي شرحناها الا ان هذه صورته لينظر فيه طولا وعرضا
وقطرا كل واحد فيه قسمان فمجموع الانظار فيه ستة



ص وأما الشرطيات فهي كالحمليات تكون مخصوصة وهي أن يخص فيها اللزوم أو العناد بحالة معينة أو زمن معين كقولنا ان جئتني اليوم ماشياً أو راكباً أكرمك وكقولنا ما أن تكون اذا كنت حياً عالماً أو جاهلاً وغير مخصوصة وهي ما لم يخص فيها اللزوم ولا العناد بذلك وتكون مهمة ومسورة كلية وجزئية موجبات باثبات اللزوم أو العناد وسالباً برفعهما (ش)

يعنى أن الشرطية أقسامها كاقسام الحملية فتكون مخصوصة كما تكون الحملية مخصوصة إلا أن خصوص الحملية يكون موضوعها جزئياً وخصوص الشرطية بأن يخص اللزوم في المتصلة أو العناد في المنفصلة بحالة معينة أو زمن معين مثال المتصلة الخصوصية قولنا كلمات شخص وهو كافر فهو مخلف في النار ومثله أن تقول كلمات شخص وهو مؤمن فاسق لم يتب من فسقه فهو في مشيئة الله يستحق العقوبة شرعاً إلا أن يعفو المولى الكريم تبارك وتعالى عنه بفضله ومثال المنفصلة الخصوصية قولنا مثلاً ما أن يكون الانسان وهو مكلف مطيعاً وما أن يكون عاصياً ومن أجل مفارقة خصوص الشرطية لخصوص الحملية في أن خصوصها لا يرجع الى تشخص مقدمها قبلت الخصوصية الشرطية ستة أحوال وهي الكلية والجزئية والاهمال مع الإيجاب في كل واحدة من هذه الثلاث أو السلب فقولنا في الاصل وتكون مهمة المخراج الى الشرطية كانت مخصوصة أو غير مخصوصة فتكون ستة أقسام في كل واحدة من الخصوصية وغير الخصوصية فال مجموع اثنا عشر قسمًا ومعنى كلية الشرطية تعمم لزومها أو عنادها في جميع الاحوال الممكنة ان كانت موجبة وتعمم سلب لزومها أو عنادها في جميع تلك الاحوال ان كانت سالبة ومعنى جزئيتها اثبات لزومها أو عنادها أو سلبها في بعض الاحوال من غير تعين أصلاً ومعنى اهمالها اثبات لزومها أو عنادها أو سلبها على وجه يحتمل التعميم في جميع الاحوال الممكنة والتخصيص ببعضها ومعنى ايجابها اثبات اللزوم أو العناد ومعنى سلبها رفع اللزوم أو العناد ولا عبرة بطرفي الشرطية موجبين كانا أو سلبيين أو مختلفين وكذلك صدق الشرطية انما هو بصدق المعنى الذي دلت عليه من اثبات لزوم أو عناد أو نفيهما على العموم أو الخصوص ولا عبرة في ذلك بصدق أجزائها أو كذبها ولهذا كانت الشرطية في قونه تبارك وتعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا قطعية الصدق لان الذي دلت عليه من لزوم الفساد في السموات والارضين عند تعدد الاله حق وقول صدق وطرفاً هذه الشرطية وهما تعدد الاله وفساد السموات والارضين ليسا ثابتين وبالله تعالى التوفيق (ص)

وسور الايجاب الكلي في المتصلة كلما ومهما وفي المنفصلة دائما وسور السلب
الكلي فهما ليس البتة وسور الايجاب الجزئي قد يكون وسور السلب الجزئي ليس كلما
وليس دائما وقد لا يكون والا همل باطلاق ان ولو واذا في المتصلة ولفظة اما في
المنفصلة كقولك في الموجبة المتصلة اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا وفي السالبة
ليس اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا وقولك في الموجبة المنفصلة اما ان يكون الشيء
حيوانا واما ان لا يكون انسانا وفي سالبها ليس اما ان يكون الشيء حيوانا واما ان
لا يكون انسانا (ش)

مثال الموجبة السككية المتصلة قولنا مثلا كلما ومهما كان الموجود جائزا كان حادثا
مقتفرا الى الفاعل المختار ومثال الموجبة السككية المنفصلة قولنا مثلا دائما اما ان
يكون الموجود قد عيا واما ان يكون حادثا ومثال السالبة فيهما قولنا مثلا في
المتصلة ليس البتة كلما كان الموجود جائزا كان غنيا عن الفاعل المختار وفي المنفصلة
ليس البتة اما ان يكون الموجود جائزا واما ان يكون مقتفرا الى الفاعل المختار ومثال
الموجبة الجزئية قولنا مثلا في المتصلة قد يكون اذا مات المؤمن نجما من عذاب القبر
وفتنته وفي المنفصلة قد يكون لا يخلوا اما ان يكون الانسان مطيعا واما ان يكون عاصيا
ومثال الجزئية السالبة قولنا مثلا في المتصلة ليس كلمات المؤمنين نجما من عذاب الله
تعالى او قد لا يكون اذا مات المؤمن نجما من عذاب الله وفي المنفصلة ليس دائما اما ان
يكون الانسان مطيعا واما ان يكون عاصيا او قد لا يكون اما ان يكون الانسان الخ
فقولنا في الاصل وسور السلب الجزئي ليس كلما يعني في المتصلة ونظيره ليس مهما
وقولنا وليس دائما يعني في المنفصلة وقولنا وقد لا يكون يعني في المتصلة والمنفصلة
ولا ليس في كلا من السابقي ان كلما ومهما دائما هما من أسوار الايجاب الكلي في
المتصلة لا في المنفصلة ودائما سور الايجاب الكلي في المنفصلة لا في المتصلة ومن المعلوم
ان السلب اذا دخل على سور الايجاب الكلي صيره جزئيا لانه سلب عمومه وسلب العموم
جزئي واما قد لا يكون فالدال على اشتراكه بين المتصلة والمنفصلة ان اصله الذي هو
قد يكون سور الايجاب الجزئي مشترك بين المتصلة والمنفصلة فاذا دخل فيه النفي صار
السلب الجزئي مشتركا بينهما كاصلة وقولي في تمثيل المهمة المتصلة موجبة اذا
كان الشيء حيوانا كان انسانا وسالبة ليس اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا لان
المهمة لما كانت في قوة الجزئية فلها مثل لها في مادة الجزئية لان الحيوان لما كان
أعم من الانسان فيكون ثبوت لزوم الانسان للحيوان ونفي لزومه له جزئيا لا كلما

وهذا تعرف أيضا أن ثبوت العناد بين الحيوان وسلب الانسان انما يكون جزئيا في بعض مواد أنواعه وهو مادة الحيوان الناطق فقط وينسلب العناد بين الحيوان وسلب الانسان سلبا جزئيا أيضا ذلك في مادة سائر أنواع الحيوان غير الانسان فانه لا عناد فيها بين الحيوانية وسلب الانسانية بل هما متلازمان وبالله تعالى التوفيق (ص)

(فصل) التناقض في القضايا هو اختلاف قضيتين بالاحباب والسلب على وجه يقتضي مجرد ذلك الاختلاف لزوم صدق احدهما وكذب الاخرى (ش)

قوله اختلاف جنس في الحد وقوله قضيتين يخرج اختلاف المفردات كقولك حيوان لحيوان ويخرج اختلاف غير القضايا من المركبات الانشائية وغيرها وقوله بالاحباب والسلب يخرج كثيرا من أنواع الاختلاف كالاختلاف بكون القضية جملة أو شرطية أو نحوها وما وكالاختلاف بالعدول والتحصيل وكالاختلاف باطراف القضايا من موضوع ومحمول الى ما لا تنحصر آحاده من أنواع الاختلاف وقوله على وجه يقتضي لمجرد ذلك الاختلاف لزوم صدق احدهما وكذب الاخرى يعني أن الاختلاف المندكور ليس المراد به كل اختلاف بالاحباب والسلب بل اختلاف يوجب للقضيتين المحتملتين لمجرده أن تكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة واحترز بذلك من الاختلاف بالاحباب والسلب الذي لا يمنع اجتماع القضيتين لأعلى الصدق ولأعلى الكذب فلا يوجب صدق احدهما وكذب الاخرى ومثال ذلك قولنا زيد قائم وعمره ليس بقائم أو ليس بقاعد فهاتان القضيتان يصح صدقهما معا وكذبهما معا وصدق احدهما وكذب الاخرى مع انهما قد اختلفتا بالاحباب والسلب واحترز أيضا بذلك القيد من الاختلاف الذي يمنع اجتماع القضيتين على الصدق ولا يمنع اجتماعهما على الكذب فيقتضي حينئذ كذب احدهما ولا يقتضي صدق الاخرى لانه اما أن يصدق المحمول على كل فرد من افراد الموضوع فتصدق الكلية الموجبة أولا يصدق على شيء من افراد الموضوع فتصدق السالبة الكلية وان صدق المحمول على بعض افراد الموضوع وانتفى عن بعضه ككذبهما معا ومثاله كل قضية موجبة كلية مع سالبتها الكلية كقولنا كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان أو قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان واحترزنا أيضا من الاختلاف الذي يمنع اجتماعهما على الكذب ولا يمنع اجتماعهما على الصدق فيقتضي حينئذ صدق احدهما ولا يقتضي كذب الاخرى ومثال ذلك الجزئية الموجبة وسالبتها فهما لا تكذبان معا البتة لانهما أن يصدق المحمول على شيء من افراد الموضوع فتصدق

الموجبة أولا فيجب صدق السالبة ويجوز صدق احدهما فقط وذلك حيث يكون
الموضوع أخص من المحمول فيمكن كذب نفي المحمول الأعم عن شئ من افراد الموضوع
الاخص و يصدق اثباته لكلها أو لبعضها كقولنا بعض الانسان حيوان بعض
الانسان ليس بحيوان ويجوز صدقهما معا وذلك حيث يكون الموضوع أعم من المحمول
فثبتت المحمول لبعض افرادها وينتفي عن بعضها كقولك بعض الحيوان انسان بعض
الحيوان ليس بانسان فهذه اربع اختلافات بالاجاب والسلب لا يعتبر منها في
التناقض سوى الاول وهو الاختلاف بالاجاب والسلب المقتضى لزوم صدق احدى
القضيتين وكذب الاخرى والثلاثة الباقية غير معتبرة وانما قلنا لزوم صدق احدهما
وكذب الاخرى احترازا لما اذا وجد معه صدق احدهما وكذب الاخرى اتفقا من
غير لزوم كما يصح ذلك في الامثلة الثلاثة المحترز منها وقوله لمجرد ذلك الاختلاف أشار بهذا
الى أن القضايا المقسمة للصدق والكذب بسبب اختلافهما بالاجاب والسلب منها
ما يكفي مجرد تعقل الاجاب والسلب في حكم العقل بوجوب صدق احدهما وكذب
الاخرى كقولك زيد قائم زيد ليس بقائم زيد انسان زيد ليس بانسان ومنها ما لا يكفي
بمجرد تعقلهما في الحكم بذلك بل لا بد استدلال زائد على تعقلهما مثال ذلك قولك زيد
نسان زيد ليس بناطق فهاتان القضيتان تقسمان الصدق والكذب لكن لا يعلم
اذك لمجرد اختلافهما بالاجاب والسلب بل حتى يعلم تساوي محموليهما وهما الانسان
والناطق والافالمبادر أولا للذهن عند اختلافهما انهما كقولك زيد قائم زيد ليس
بضاحك لا يلزم من ثبوت أحدهما نفي الآخر ولا ثبوته حتى اذا حصل العلم بتساويهما
في الصدوقية فينتدح حكم العقل بأن ثبوت أحدهما يبطل نفي الآخر وبالعكس
وافهم مثل هذا اذا اتحد المحمول في القضيتين واختلف الموضوعان فهما مع تساويهما
كقولك مثلا كل انسان زيد ببعض الناطق ليس بزيدا أو تغاير المحولان والموضوعان
لكن المحولان متساويان والموضوعان كذلك كقولك كل انسان حيوان بعض
الناطق ليس بحساس وحكم المترادفين حكم المتساويين فن هذه الواجهة الثلاثة
في المتساويين والمترادفين احتراز بقوله مجرد ذلك الاختلاف وبالله تعالى
التوفيق

(ص)

فان كانت القضية مخصوصة كان تقيضها القضية التي تخالفها في كيفية ما من اجاب
أو سلب وتحد معها فيما سوى ذلك من الطرفين والزمان والمكان والشرط والكل
والجزء والقوة والفعل والاضافة

(ش)

يعنى أن القضية المخصوصة الجزئية وهى ما موضوعها جزئى يشترط أن يخالفها نقيضها
 فى أمر واحد وهو الإيجاب أو السلب المعبر عنهما بالكيف ويجب أن يوافقها فيما سوى
 ذلك وهو ثمانية أمور الأول الموضوع الثانى المحمول وهما المراد بالطرفين الثالث
 الزمان لأنه إذا اختلف جاز صدق القضيةين وكذبهما مثال صدقهما قولنا مثلنا نبينا
 ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم صلى الى بيت المقدس ونريد قبل أن يؤثر بالتوجه الى
 الكعبة نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم لم يصل الى بيت المقدس ونريد فى الزمان
 الذى نسخ فيه التوجه بالصلاة الى بيت المقدس وأمر بالتوجه الى الكعبة ومثال
 كذبهما لو انعكست الإرادة فى هذين المثالين الرابع المكان لأنه إذا اختلف جاز
 صدقهما معا وكذبهما مثال صدقهما قولنا مثلنا نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم
 فرض عليه الجهاد ونريد فى المدينة نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم لم يفرض عليه
 الجهاد ونريد فى مكة وكقولنا زيد جالس أى فى الدار زيد ليس بجالس أى فى
 السوق فيجوز صدقهما وكذبهما الخامس الشرط فلو اختلف مجاز صدقهما أيضا
 وكذبهما ويمثلون ذلك بقولهم اللون مفرق للبصر أى بشرط كونه بيضا اللون ليس
 بمفرق للبصر أى بشرط كونه سوادا فقد صدقنا باختلاف الشرط فيهما ولو عكس
 الشرط فيهما لكانت السادسة الكل والجزء فلو اختلفا فيهما لم يحصل تناقض كقولنا
 الثلاثة عدد فرد ونريد المجموع الثلاثة ليست بعدد فرد ونريد بعضها وهو الاثنان مثلا
 فقد صدقنا ولو عكس فى الإرادة لكانت تناقضا حتى يتحد فى الكل أو البعض
 ويكون البعض فى الثانية عين البعض فى الاولى لا بعضا فيهما والاجاز صدقهما
 كالجزئيتين السابع القوة والفعل فلو اختلفا فيهما لم يحصل تناقض ومثلا ذلك
 بقولهم الحجر فى الدن مسكر أى بالقوة الحجر فى الدن ليس بمسكر أى بالفعل فهما
 صادقتان ولو عكست فردت الفعل الى الاولى والقوة الى الثانية لكانت ثامنا
 الاضافة فلو اختلفا فيهما لم يحصل تناقض كما لو قلت زيد نوتر يد لعمرو زيد ليس
 ابنا ونوتر يد لخاله فان كان ابنا لعمرو صدقنا والا كذبنا ومنهم من اختصر هذه
 الثمانية فردها الفخر الى ثلاثة اتحاد الموضوع واتحاد المحمول واتحاد الزمان ومنهم من
 ردها الى اثنين وهما اتحاد الموضوع واتحاد المحمول ومنهم من ردها الى واحد وهو
 اتحاد النسبة والامر فى ذلك قريب فلا نطيل به

(ص)

وان كانت مسورة أو مافى قوتها شرط مع ذلك فى نقيضها أن يخالفها فى كمالها إذا كانت
 احداهما كلية كانت الاخرى جزئية

(ش)

يعنى أن القضية إذا كانت مسورة بالسور الكلى أو الجزئى أو كانت فى حكم المسورة
وهى أن تكون مهمة فأنها فى قوة الجزئية موجبة كانت أو سالبة شرط مع ما تقدم
فى الخصوصية من وجوب الاختلاف فى الكيف ووجوب الاتفاق فى الثمانية الامور
أن يختلفا فى السور فإذا كانت احدهما كلية وجب أن تكون الاخرى جزئية لانهما
ان كانتا كلمتين جاز كذبهما معا وذلك حيث يكون المحمول أخص من الموضوع
وان كانتا جزئيتين جاز صدقهما معا وذلك فى الموضع الذى تكذب فيه الكلمتان
فإذا عرفت هذا فنقيض الكلية الموجبة جزئية سالبة وبالعكس ونقيض الكلية
السالبة جزئية موجبة وبالعكس فإذا قلت فى الكلية الموجبة كل حادث فهو فعل الله
تبارك وتعالى أى مخلوق له كانت كلمة صادقة ونقيضها الكاذب بعض الحادث
ليس فعلا لله تبارك وتعالى وإذا قلت فى الكلية السالبة لاشئ من الممكن بواجب
على مولانا تبارك وتعالى كان ذلك الممكن صلاحا للعبيد أو أصلح لهم أولا كانت
كلمة صادقة ونقيضها الكاذب بعض الممكن واجب على مولانا تبارك وتعالى وهو
ما كان صلاحا أو أصلح للعبيد كما يقول به المعتزلة اذ لهم الله تعالى (ص)

وان كانت المسورة موجهة شرط مع ذلك فى نقيضها أن يخالفها فى جهتها فى مقابل
الضرورة الامكان والدوام الاطلاق والدوام بحسب الوصف التخصيص بحين من
أحيانه فنقيض الخصوصية الموجبة مخصوصة سالبة وبالعكس ونقيض الكلية الموجبة
جزئية سالبة وبالعكس ونقيض الكلية السالبة جزئية موجبة وبالعكس ونقيض
المهمة موجبة وسالبة نقيض جزئيهما وبالعكس ونقيض الضرورية المطلقة ممكنة
عامة ونقيض الدائمة المطلقة عامة ونقيض المشروطة العامة ممكنة حينية
ونقيض العرفية العامة مطلقة حينية ونقيض الوقتية المطلقة ممكنة وقيمة ونقيض
المنتشرة المطلقة ممكنة دائمة وما تر كبت من وجهتين فنقيضهما منفصلة مانعة
خلو مركبة من نقيضيهما بشرط تقييد موضوع الثانية من المركبة الجزئية بحكم
محولها من الاولى وبالعكس فى جميع هذه الموجهات (ش)

يعنى أن القضية المسورة ان كانت موجهة أى ذكر فيها اللفظ الذى يدل على مادتها
فانه يشترط فى نقيضها زيادة على ما سبق فى شروط نقيض المسورة أن يخالفها هذا
النقيض فى الجهة لانهما لو اتحدتا فى الجهة تجاز صدقهما معا أو كذبهما معا مثال
الصادقتين معا أن تقول مثلا كل حادث فهو معدوم بالامكان العام بعض الحادث
ليس معدوما بالامكان العام ومثال الكاذبتين معا أن تقول مثلا كل مؤمن يدخل

الجحنة بالضرورة بعض المؤمن ليس يدخل الجحنة بالضرورة قوله فنقيض الموجبة
 الخصوصية مخصوصة سالبة هذا تفصيل منه لذكر نقائص القضايا كلها بعد أن ذكر
 أحكامها وبين شروطها ولهذا أتى بالقضاء المودعة باستفاح معرفة هذه النقائص عما
 سبق ذكره من الشروط والأحكام فقال الخصوصية الموجبة قولك مثلاً زيد إنسان
 فنقيضها مخصوصة سالبة وهي قولك زيد ليس بإنسان وإذا كان نقيض الخصوصية
 الموجبة مخصوصة سالبة لزم أن نقيض الخصوصية السالبة مخصوصة موجبة إذ
 التناقض لا يكون إلا مشتركين اثنين فلا يتغير بمعناه أحدهما دون الآخر وهذا
 معنى قولي وبالعكس حيث ما ذكرته في هذه النقائص قوله ونقيض الكلية الموجبة
 قد تقدم تمثيلنا لهذه المسورات قوله ونقيض المهمة موجبة وسالبة نقيض جزئيتها
 يعني لأن المهمة في قوة الجزئية مثال المهمة الموجبة قولك مثلاً الإنسان حيوان
 وتريد بالالف واللام الحقيقة لا الاستغراق فهذه في قوة جزئية موجبة وهي قولك
 بعض الإنسان حيوان فنقيضها نقيض هذه الجزئية الموجبة وهي قولك لا شيء من
 الإنسان بحيوان ومثال المهمة السالبة قولك مثلاً الحيوان ليس بإنسان وتريد أيضاً
 بالالف واللام الحقيقة دون الاستغراق فهذه أيضاً في قوة جزئية سالبة وهي قولك
 بعض الحيوان ليس بإنسان فنقيضها نقيض هذه الجزئية السالبة وهي الكلية الموجبة
 وهي قولنا كل حيوان إنسان قوله ونقيض الضرورة المطلقة ممكنة عامة مثاله قولنا
 مثلاً كل ممكن فهو مقتضى وجوده إلى الأبد لا المختار تبارك وتعالى بالضرورة
 فهذه كلية موجبة ضرورية صادقة فنقيضها الكاذب قولنا ليس كل ممكن مقتضى
 في وجوده إلى الفاعل المختار جل وعلا بالامكان العام فهذه جزئية سالبة ممكنة عامة
 قابلنا كلية الأفراد بجزئيتها والضرورة بالامكان العام وخالقنا كيف لا يجب وكيف
 السلب وبيان أقسام هاتين القضيتين للصدق والكذب أن المحمول إما أن يجوز
 العقل سلبه عن شيء من أفراد الموضوع أو لا فإن جوز ذلك صدقت الجزئية السالبة
 لأنها إنما حكمت بأن المحمول يجوز في العقل سلبه عن بعض أفراد الموضوع وكذبت
 الموجبة لأنها حكمت بوجوب ثبوت المحمول عقلال كل فرد من أفراد الموضوع
 وذلك يستلزم استحالة سلبه عن فرد من أفراد الموضوع وإن لم يجوز العقل السلب في
 شيء من الأفراد فقد صدقت الموجبة وكذبت السالبة وهذا هو المحقق في هذا المثال
 الخاص وإذا فهمت هذا في الكلية الموجبة مع الجزئية السالبة فافهم منه الوجه في
 تناقض الكلية السالبة مع الجزئية الموجبة قوله ونقيض الدائمة المطلقة مطلقة عامة

مثاله قولنا مثلا كل داخل الجنة بعد البعث فهو ممنوع فيها دائما فهذه كلية موجبة دائمة صادقة فنقيضها الكاذب جزئية سالبة مطلقة عامة وهي قولنا ليس كل داخل الجنة بعد البعث ممنوع فيها بالاطلاق العام وانما احتيج الى الاطلاق المؤذن بالصدق الفعلي في النقيض لان الدوام لا يستلزم الضرورة بل قد يصدق مع الامكان الخاص فلو قوبل بالامكان مجاز صدق القضيةين معا وبيان اقسام هاتين القضيتين للصدق والكذب أن المحمول ان دام ثبوته تجتمع افراد الموضوع صدقت الموجبة وكذبت السالبة وان لم يدم جميعها فهو ينسلب اما عن جميعها أو عن بعضها وكيف ما كان فهو ينسلب عن بعضها ولو في وقت ما فتصدق السالبة وتكذب الموجبة قوله ونقيض الشرطية العامة ممكنة حينية مثال ذلك قولنا مثلا كل متخير فهو متصف بالحرية أو السكون بالضرورة ما دام متخييرا فهذه موجبة كلية وشرطية عامة صادقة فنقيضها الكاذب جزئية سالبة ممكنة حينية وهي قولنا ليس كل متخير متصف بالحرية أو السكون بالامكان العام حين هو متخير فقد اختلفا في الكيف وقابلنا الكلية بالجزئية والضرورة بالامكان العام وعموم وقت الوصف بحين من احيائه وبيان اقسامهما للصدق والكذب أن المحمول اما أن يجب ثبوته لجميع افراد الموضوع طول انصافها بالوصف الذي عبره عنها وهو التخيير في مثالنا أولا فان كان الاول صدقت الشرطية الموجبة وكذبت الحينية الممكنة والا فالعكس قوله ونقيض العرفية العامة مطلقة حينية مثاله كل فاقدا للساتر جاز أن يصلي عريانا ما دام فاقدا للساتر فهذه كلية موجبة عرفية عامة صادقة فنقيضها الكاذب جزئية سالبة مطلقة حينية وهي قولنا ليس كل فاقدا للساتر جاز أن يصلي عريانا بالاطلاق العام حين هو فاقدا للساتر ولا يخفى وجه تناقضهما قوله ونقيض الوتئية المطلقة ممكنة ودية مثاله كل ممكن فهو فعل لله تعالى بالضرورة وقت حدوثه فنقيضها ليس كل ممكن فعلا لله تعالى بالامكان العام وقت حدوثه ولا يخفى عليك وجه تناقضهما ويجب اذا كان الوقت متساويا أن يقابل بحين من احيائه لأن يذكر بعينه في النقيض والاجاز كذبهما معا لاحتمال أن يكون المحمول ضروريا في بعض الاوقات وغير ضروري في البعض الآخر قوله ونقيض المنتشرة المطلقة ممكنة دائمة مثال ذلك قولنا مثلا كل ممكن معدوم بالضرورة وقتا ما فنقيضها ليس كل ممكن معدوم بالامكان العام دائما وبيان اقسامهما للصدق والكذب أن المحمول اما أن يكون واجبا لثبوت لكل فرد من افراد الموضوع وقتا ما بحيث لا يتصور في العقل نفيه أو لا بحيث يتصور في العقل نفيه دائما أي في جميع

الاوقات من جميع الافراد أو عن بعضها وفي كليهما يصدق امكان نفيه دائماً عن
 بعضها فان كان الاول صدقت المنتشرة المطلقة وان كان الثاني صدق نقيضها الذي
 هو الممكنة الدائمة قوله وما تر كـب من وجهتين فنقيضهما منفصلة مانعة خلو مركبة
 من نقيضيهما. ينبغي أن تعرف أولاً أن كل محمول في له نسبتان للوضوع نسبة ثبوته له
 ونسبة نفيه عنه فـكل وجهة لم يصرح فيها الا ببيان جهة احدى النسبتين فهى
 بسيطة كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة أو لا شئ من الانسان بفرس بالضرورة
 فالاولى يثبت أن نسبة ثبوت الحيوان للانسان ضرورية ولم تعرض باللفظ لجهة نسبة
 نفيه عنه وان كان يؤخذ بدلالة الالتزام انها نسبة متمنعه والقضية الثانية يثبت
 أن نسبة نفي الفرس عن الانسان ضرورية ولم تعرض بلفظها النسبة الثبوت وكل
 وجهة صرح فيها بجهتي النسبتين معاً فهى مركبة سميت بذلك لدلتها على جهتين
 في الثبوت والنفي كقولنا في المشروطة الخاصة مثلاً كل كاتب متحرك الاصابع
 بالضرورة وما دام كاتباً دائماً فصدر هذه القضية دل على أن جهة نسبة ثبوت محمولها
 الى موضوعها جهة المشروطة العامة وعجزها وهو قولنا لا دائماً دل على صحة نفي محمولها
 عن موضوعها وان جهة نسبة هذا النفي اطلاق لان مقابل الدوام اطلاق ويؤخذ
 منه أن ذلك الوصف الذى اوجب ثبوت المحمول للوضوع ليس بلازم له بل لا بد أن
 يفارقه وعند مفارقه لا بد أن ينتفى المحمول عن الموضوع على سبيل الاطلاق فقولنا
 أذن في هذه القضية لا دائماً في قوة قضية قائمة لا شئ من الكاتب بمتحرك الاصابع
 بالاطلاق العام وبهذا نعرف أن كل قضية مركبة ففيها قضيتان مختلفتان في الكيف
 والجهة متفقتان في الكم الا الممكنة الخاصة ففيها قضيتان مختلفتان في الكيف خاصة
 متوافقتان في الكم والجهة ومثلها في ذلك الوجودية اللادائمة فالمر كبات على هذا
 سبع وهى الخاصة أى المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة والوقيتان أى
 الوقية والمنتشرة والوجوديتان أى الوجودية اللادائمة والوجودية اللا ضرورية
 والممكنة الخاصة وانما كانت الممكنة الخاصة مركبة لانها دلت على أن نسبة ثبوت
 محمولها الموضوعها ممكن ونسبة نفيه عنه ممكن ففيها اذن ممكنتان عامتان وأما البسائط
 فباقى من الوجهات وهى اثنتا عشرة وهى التى ذكرنا التناقض بينها فيما سبق وكل
 واحدة منها لا تتعرض الا لبيان جهة نسبتها الموافقة فقط بخلاف المركبات فانها
 تتعرض لجهة نسبتها الموافقة وجهة نسبتها المخالفة ففي كل وجهة مركبة وجهتان
 موجبة وسالبة احدهما موافقة لكيفية المصرح به فيها والاخرى مخالفة لكيفية

المصرح به فيها وقد ضبط الشيخ الامام العلامة علم الاعلام سيدي أبو عبد الله محمد بن
مرزوق رحمه الله تعالى ورضي عنه القضايا المركبة والبسيطة في يمينين من الرخفق قال

وما حوى من القضايا لا كذا	أو خاص امكان مر كما خذا
وما عسى عن دين فالبسيط	فادع لمن قر ب يان شيط

ولنذكر ما تتركب منه كل واحدة من المركبات لتوقف معرفة نقائصها على ذلك
أما المشرطة الخاصة فهي مركبة من شروط عامة موافقة ومطلقة عامة مخالفة
والعرفية الخاصة مركبة من عرفية عامة موافقة ومطلقة عامة مخالفة والوقفية مركبة
من وقفية مطلقة موافقة ومطلقة عامة مخالفة والمنتهرة مركبة من منتشرة مطلقة
موافقة ومطلقة عامة مخالفة والوجودية اللادائمة مركبة من مطلقتين عامتين
احدهما موافقة والاخرى مخالفة والوجودية اللازمة مركبة من مطلقة عامة
موافقة وممكنة عامة مخالفة والممكنة الخاصة مركبة من ممكنتين عامتين احدهما
موافقة والاخرى مخالفة واذا عرفت هذا فكل مركبة لا تصدق الا بصدق الموجهتين
اللتين تتركب منهما معالانها قد حكمت بهما معا وتكذب تلك المركبة بكذبهما معا
أو كذب احدهما الماعرفت أن المركب يكذب بكذب أجزائه كلها أو بعضها ومهما
كذب احد جزئي المركبة وجب صدق نقيضه فاذن مهما صدق نقيض جزئها أو نقيض
احدهما فقد كذبت لاستلزام ذلك كذب جزئها معا أو كذب احدهما فلماذا جعلوا
نقيضها مانعة خلو مركبة من نقيض جزئها لان معناها الحكم بأنه لا بد من صدق
النقيضين أو أحدهما وانهم لا يكذبان معا وذلك مستلزم لتكذيب الموجهة المركبة
لا محالة كما أن الموجهة المركبة تستلزم تكذيب هذه المنفصلة لا محالة لانها حاكمة بصدق
نقيض جزئها معا وهما الموجهتان البسيطتان اللتان تتركب منهما واذا صدق
نقيضاهما معا فقد كذبا معا ومانعة الخلو تكذب عند كذب جزئها معا وتسميتهن
لهذه المانعة الخلو نقيضاً للمركبة تسامح والافه في الحقيقة مساوية لنقيضها لا عين
نقيضها لان نقيضها الحقيقي انما هو جلية تخالفها في الكيف والكم ومانعة الخلو هذه
هي منفصلة موجبة كلية أبادا وان كانت المركبة الحلية التي هي نقيضها موجبة كلية
منها والنقيض الحقيقي لا يكون موافقا لنقيضه في الكيف والكم لكن لما اقتصت
مانعة الخلو هذه الصدق والكذب مع الموجهة المركبة كما يقتضيه النقيضان سواء
بسواء اطلقوا عليها اسم النقيض فاذا أردت معرفة هذه المانعة الخلو التي هي نقيض
الموجهة المركبة فاعرف ما تتركب منه تلك الموجهة المركبة من الموجهتين

البسيطتين وخذ نقيضهما على ما عرفت فيما سبق وركب من نقيضهما مانعة الخلو
واجعلها نقيضا لتلك الموجهة المركبة فالمشروطة الخاصة مثلا قد عرفت انها قد
تركت من مشروطة عامة موافقة ومن مطلقة عامة مخالفة فخذ نقيضيهما وقد
عرفت أن نقيض المشروطة العامة ممكنة حينية ونقيض المطلقة العامة دائمة مطلقة
فركب مانعة الخلو من هذين النقيضين فيكون نقيض المشروطة الخاصة مانعة خلو
مركبة من ممكنة حينية ودائمة مطلقة ومثال ذلك اذا قلنا مثلا كل كاتب متحرك
الاصابع بالضرورة مادام كاتب الاداء فقد تتركبت هذه المشروطة الخاصة من
مشروطة عامة موافقة وهي قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتب
ومن مطلقة عامة مخالفة وهي قولنا لا شيء من الكتابات متحرك الاصابع بالاطلاق العام
ونقيض المشروطة العامة قولنا بعض الكتابات ليس هو متحرك الاصابع بالامكان
العام حين هو كاتب ونقيض المطلقة العامة قولنا بعض الكتابات متحرك الاصابع دائما
فركب مانعة الخلو من هذين النقيضين وهي قولنا دائما ما ان يكون بعض الكتابات
ليس هو متحرك الاصابع بالامكان العام حين هو كاتب واما أن يكون بعض الكتابات
متحرك الاصابع دائما ولا يخفى عليك مما قررناه فيما سبق وجه اقتسام هذه المنفصلة
الصديق والكذب مع المشروطة الخاصة واعرف من هذا وجه نقايض ساير هذه
المركبات فنقيض العرفية الخاصة مانعة خلو مركبة من حينية مطلقة ودائمة مطلقة
ونقيض الوقعية مانعة خلو مركبة من ممكنة وقتية ودائمة مطلقة ونقيض المنتشرة مانعة
خلو مركبة من ممكنة دائمة ودائمة مطلقة ونقيض الوجودية الاداء مانعة خلو مركبة
من دائمتين مطلقتين ونقيض الوجودية الا لاضروية مانعة خلو مركبة من دائمة مطلقة
وضرورية مطلقة ونقيض الممكنة الخاصة مانعة خلو مركبة من ضرورييتين مطلقتين
واعلم أن الجزء الثاني من هذه المركبات لا يكون الا نفي دوام أو نفي ضرورة فان كان
نفي دوام فنقيضه الدوام لان نفي الدوام اطلاق وقد علمت أن نقيض المطلق في
الدائمة وان كان نفي ضرورة فنقيضه الضرورة لان نفي الضرورة امكان وقد علمت أن
نقيض الممكنة هي الضرورية قوله بشرط تقييد موضوع الثانية من المركبة الجزئية
بمحكم محمولها من الاولى وبإيعني أن القضية المركبة ان كانت كلية كان نقيضها
على ما سبق مانعة خلو مركبة من نقيض جزئها من غير زيادة في جزئها عند التحليل لانها
انما تحلل أبدا الى موجهتين مساويتين لها في المعنى فاذا أخذ نقيضاهما مجموعين
على سبيل منع الخلو كان ذلك مساويا لنقيض المركبة لان نقيض المساوي لشيء نقيض

لذلك الشيء وأما المركبة الجزئية فانها قد تنحل الى موجهتين بسيطتين مجموعهما أعم
منها بدليل انه قد يصدق ما تنحل اليه الجزئية وتكون تلك الجزئية كاذبة مثال ذلك
قولنا بعض الحيوان انسان لا دائما فان هذه الجزئية كاذبة لاقتضاؤها عدم دوام
الانسانية لما ثبت له وذلك كذب اذ كل ما ثبت له الانسانية فهو انسان دائما
بالضرورة واذا حملت هذه الجزئية الى بسائطها انحلت الى قولنا بعض الحيوان انسان
بالاطلاق العام والى قولنا بعض الحيوان ليس بانسان بالاطلاق العام ولا شك في
صدق هاتين المطلقتين وان كانتا في مادة الضرورة لوجب صدق المطلقة في جميع المواد
الفعلية واذا استبان أن الجزئية قد تنحل الى الاعم لم يصح في معرفة نقايض القضايا
الجزئية المركبة الطريق السابق في معرفة نقايض القضايا المركبة الكلية لانا اذا
أخذنا في نقيض الجزئية المركبة المفهوم المرتدين نقايض بسائطها لم يصح أن يكون
مساويا لنقيض الجزئية المركبة لانه نقيض للارزها الاعم ونقيض الاعم لا يكون
مساويا لنقيض الاخص بل أخص منه فجاز أن يكذب مع كذب الاصل وغرضنا انما
هو التوصل الى ما يناقض الاصل ولهذا اذا أخذت في نقيض هذه الجزئية التي مثلنا
بها وهي قولنا بعض الحيوان انسان لا دائما مانعة الخلو المركبة من نقيض ما تنحل
اليه وهي قولنا دائما ما لا شيء من الحيوان بانسان دائما واما كل حيوان انسان
دائما لكانت كاذبة لكذب جزئها معا والجزئية الاصل كاذبة أيضا ولا تناقض
بين كاذبتين وسر الفرق بين الجزئية المركبة والكلمة المركبة أن الموضوع في
القضيتين اللتين تنحل اليهما المركبة الكلية كان عاما صاروا حداتوارد عليه ثبوت
المجول ونفيه كما كان كذلك في أصل القضية المركبة فقد انعدم معناها مع معنى ما تنحل
اليه وأما الموضوع في القضيتين اللتين تنحل اليهما الجزئية المركبة لم يكن عاما
فلم يلزم اتعاده حتى يتوارد ثبوت المجول فيهما ونفيه على شيء واحد كما كان كذلك
في أصل الجزئية المركبة لان التركيب فيها هو الذي دل على اتحاد الموضوع في حكمها
فعند الانحلال وزوال التركيب صارتا جزئيتين مستقلتين لا ارتباط لموضوع
احدهما بموضوع الاخرى فأمكن أن يحمل أحدهما على خلاف ما يحمل عليه الاخر
فلم يلزم اذن في هذه الجزئية المركبة مساواة معناها المعنى ما تنحل اليه فاذا عرفت هذا
كلمة عرفت أن مانعة الخلو المركبة من نقيض ما تنحل اليه الجزئية المركبة لا تصلح
وحدها أن تكون نقيضا لتلك الجزئية بل لا بد من زيادة عند المحققين ثم اختلفت
طرقهم ففهم من لم يزد شيئا في القضيتين اللتين تنحل اليهما الجزئية وزاد في أجزا مانعة

المحلول التي تناقض الجزئية المركبة جزئاً ثالثاً فجعلها مركبة من ثلاثة أجزاء الاول منها
 والثاني نقيضاً جزئي المركبة الجزئية على الطريق المألوف في المركبة الكلية وهذا
 النقيضان كليان أبداً لانهما نقيضاً جزئيتين والجزء الثالث منها مجموع جزئيتي كل من
 الكليتين الا واثنتين موجّهتين بمثل جهتهما ومكيفتين بكيفيةهما احدهما موجبة
 والاخرى سالبة وتكون هاتان الجزئتان مستغرقتين افراد كل من الكليتين بأن
 أثبت المحلول لبعضها ونفقه عن البعض الآخر فقول مثلاً في نقيض قولنا بعض العدد
 زوج لا دائماً هكذا دائماً اما أن يكون كل عدد زوجاً دائماً واما لا شيء من العدد
 زوج دائماً واما أن يكون بعض العدد زوجاً دائماً وبعضه الباقي ليس زوجاً دائماً
 ومنهم من جعل نقيض الجزئية المركبة محل المفهوم المرددين المحلول ونقيضه على
 جميع افراد الموضوع فتقول في نقيض قولنا بعض العدد زوج لا دائماً هكذا
 كل عدداً ما زوج دائماً أو ليس زوجاً دائماً ومنهم من زاد قيداً في الجزئية المخالفة
 من الجزئيتين اللتين تتحمل اليهما الجزئية المركبة فيقيد موضوعها بحكم المحلول من
 الجزئية الموافقة من ثبوت أو نفي و يؤخذ نقيض الجزئيتين على ما في المخالفة منهما من
 القيد المذكور فاذا قلت مثلاً في الموجبة بعض الحيوان انسان لا دائماً حلتها الى قولنا
 بعض الحيوان انسان بالاطلاق العام والى قولنا بعض الحيوان الذي هو انسان ليس
 بانسان بالاطلاق العام ونقيض تلك الجزئية المركبة مانعة خلو مركبة من نقيض
 هذين الجزئيين على ما في الثاني منهما من التقييد فيكون نقيضهما هكذا دائماً لا شيء
 من الحيوان بانسان دائماً واما كل حيوان الذي هو انسان فهو انسان دائماً ولا شك
 ان أخذ النقيض على هذا الوجه يقتسم الصدق والكذب مع الجزئية المركبة ضرورة
 انحلالها الى ما يساويها في المعنى لاتحاد الموضوع فيما انحلت اليه من القضيتين بسبب
 ذلك القيد الذي قديمه موضوع الثانية واذا قلت مثلاً في السالبة بعض الحيوان ليس
 بانسان لا دائماً انحلت الى قولنا بعض الحيوان ليس بانسان بالاطلاق العام والى
 قولنا بعض الحيوان الذي ليس بانسان بالاطلاق العام فتقيض تلك الجزئية
 المركبة مانعة الخلو المركبة من نقيض هذين الجزئيين على ما في الثاني من التقييد وهو
 قولنا دائماً اما كل حيوان انسان دائماً واما لا شيء من الحيوان الذي ليس انساناً
 بانسان دائماً ولا شك ان هذا النقيض صادق لصدق احد جزئيه والجزئية المركبة
 كاذبة لكذب احد جزئيه وهو الثاني ولو أخذت النقيض غير مقيد بالقيد المذكور
 فقلت دائماً اما كل حيوان انسان دائماً واما لا شيء من الحيوان بانسان دائماً لكان هو

والجزئية المركبة كاذبين معا وهذا الطريق لا ينو اصل وهو أسهل الطرق وأبينها
وأحسنها لانه حلل الجزئية المركبة الى ما يساويه في المعنى وأخذ النقيض على مقتضى
ذلك كما في المركبة الكلية سواء بسواء ولتقرب هذا الطريق وحسنه مرنا عليه في
الاصل قوله وبالعكس في جميع هذه الموجهات يعني أن كل ما ذكر من نقيض
الموجهة بسيطة كانت أو مركبة فتملك الموجهة بعينها نقيض لذلك النقيض لان
التناقض بين أمرين لا يمكن أن يختص به أحدهما دون الآخر كما تقدم ذلك في غير
الموجهات وبالله تعالى التوفيق

(ص)

وأما العكس فثلاثة أقسام عكس مستوى وعكس نقيض موافق وعكس نقيض مخالف
فالعكس المستوى هو تبديل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي بعين
الآخر مع بقاء الكيف والصدق على وجه اللزوم وعكس النقيض الموافق تبديل
كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الآخر مع بقاء الكيف
والصدق على وجه اللزوم وعكس النقيض المخالف تبديل الطرفين الاول من القضية
ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الثاني والثاني بعين الاول مع بقاء الصدق دون
الكيف على وجه اللزوم

(ش)

العكس في اللغة مطلق التحويل وفي الاصطلاح يطلق بازاء معنيين المصدر والقضية
التي وقع التحويل اليها وكل منهما ينقسم الى ثلاثة أقسام عكس مستوى وعكس نقيض
موافق وعكس نقيض مخالف أما العكس المستوى فحقيقة على المصدر تبديل كل
واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي بعين الآخر مع بقاء الصدق والكيف
على وجه اللزوم فقولنا تبديل جنس وقولنا كل واحد من طرفي القضية احترازا من
تبديل أحدهما فقط فلا يسمى عكسا مستويا ودخل في طرفي القضية طرفا الجملة
والشرطية المتصلة والمنفصلة وقولنا ذات الترتيب الطبيعي يخرج تبديل كل واحد
من طرفي المنفصلة كقولنا اما أن تكون الشمس طالعة واما أن يكون النهار مفقودا
فانا اذا بدلنا طرفيها وقولنا اما أن يكون النهار مفقودا واما أن تكون الشمس طالعة
لم يسم هذا التبديل عكسا فان الترتيب بين طرفيها ليس طبيعيا أي يقتضيه المعنى
بحيث لو أزيل تغير المعنى بل الترتيب في ذلك موكل الى اختيار المتكلم اذ المعنى فيه
متحدد قدم أو أخر وقولنا بعين الآخر يخرج عكس النقيض لان التبديل فيه ليس
في عين الطرفين كما ستراه وقولنا مع بقاء الكيف يخرج لتبديل كل واحد من

الطرفين بعين الاتحرم الاختلاف في الكيف بأن يكون أصل القضية موجبة وعكسها
سالبة أو بالعكس وقولنا والصدق مخرج للتبديل المذكور مع عدم بقاء الصدق
كقولنا مثلاً في عكس كل انسان حيوان كل حيوان انسان فالصدق الذي كان
في الاصل قد انتهى في العكس اذ هو كاذب فلا يسمى هذا عكساً ولا يشترط موافقة
العكس للاصل في الكذب أيضاً عند الجمهور وشرطه ان سينأى في بعض كتبه فلا
يسمى عنده في هذا القول عكساً الا ما وافق في الصدق والكذب معا ووافق في كتابه
الشفاء الجمهور وقولنا على وجه اللزوم مخرج للتبديل المذكور اذا اقتضى الموافقة
في الصدق افتضاء اتفاقاً من غير لزوم كقولنا مثلاً في عكس كل انسان ناطق كل ناطق
انسان فعكسنا في هذا المثال الكلية الى مثالها انما اقتضى الموافقة في الصدق لاجل
ما اتفق في هذه القضية من كون موضوعها ومحمولها متساويين فلو عكست غيرهما
لم يكن المحمول فيه مساوياً بالموضوع نحو هذا العكس لكان العكس كاذباً مع صدق
الاصل كقولنا مثلاً في عكس كل انسان حيوان كل حيوان انسان فلا يسمى هذا
التبديل الذي يكون الصدق فيه اتفاقاً غير لازم لتسوية القضية عكساً
في اصطلاحهم وانما يسمى عكساً عندهم التبديل الذي يكون الصدق معه لازماً
لصورته في أي مادة فرض عكسه امثلاً الكلية الموجبة الى جزئية موجبة فهذا
العكس لازم الصدق للاصل أبداً وأما عكس النقيض الموافق فحققتة تبديل كل
واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الاتحرم بقاء الكيف والصدق
على وجه اللزوم وقيوده موافقة لقيود العكس المستوى الا أن التبديل هنا بالنقيض
والمراد منه أن يجعل نقيض المحمول موضوعاً ونقيض الموضوع محمولاً في الجمليات ويجعل
نقيض التالي مقدماً ونقيض المقدم تالياً في الشرطيات المتصلات مثاله في الجمليات كل
انسان حيوان فعكس نقيضه الموافق كل ما ليس حيواناً ليس انساناً وفي الشرطيات
اذا قلنا مثلاً كلما كان هذا انساناً كان حيواناً فعكس نقيضه كلما لم يكن هذا حيواناً
لم يكن انساناً وقولنا مع بقاء الكيف والصدق على وجه اللزوم يخرج يضامياً بقي معه
الصدق لا على وجه اللزوم كما لو قيل مثلاً في عكس قولنا لا شيء من العدد الزوج بفرد
فعكس النقيض الموافق لا شيء من غير الفرد غير عدد زوج فهذا العكس في الكلية
السالبة كنفسها اتفق صدقها في هذه القضية لما اتفق فيها من مساواة طرفيها للنقيض
فيلزم من نفى أحدهما ثبوت الآخر فلو لم يكن الطرفان كذلك لم يبق الصدق كما نقلت
في عكس قولنا لا شيء من الانسان بفرد عكس النقيض الموافق لا شيء من غير الفرس

غير انسان فهذا العكس كاذب والاصل صادق ولو عكست السالبة بعكس النقيض
الموافق الى سالبة جزئية لا طرد بقاء الصدق فيها في كل مادة وأما عكس النقيض
المخالف فحقيقته تبدل الطرف الاول من القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض
الثاني والثاني بعين الاول مع بقاء الصدق دون الكيف على وجه اللزوم فقد خالف
هذا العكس العكسين السابقين في أمرين أحدهما أن الكيف فيه مخالف لكيف
الاصل الثاني أن التبديل فيه ليس بعين الطرفين ولا ينقيضهما معاً بل بعين أحدهما
ونقيض الآخر ومثاله في الجمليات اذا قلنا مثلاً كل انسان حيوان فعكس نقيضه
المخالف لا شيء من غير الحيوان بانسان ومثاله في الشرطيات اذا قلنا مثلاً كلما كان
الشيء انساناً كان حيواناً فعكس نقيضه المخالف ليس بالشيء البتة اذ لم يكن الشيء حيواناً كان
انساناً و باقي القيود حكمها فيما أخرجه واضح مما سبق وبالله تعالى التوفيق (ص)

ويطلق العكس أيضاً بالاشتراك العرفي على نفس القضية المنعكس اليها (ش)

تقدم أن العكس مشترك في الاصطلاح بين المصدرين القضية المنعكس اليها والحد
السابق للعكس انما هو على انه مصدر واما حده على انه اسم للقضية المنعكس اليها
فهو أن يقال العكس المستوى قضية تركبت بتبديل كل واحد من طرفي القضية
ذات الترتيب الطبيعي بعين الآخر مع بقاء الكيف والصدق على وجه اللزوم وأجره على
هذا في عكس النقيض الموافق والمخالف وانما أخر هذا التفسير الثاني للعكس لانه
عليه يترتب ما يذكره بعده من اطلاقه العكس ولهذا ذكر ما بعده بالافعال (ص)

فعكس القضايا الموجبات وهي أربع بالعكس المستوى جليسة كانت أو شرطية
متصلة جزئية موجبة (ش)

بدءاً بالموجبات اشرافها و لوضوح ما ذكر من العكس لها وقد عرفت أن القضايا المجردة
عن اعتبار الجهة فيها ثمانية وهي المخصوصة موجبة وسالبة والكلية موجبة وسالبة
والجزئية موجبة وسالبة والمهملة موجبة وسالبة فنصفها وهي أربع موجبات
ونصفها وهي الأربع البواقى سوابل فذكر أن الأربع الموجبات تنعكس كلها
بالعكس المستوى الى جزئية موجبة فاذا قلت مثلاً في المخصوصة الموجبة زيد
حيوان فعكسه بالمستوى بعض الحيوان زيد واذا قلت مثلاً في الكلية الموجبة كل
انسان حيوان فعكسه بالمستوى بعض الحيوان انسان واذا قلت مثلاً في الجزئية
الموجبة بعض الحيوان أبيض انعكس بالمستوى الى قولنا بعض الابيض حيوان

وإذا قلت مثلاً في المهمة الموجبة الحيوان أبيض انعكس بالمستوى إلى قولنا بعض
الابيض حيوان وان شئت عكستها إلى مهمة مثلها وهي الابيض حيوان اذهى في قوة
الجزئية وانما لم تنعكس الموجبات إلى كلية موجبة لان المحمول فيها قد يكون أعم
من الموضوع اما مطلقاً ومن وجه فلا يصدق حمل الموضوع الاخص على جميع افراد
المحمول الاعم وبالله تعالى التوفيق (ص)

وعكس الخصوصية السالبة والكلية السالبة كأنفسهما والجزئية السالبة والمهمة
السالبة لا عكس لهما (ش)

هذا حكم الاربع الباقي من الثمانية وهي الاربع السوالب فذكر أن اثنتين منها
وهما الخصوصية السالبة والكلية السالبة تنعكسان كأنفسهما والاثنتان الباقيتان
وهما الجزئية السالبة والمهمة السالبة لا عكس لهما مثال الخصوصية السالبة قولنا
مثلاً زيد ليس بعمر وتنعكس إلى قولنا عمرو ليس بزيد ولو قلت ز يدليس بفرس
لان عكس إلى قولك لا شيء من الفرس بزيد وبهذا تعرف انه ليس معنى قولنا أن
الخصوصية السالبة تنعكس كنفسها أنها تنعكس إلى خصوصية سالبة وانما معناه أنها
كلمات على ساب محمولها اصادق عليه موضوعها فانها تنعكس إلى ما يدل على سلب
موضوعها اصادق عليه محمولها فان كان محمولها جزئياً فالذي يصدق عليه ذاته المعينة
وان كان محمولها كلياً فالذي يصدق عليه جميع افراده فيحتاج حينئذ في العكس إلى
ادخال السور الكلي السلبى عليه ليدل على سلب موضوع الخصوصية السالبة عن
جميع ما يصدق عليه محمولها ومثال الكلية السالبة قولنا مثلاً لا شيء من القديم بجائر
فانها تنعكس إلى سالبة كلية مثلها وهي قولنا لا شيء من الجائر بقديم وبرهان يصدق
لزوم العكس في هاتين القضيتين أن تبتك القضيةين ما دلتما على منافاة موضوعهما
لحقيقة محمولهما لزم العكس اذ لا تصور المنافاة من احدى الجهتين دون الاخرى
ومثال الجزئية السالبة قولنا مثلاً بعض الحيوان ليس بانسان ومثال المهمة السالبة
قولنا مثلاً الحيوان ليس بانسان وهي في قوة الجزئية التي قبلها وانما يصح العكس في
هاتين القضيتين لان موضوعهما قد يكون أعم من محمولها افيصدق سلب المحمول
الاخص عن بعض افراد الموضوع الاعم ولا يصدق عكسه وهو سلب الموضوع الاعم
عن بعض افراد المحمول الاخص لو جوب صدق نقيضه وهو ثبوت الاعم لجميع افراد
الاخص وبالله تعالى التوفيق (ص)

هذا حكم العكس باعتبار الكم والكيف وأما حكمه باعتبار الجهة في الجمليات

فالممكنتان العامة والخاصة تنعكسان موجبتين الى ممكنة عامة وموجبات خبرهما
تنعكس الى مطلقة عامة (ش)

يعني أن ما قدمه انما هو حكم العكس باعتبار الكم والكيف من غير مراعاة جهة وأما
حكمه باعتبار الجهة وهي انما تكون في الجمليات فالموجبات تنقسم الى قسمين أحدهما
الممكنتان وهما الممكنة العامة والممكنة الخاصة فحكمهما انهما ينعكسان الى ممكنة
عامة الثانی الفعليات وهي ما عدا الممكنتين وحكمها انهن تنعكسان الى مطلقة عامة
وهذا الذي ذكره ورأى الاقدمين وذهب المتأخرون الى أن الممكنتين لا تنعكسان
أصلا واحتجوا بأنه ر بما ثبتت صفة لنوعين لا أحدهما بالفعل ولا آخر بالامكان فقط
من غير فعل كما اذا فرضنا أن زيد الم يركب عمره الا الفرس ولم يركب قط جارا فصار
ركوبه ثابتا بالفعل للفرس وهو أحد النوعين وثابتا بالامكان فقط من غير فعل للجمار
وهو النوع الثاني فيصدق كل جمار مركوب زيد بالامكان ولا يصدق في عكسه بعض
مركوب زيد أي بالفعل جمار بالامكان العام الذي هو أعم الجهات لصدق نقيضه وهو
قولنا لا شيء من مركوب زيد بالفعل جمار بالضرورة إذ كل مركوب زيد بالفعل فرس
بالضرورة ولا شيء من الفرس بجمار بالضرورة ينتج من الاول لا شيء من مركوب زيد
بالفعل جمار بالضرورة وأما الفعليات وهي ما عدا الممكنتين فالدليل على صحة
انعكاسها الى مطلقة عامة انعكاس أعمها الى ذلك لان كل لازم للأعم لازم للاخص
وأعمها المطلقة فاذا قلت مثلا كل ممكن فهو معدوم بالاطلاق العام انعكست الى جزئية
مطلقة عامة وهي قولنا بعض المعدوم ممكن بالاطلاق العام والدليل على ذلك من
ثلاثة أوجه الاول الافتراض وهو أن تفرض ذات الموضوع معيناً فيصدق عليه المحمول
كلياً بالفعل وكذلك يصدق عليه العنوان فيتركب من القضييتين قياس من الضرب
الاول من الشكل الثالث ينتج العكس المذكور فلنفرض مثلاً في هذا المثال أن الذي
صدق عليه العنوان الذي هو الممكن هو العالم وهو كل ما سوى الله تعالى فتصدق
حينئذ قضيتان احدهما العالم معدوم بالاطلاق العام والثانية العالم ممكن
بالاطلاق العام بل وبالضرورة ينتج من الثالث بعض المعدوم ممكن بالاطلاق العام وهو
المطلوب الثاني الخلف وهو أن نضم نقيض العكس الى الاصل فينتج من الاول المحال
وهو سلب الشيء عن نفسه ولا خلل في صورة القياس فتعين أن يكون في مادته واحد
مقدمته وهي الاصل المعكوس مفروضة الصدق فانحصر الكذب في المقدمة
الاخرى وهي نقيض العكس فوجب أن يكون العكس صادقاً وهو المطلوب فاذا

صدق في مثالنا كل ممكن فهو معدوم أو بعض الممكن معدوم بالاطلاق العام ووجب
أن يصدق في عكس كل واحد منهما بعض المعدوم ممكن بالاطلاق العام والاصدق
نقيضه وهو لا شيء من المعدوم بممكن دائماً فنقيضه كبرى لاصل القضية كلية كانت
أجزائية فينتج مع الكلية لا شيء من الممكن بممكن دائماً ومع الجزئية بعض الممكن
ليس هو بممكن دائماً وكلا النتيجةين مستحيلة ولا خلل الا من نقيض العكس فالعكس
صادق الثالث طريق العكس وهو أن يعكس نقيض العكس المدعى لزوم صدقه
لصدق الاصل فيكون عكسه نقيض الاصل المفروض صدقه ان كان ذلك الاصل
جزئياً أو ضداله ان كان كلياً وان شئت قلت أو أخص من نقيضه ان كان كلياً والحاصل
انه يكون لازم نقيض العكس وهو عكسه في كلا الوجهين منافياً للاصل المفروض
صدقه وماناً في الصادق فهو كاذب ضرورة فلازم نقيض العكس كاذب واذا كذب
اللازم كذب الملازم ضرورة فنقيض العكس الملازم اذن كاذب فيكون العكس صادقاً
وهو المطلوب فنقول في المثال السابق لو لم يصدق قولنا بعض المعدوم ممكن بالاطلاق
عند صدق قولنا كل ممكن معدوم أو بعض الممكن معدوم بالاطلاق العام لوجب
صدق نقيضه وهو لا شيء من المعدوم بممكن دائماً واذا صدق هذا النقيض صدق
لازمه وهو لا شيء من الممكن بمعدوم دائماً على ما تبين في عكس السوالب الكلية
وهذا اللازم مناف لاصل القضية وهي قولنا كل ممكن معدوم أو بعض الممكن
معدوم بالاطلاق العام لانه نقيض للجزئية وأخص من نقيض الكلية فيتعين كذبه
لنفااته ما فرض صدقه واذا وجب كذبه وجب كذب ملازمه الذي هو نقيض
العكس لما علم من وجوب كذب الملازم عند كذب لازمه فيكون العكس لازم
الصدق لما علم من وجوب صدق النقيض عند كذب نقيضه فقد استبان بهذه
الطرق الثلاثة صحة انعكاس العمليات الموجبات كلها الى مطلقة عامة فالأقنومون
اقتصر واعلمها في جميع العمليات والمتأخرون اقتصر واعلمها في الوجوديتين والوقتيتين
والمطلقة العامة وأما الدائمتان وهما الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة والعامتان
وهما المشروطة العامة والعرفية العامة فذهب كثير منهم الى انها تنعكس الى أخص
من المطلقة العامة وهي الحينية ومتسكهم في ذلك الوجه الثلاثة السابقة ولنبيينها في
جزئية العرفية العامة فانها أعمها أولها الافتراض فاذا قلنا مثلاً بعض الكاتب
متحرك الاصابع مادام كاتباً لازم أن يصدق في عكسه بعض متحرك الاصابع كاتب
حين هو متحرك الاصابع لانا نفرض ذات الموضوع الشخص الجار في كتبه على

العادة فتصدق لنا حينئذ قضيتان وهما الشخص التجاري في كتبه على العادة متحرك
 الاصابع الشخص التجاري في كتبه على العادة كاتب حين هو متحرك الاصابع وانما
 لم نقل مادام متحرك الاصابع لان تحرك الاصابع اعم من الكتابة فالكتابة انما تدون
 في بعض احيان تحرك الاصابع لا في جميعها وحيث صدق ذلك في المحمول المساوي
 فهو اتفاق لا يعتبر فقد انعقد من هاتين القضيتين قياس من الشكل الثالث فينتج
 بعض متحرك الاصابع كاتب حين هو متحرك الاصابع وهو العكس الذي ادعينا
 نزوم صدقه للاصل وثانيها الخلف وهو انه لو لم يصدق العكس المذكور لصدق
 نقيضه وهو لا شيء من متحرك الاصابع بكاتب مادام متحرك الاصابع فتجعله كبرى
 لاصل القضية فينتج بعض الكاتب ليس بكاتب مادام كاتب وهو محال ولا نخلل الا
 من نقيض العكس فالعكس صادق وثالثها العكس وهو ان تعكس نقيض العكس
 الى قولنا لا شيء من الكاتب متحرك الاصابع مادام كاتب فيكون نقيضا لاصل القضية
 الصادقة فتعين ان يكون كاذبا فيكذب ملزومه وهو نقيض العكس فيكون العكس
 صادقا وهو المطلوب واذ الزمت المحينة هذه العرفية العامة وجب ان تلزم البوافي
 اما لاطراد هذه الواجهة فيها واما لان لازم الاعمال لازم الاختصاص واما الخاصتان وهما
 المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة فالاقدمون على ما سبق من انعكاسهما الى
 مطلقة عامة كسائر العمليات وذهب الاثر من المتأخرين الى انعكاسهما الى حينية
 كعامتهما لانهما اعم منهما وانفي فيهما زيادة قيد لادائما لانها سالبة مطلقة وهي
 لا تنعكس فتلك الزيادة فيهما كالعدم وذهب الخونجي والسراج الى انهما تنعكسان
 كعامتهما لكن بزيادة قيد لادائما فيكون عكسهما حينئذ حينية لادائما ببرهان
 انعكاسهما عندهما الى المحينة فاسبق في انعكاس عامتهما واما برهان وجوب زيادة
 لادائما هنا في عكس الخاصتين فلان البعض من المحمول الذي حكم عليه في العكس
 بأنه الموضوع في حين من احيان المحمول يجب ان يصح الحكم عليه بأنه ليس ذلك
 الموضوع بالاطلاق التام وهو معنى قولنا في العكس لادائما اذ لو لم يصح هذا الحكم
 لوجب الحكم بنقيضه وهو انه نفس ذلك الموضوع دائما وذلك يستلزم ان يكون
 الموضوع في اصل القضية نفس المحمول دائما لاقتضاها وجوب دوام محمولها بدوام
 موضوعها وقد كان في اصل القضية ان موضوعها يثبت له محمولها لادائما هذا خلف
 فوجب اذن ان يصدق في عكس الخاصتين ثبوت الموضوع للمحمول في حين من
 احيان المحمول لادائما فخرج من هذا أن الوجوديتين والوقيتين والمطلقة العامة

فيها قول واحد وهو انعكاسها الى مطلقة عامة والممكناتان فيهما قولان انعكاسهما الى
ممكنة عامة ومنع عكسهما أصلاً والدائمتان والعامتان فيهما قولان انعكاسهما الى
مطلقة عامة وانعكاسها الى حينية والخاصتان فيهما ثلاثة أقوال القولان السابقان
في عامتهما والثالث في انعكاسهما الى حينية لادائماً وباللّه تعالى التوفيق (ص)

وأما السالبة فإن كانت عامة بحسب الازمنة والافراد انعكست كنفسها والام
تنعكس أصلاً الا المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة الجزئيتين فانهما تنعكسان
كأنفسهما كالسكيتين (ش)

مراده بعمومها بحسب الازمنة أن تكون إحدى القضايا الست الدائم حكمها اما
بحسب الذات وهي الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة واما بحسب الوصف وهي
المشروطة والعرفية العامتان والخاصتان ومراده بالعموم في الافراد أن تكون هذه
الست كلياً وقوله انعكست كنفسها يحتمل أن يكون المراد من التشبيه أن عكس
هذه الست الكليات يحفظ كلما كان فيها من كلية وجهة وقيد لا دوام ويحتمل أن يكون
المراد أنها تنعكس كنفسها فيما وصفها به هنا وهو ثلاثة أشياء السلب والعموم وأما
ما زاد على ذلك من قيود ضرورة ولا دوام فلا يلزم في العكس وسترى ما في ذلك من
الخلاف فأما الدائمة المطلقة والعرفية العامة فتعكسان كأنفسهما فاذا قلت في
الدائمة لا شيء من العالم بفتح اللام وهو كل ما سوى الله تعالى بقديم دائماً فإنه انعكس
الى دائمة مطلقة كالأصل وهو قولنا لا شيء من القديم بعالم دائماً ولم يصدق هذا
العكس عند صدق أصله لصدق نقيضه وهو بعض إنقديم عالم بالاطلاق العام فإن
أردت طريق الخلف فضم هذا النقيض صغرى لأصل القضية ينتج من الأول بعض
القديم ليس بقديم دائماً وهو محال لما فيه من سلب الشيء عن نفسه ولا خلل الا من
نقيض العكس فالعكس صادق وان أردت طريق العكس فاعكس هذا النقيض الى
بعض العالم قديم بالاطلاق العام وهو نقيض الأصل الصادق فيكون كاذباً فلزومه وهو
نقيض العكس كذلك فالعكس صادق وهو المطلوب وإذا صدق في العرفية العامة
لا شيء من فاقد العقل بمكلف مادام فاقد العقل لزم صدق عكسه عرفية عامة مثله
وهي قولنا لا شيء من المكلف بفاقد العقل مادام مكلفاً ولا لصدق نقيضه وهو بعض
المكلف فاقد العقل بالاطلاق العام حين هو مكلف فان ضمه الى الأصل أتبع من
الأول سلب الشيء عن نفسه وهو بعض المكلف ليس بمكلف حين هو مكلف وهو محال
ولا خلل الا من نقيض العكس فالعكس صادق وان عكست نقيض العكس انعكس

الى قولك بعض فاقد العقل مكلف حين هو فاقد العقل وهو نقيض الاصل الصادق
فيكون كاذبا فلزومه وهو نقيض العكس كذلك فالعكس صادق وهو المطلوب وأما
الضرورة المطلقة اذا كانت سالبة كلية فقد اختلف فيما تنعكس اليه على قولين
ف قيل دائمة وهو قول المتأخرين وقيل ضرورة وهو قول الفخر مع ابن سينا والتحقيق
الاول بدليل اما اذا فرضنا في زيد مثلاً انه يركب الحمار ولم يركب في جميع عمره الفرس
فانه يصدق حينئذ أن يقال لاشئ من مركوب زيد بال فعل الذي هو الحمار بفرس
بالضرورة ولا يصدق عكسه ضرورة يا وهو أن يقال لاشئ من الفرس بمركب زيد
بالضرورة اذ كل فرس فهو مركوب زيد بالاهل كان وان كان مسلوا عنه دائماً وأما
المشروطة العامة اذا كانت سالبة كلية فقد اختلف في عكسها على قولين الاول أن
عكسها مشروطة عامة كنفسها وهو قول السراج مع الخوئجي والثاني أن عكسها
عرفية عامة وهو التحقيق أيضاً بدليل انه يصدق في المثال السابق لاشئ من مركوب
زيد بفرس بالضرورة مادام مركوب زيد ولا يصدق عكسه مشروطة وهو لاشئ من
الفرس بمركب زيد بالضرورة مادام فرسا وجوب صدق نقيضه وهو قولنا بعض
الفرس مركوب زيد بالامكان العام حين هو فرس وأما الخاصتان وهما المشروطة
الخاصة والعرفية الخاصة اذا كانتا سالبتين كلمتين فانهما ينعكسان كعامتيهما
وهما المشروطة العامة والعرفية العامة فيجربى القولان السابقان في ذكر الضرورة
في عكس المشروطة الخاصة كما جربى في ذكرها في عكس المشروطة العامة ثم يزاد في
عكس الخاصتين قيد لا دوام المذكور في الاصل لكن ينوي رجوعه في العكس
الى بعض افراد الموضوع لا الى جميعها كما كان في الاصل لانه في الاصل مطلقة عامة
موجبة كلية وهي تنعكس الى مطلقة عامة جزئية موجبة ولا خفاء أن قيد لا دوام في
البعض عبارة عنها فعلى هذا لم تنعكس الخاصتان كما تنفسهما في قيد لا دائماً وهذا
مذهب المتأخرين لانهم ينوون في أن قيد لا دائماً في الاصل راجع الى كل فرد من
افراد الموضوع فهو كلية موجبة فعكسها جزئية وذهب الاقدمون الى أن الخاصتين
تنعكسان كما تنفسهما حتى في قيد لا دائماً بناءً منهم على أن هذا القيد راجع في الاصل
الى كل افراد الموضوع من حيث هو كل لا الى كل واحد والنفي عن الكل من حيث هو
كل جزئي وعكس الجزئية الموجبة جزئية موجبة مثلها فقد اتحد معنى هذا القيد في
الاصل والعكس فقد انعكست الخاصتان على قول الاقدمين بهذا التأويل الى
أنفسهما قوله والالم تنعكس أصلاً يدخل فيه ثلاثة أقسام كليات غير الست الدوام

وجزئياتها وجزئيات الدوائيم الست أما غير الدوام الست فأخصها الكلية الوقفية
وهي لا تنعكس فبأبقي وهو الاعم كذلك لأن كل ما لا ينعكس اليه الاخص لا ينعكس
اليه الاعم لأن العكس لازم للاصل فلو انعكس الاعم لشيء لم أن ينعكس اليه
الاخص لأن لازم الاعم لازم للاخص اذا الاعم موجود في ضمن الاخص ووجود المالمزم
في شيء يستدعي وجود لازم فيه ودليل عدم انعكاس الوقفية الكلية السالبة انه
بصدق لشيء من القمر بمخفف وقت التربيع لادائما وعكسه كاذب بأعم جهة
وأما سوابب جزئيات الست الدوائيم غير الخاصةتين فانما لم تنعكس لمجواز أن يكون
الموضوع فيها أعم من المحمول فلا يصدق حينئذ سلب الموضوع الاعم في العكس عن
المحمول الاخص لا كليا ولا جزئيا لاستحالة وجود الاخص بدون الاعم وأما الخاصتان
المجزئيتان فأطلق الاقدمون عليهما عدم الانعكاس كغيرهما والمح الذي لا ريب
فيه انهما ينعكسان كأنفسهما ولهذا استثنينا هما في الاصل من ما لا ينعكس وقد
نص على هذا الخوحي في غير الجمل والسراج وغيرهما وبرهان ذلك في العرفية الخاصة
لكنونها أعم انه اذا صدق بعض (ج) ليس هو (ب) مادام (ج) لادائما فكم
هذه القضية بقولنا لادائما هو حكم بثبوت المحمول للموضوع في وقت ما وهو معنى المطلقة
العامة وقد عرفت أن الحكم الايجابي يقتضي وجود الموضوع فأذن (ج) الذي هو
موضوع هذه القضية له افراد موجودة وقد حكمت القضية على بعض تلك الافراد
بهذين الحكمين فيكون هذا البعض من افراد (ب) ومن افراد (ج) اذ قد صدق عليه
بالفعل غير انهما يتعاقبان عليه لا يجمع صدقهما عليه في وقت واحد بوجه الحكم
القضية بأنه ينسب عنه (ب) مادام متصفا (ب) فهو اذن ينسب عنه (ج) مادام متصفا
(ب) فقد صدق اذن بعض (ب) ليس هو (ج) مادام (ب) ثم سلب (ج) لا يدوم له
لكونه عنوانا عليه يجب أن يصدق عليه بالفعل فأذن يصدق بعض (ب) ليس هو (ج)
مادام (ب) لادائما وهذه عرفية خاصة هي عكس العرفية الخاصة السابقة فقد صح
عكس العرفية الخاصة الجزئية السالبة كنفسها واذا انعكست العرفية الخاصة الى
هذه القضية لم انعكاس المشروطة الخاصة اليها ما عرفت من وجوب انعكاس
الاخص الى ما انعكس اليه الاعم ومثال ذلك في المواد انه اذا صدق قولنا بعض
الكتاب ليس ساكن الاصابع مادام كاتب لادائما لم أن يصدق عكسه كنفسه وهو
قولنا بعض ساكن الاصابع ليس كاتب مادام ساكن الاصابع لادائما ولا يخفى عليك
أجراء البرهان السابق فيه فان قلت لم يقولوا بانعكاس العامتين الجزئيتين السالبتين

كانفسهما كما قالوا ذلك في خاصتهما بل قالوا بعدم انعكاس العامتين أصلا مع انه قد يقال اذا صدق في العرفية العامة بعض (ج) ليس (ب) مادام (ج) لزم أن يكون وصفا (ج) و (ب) متنافيين فاهو (ب) لا يكون (ج) مادام (ب) والا لكان (ج) في بعض أوقات كونه (ب) فيكون الوصفان مجتمعين على ذات واحدة وقد كانا متنافيين هذا خلف وكون ماهو (ب) لا يكون (ج) مادام (ب) هو معنى عكس العرفية العامة واذا انعكست الى ذلك انعكست اليه المشروطة العامة لانها أخص منها فالجواب أن تقول التنافي الذي يستلزم صدق العكس في العرفية العامة انما هو التنافي في ذات واحدة مع صدقهما معا على تلك الذات وليس ذلك بل لازم هنا لان مفهوم الاصل انما هو تنافي الوصفين في ذات (ج) ومفهوم العكس تنافيهما في ذات (ب) ولا يلزم من تنافيهما في ذات (ج) تنافيهما في ذات (ب) وانما يلزم ذلك لو كان (ب) صادقا على ذات (ج) حتى تكون ذات (ج) ذات (ب) وليس كذلك لجواز أن تكون الذاتان متغايرتين ويكون (ج) ثابتا لكل ما صدق عليه (ب) بالضرورة كما في قولنا بعض الحيوان ليس بانسان مادام حيوانا فان وصفي الحيوانية والانسانية متنافيان في ذات بعض الحيوان وهو الفرس مثلا ولا يلزم منه تنافيهما في ذات الانسان بل الحيوان صادق على كل انسان بالضرورة وهذا بخلاف الخاصتين لوجوب اتحاد الموضوع والمحمول هناك بحكم لادوام فقولا في الشبهة أن العرفية العامة يلزم فيها أن يكون وصفا (ج) و (ب) متنافيين ممنوع بل يحتمل أن يكون وصف (ج) أعم من وصف (ب) ولا تنافي بين الاعم والاخص كما لا تساوى بينهما فيصح اثبات المناقاة بينهما في بعض افراد الاعم ولا يصح اثباتها في شيء من افراد الاخص والله تعالى التوفيق (ص)

وحكم المرجبة في عكس النقيض الموافق والمخالف حكم السالبة في العكس المستوي
وحكم السالبة فيهما حكم الموجبة فيه (ش)

يعني أن الموجبة في عكس النقيض الموافق والمخالف حكمها حكم السالبة في العكس المستوي فتنعكس في عكس النقيض كنفسها اذا كانت عامة بحسب الازمنة والافراد وهي أن تكون احدى كليات الست الدوام والالام تنعكس أصلا والسالبة في عكس النقيض حكم الموجبة في العكس المستوي فتنعكس جزئية بجهة الاطلاق في الفعليات وبجهة الامكان العام في الممكنتين على رأي وعلى رأي بجهة الامكان العام في الجميع هذا رأي صاحب المجل ولا بد من ذكر ما قيل في ذلك من الاقوال وتوجيهها يظهر

ما هو الحق منها فنقول أما الدائمات والعامتان الموجبات الكليات فقد اختلف في
 عكس نقيضها على ثلاثة أقوال الاول للموجز والجمل والكشّي انها تنعكس بعكس
 النقيض كنفسها الثاني للخونجي في غير الجمل والسراج انها لا تنعكس بالخالف لا
 بالموافق فتنعكس الدائمات دائمة والعامتان كما نفسهما الثالث لابن واصل كالثاني
 إلا أن العامتين تنعكسان عامتين لا كما نفسهما واحتج الاول بأنه إذا صدق قولنا في
 الدائمة المطلقة مثلا كل (ج ب) دائما لزم صدق عكس نقيضها الموافق وهو قولنا كل
 ما ليس (ب) هو ليس (ج) دائما والاصل صدق نقيضه وهو بعض ما ليس (ب) ليس هو
 ليس (ج) بالاطلاق قالوا وإذا كان بعض ما ليس (ب) ليس هو ليس (ج) لزم أن يكون
 (ج) لا نهائيا نسلب عنه ليس (ج) وجب أن يثبت له (ج) لاستحالة سلب النقيضين
 عن شيء واحد فقد صدق اذن بعض ما ليس (ب ج) بالاطلاق فاما أن نعكسه بالمستوى
 فينعكس الى قولنا بعض (ج) هو ليس (ب) بالاطلاق وذلك يناقض أصل القضية لأنها
 موجبة معدولة وأصل القضية موجبة محصلة وقد سبق في لوح القضاء بأن القضية
 إذا اختلفت في الكيف واختلفت في العدول أو التحصيل تعاندت في الصدق حالة
 الإيجاب وأما أن نقول اذتين صدق بعض (ج) هو ليس (ب) لزم صدق ما هو أعم منه
 وهو السالبة المحصلة وهي قولنا بعض (ج) ليس هو (ب) وذلك نقيض لأصل القضية
 لأنها سالبة محصلة وأصل القضية موجبة محصلة والقضيتان إذا اختلفتا في الكيف
 واتفقتا في العدول أو التحصيل تناقضتا وأما العرفية العامة فإذا صدق كل (ج ب)
 مادام (ج) انعكس في الموافق الى قولنا كل ما ليس (ب) غير (ج) مادام ليس (ب) والا
 لصدق نقيضه وهو بعض ما ليس (ب) ليس هو غير (ج) حين هو ليس (ب) قالوا
 أيضا وإذا كان ليس غير (ج) لزم أن يكون (ج) فأذن بعض ما ليس (ب ج)
 حين هو ليس (ب) وحينئذ إما أن نضم هذه الجزئية الموجبة صغرى الى أصل القضية
 كبرى فينتج بعض ما ليس (ب) هو (ب) حين هو ليس (ب) وهذه النتيجة باطلة وإما
 أن نعكسها كنفسها كما تقدم في عكس الحينية فيصدق بعض (ج) هو ليس (ب) حين
 هو (ج) وهذه تناقض أصل القضية لأن هذه موجبة معدولة وأصل القضية موجبة
 محصلة وهما متعاندتان في أصل الصدق كما مروا يخفى عليك أجزا مثل هذا البرهان
 في المشروطة العامة ورد القول الثاني هذا الدليل الذي استدل به الاول بما علم في لوح
 القضاء أن القضيتين إذا اختلفتا في الكيف واختلفتا أيضا في العدول والتحصيل
 كانت الموجبة أخص من السالبة فاذن قولنا بعض ما ليس (ب ج) أخص من قولنا

بعض ما ليس (ب) ليس هو غير (ج) فكيف يلزم من صدق هذه القضية السالبة التي هي أعم صدق تلك الموجبة التي هي أخص وقد تقرر أن الأعم لا يلزم من صدقه صدق الأخص وقول الأول في بيان استلزام تلك السالبة للموجبة أن الشيء الواحد لا ينتفي عنه النقيضان مغالطة وذلك أن قولنا بعض (ب) غير (ج) ليس سلبا (ج) بل اثباتا لغير (ج) كما علمت معنى العدول فقولنا غير (ج) ليس هو نقيض (ج) فإن حقيقة نقيض الشيء هو سلب ذلك الشيء لا إثبات ما ينافي به واذا تبين لك هذا عرفت أن قولنا ليس غير (ج) ليس نقيضا لنقيض (ج) الذي هو سلب (ج) وإنما هو نفي لثبوت غير (ج) وهو أعم من ثبوت (ج) إذ لا يلزم ثبوت (ج) إلا لو توجه النفي نحو نقيضه فحينئذ يكون سلب السلب أصحا بالثبوت لا يلزم من سلبنا نقيض (ج) ولم يثبت نفي (ج) سلب النقيضين وهو محال والتحاصل أن سلب السلب مسا ولا يجب بخلاف سلب العدول فالتسوية بينهما مغالطة ومما يؤثر كدهذا الرد ثبوت النقص بالمواد فانه يصدق في الدائمة المطلقة قولنا كل ما هو غير عالم فهو موجود دائما أي ما دامت ذاته موجودة ولا يصدق عكس نقيضه الموافق وهو قولنا كل ما هو غير موجود فهو عالم دائما ولما لاح هذا الاعتراض في عكس النقيض الموافق عدل عنه أصحاب القول الثاني إلى عكس النقيض المخالف فانه سالم من هذا الاعتراض فانه إذا صدق قولنا كل (ج) دائما صدق لا شيء مما ليس (ب) دائما والاصل صدق نقيضه وهو بعض ما ليس (ب) بالاطلاق فضمه صغرى إلى أصل القضية ينتج بعض ما ليس (ب) دائما وذلك مستحيل ولا خلل إلا من نقيض العكس فالعكس حق ولا يخفى عليك أجراء مثل هذا البرهان في بقية القضايا وأما القول الثالث وهو قول ابن واصل فوجهه كاللثاني إلا أنه منع أن تنعكس المشروطة العامة كنفسها بل عرفية عامة لما تقدم في عكس السالبة المشروطة بالعكس المستوي وأما الخاصتان فقد اختلف أيضا فيما ينعكسان إليه على ثلاثة أقوال الأول للجعل أنهما ينعكسان في عكس النقيض كما تنعسهما الثاني للسراج والخوفجي والموجز والكشي أنهما ينعكسان إلى ما تنعكس إليه عامتهما بعكس النقيض المخالف مع قيد لا دوام في البعض الثالث لابن واصل مثل الثاني إلا أنه قال ينعكسان أيضا بعكس النقيض الموافق كما ينعكسان بالتخالف بخلاف عامتهما فانهما لا ينعكسان إلا بالتخالف فقط وإنما صح عنده انعكاس الخاصتين بالموافق بخلاف العامتين لأن البرهان هنا يتم بلا دخل برد عليه لأن الاعتراض الوارد في العامتين إنما سببه تجاهلهم على السالبة المعدولة في أنها تستلزم الموجبة المحصلة وقد عرفت أن

الاولى اعم من الثانية والاعم لا يستلزم الاخص وانما كانت الاولى اعم من الثانية
لصدقها دونها عند عدم الموضوع فلوجب دليل على أن السالبة المعدولة لموضوعها
افراد موجودة لتلازمت في ذلك هي والموجبة المحصلة ولا شك أن الدليل قد قام في
المخاصتين على وجود افراد الموضوع التي جعل عنوانها نقيض المحمول وذلك أن
الموضوع في تلك السالبة المعدولة هو قولنا ما ليس (ب) وهو موجود لان موضوع
القضية المفروضة التي نحن نطالب عكسها هو موجود لانها موجبة وقد سلبت (ب) عن
ذلك الموضوع لقولنا في ثبوت (ب) انه ليس بدائم فيصدق اذن على افراد ذلك
الموضوع انه ليس (ب) فـ (ب) ليس (ب) له افراد موجودة وهذا هو الذي جعل موضوع
تلك السالبة المعدولة فتستلزم اذن الموجبة المحصلة ويتم البرهان حينئذ بلا اعتراض
وبالله تعالى التوفيق (ص)

واعلم أن هذه العكوسات لوازم للقضايا كانت جملة أو شرطية متصلة وللمتصلة لوازم
أخر غير العكس (ش)

يعني أن الشرطية المتصلة قد شاركت الحامية في ثبوت هذه اللوازم لها وهي
العكوسات وانفردت الشرطية بزاد لوازم أخر واليه أشار بقوله (ص)

فتستلزم المتصلة الموجبة للزومية المتعددة التالى متصلات بعدد أجزاء التالى لان جزء
التالى لازم له والتالى لازم للمقدم فلازم اللازم لازم ولا تتعدد بعدد أجزاء المقدم بان
كانت كلية لان جزءه ليس ملزوما له وتتعدد الاتفاقية الموجبة بعدد أجزاء كل واحد
من طرفيها والمنفصلة الموجبة مثلها باعتبار منع الخلو لا باعتبار منع الجمع والسالبة
على العكس في الجميع (ش)

يعني أن تعدد تالى المتصلة للزومية سواء كانت كلية أو جزئية يقتضى تعددها بعدد
أجزاء ذلك التالى كقولنا مثلا في الكلية كلما كان هذا انسانا كان حيوانا ناطقا
فتستلزم متصلتين كليتين مثلها وهما قولنا كلما كان هذا انسانا كان حيوانا وقولنا
كلما كان هذا انسانا كان ناطقا ووجه ما ذكرناه في الاصل أن جزء التالى لازم له لاستحالة
وجود الكل بدون جزئه والتالى لازم للمقدم فيكون جزؤه لازما للمقدم لان لازم
اللازم لازم ويستدل على ذلك بقياس من الشكل الاول صغراء المتصلة الاصل
وكبراء استلزام الكل لمجزئه هكذا كلما كان هذا انسانا كان حيوانا ناطقا وكلما كان
حيوانا ناطقا كانا حيوانا فينتج كلما كان هذا انسانا كان حيوانا وهذه إحدى

المتصلتين اللازمين للأصل ولو قلت في الكبرى وكما كان حيوانا ناطقا كان ناطقا لا يتبع
 المتصلة اللازمة الأخرى وهي قولنا كلما كان هذا انسانا كان ناطقا وأما تعدد مقدمها
 فلا يقتضي تعددها ان كانت كمية مجاوز أن يكون الشكل ملزوما لشيء ولا يكون
 جزؤه ملزوما له وليس الجزؤا أيضا ملزوما للشكل حتى يكون ملزوما للضرورة لان ملزوم
 الملزوم لشيء ملزوم لذلك الشيء مثال ذلك اذا قلنا مثلا كلما كان هذا حيوانا ناطقا كان
 انسانا فهذه متصلة صادقة ولا يصدق استلزام جزء مقدمها التاليف الكذب قولنا كلما
 كان هذا حيوانا كان انسانا واستلزام الجزء الآخر وهو الناطق لثاني في هذا المثال
 اتفاق لا طراد له وأما ان كانت المتصلة جزئية فتعدها مقدمها يقتضي تعددها بعدد
 أجزائه كما يقتضي تعدد تاليفها تعددها بعدد أجزاء ذلك التاليف بيانه من الشكل
 الثالث والوسط فيه الشكل الذي هو المقدم فاذا صدق مثلاً قولنا قد يكون اذا كان
 (أب) و (ج د) (فه ز) لم أن يصدق قولنا قد يكون اذا كان (أب) (فه ز) وقولنا قد
 يكون اذا كان (ج د) (فه ز) وبرهانه أنا نضم كل واحدة من متصلتين قطعيتي
 الصدق وهما قولنا كلما كان (أب) (و ج د) (أب) وقولنا كلما كان (أب) و (ج د)
 (ف ج د) فنجعلهما صغريين للمتصلة الأصل فينتجان من الشكل الثالث المتصلتين المدعى
 لزومهما للأصل وهذا يظهر لك أن المتصلة السككية المتعددة المقدم يلزم تعددها بعدد
 أجزاء مقدمها جزئية كما في المتصلة الجزئية لانها أنخص من الجزئية ولازم الاعم لازم
 الاخص وظاهر كلام الجبل والشهاب عرفة وغيرهما أن المتصلة لا تتعدد بعدد أجزاء
 المقدم مطلقا وليس كذلك التحقيق ما قدمناه ولهذا قيدنا في الأصل عدم اقتضاء
 تعدد المقدم تعدد المتصلة بما اذا كانت كمية وقيدنا المتصلة بالضرورة احترازاً من
 الاتفاقية الموجبة فانها تتعدد بعدد أجزاء مقدمها وأجزاء تاليفها كقولك مثلاً كلما كان
 الانسان حيوانا ناطقا كان الحمار جسيماً ناهقاً لان الاتفاقية انما معناها انها التي اتفق
 أن يصدق تاليفها مع مقدمها اذا كانا مركبين أو أحدهما فكما اتفق أن يصدق الكل مع
 الكل كذلك اتفق أن يصدق كل جزء من أحدهما مع الآخر والمنفصلة مثل الاتفاقية
 فتتعدد بعدد أجزاء كل واحد من طرفيها باعتبار منع الخلوعن الشيء لان الجزء لازم
 لأكله وامتناع الخلوعن الشيء والملزوم الذي هو الكل يقتضي امتناع الخلوعن الشيء
 ولازمه لاسحالة بقاء الملزوم مع نفي لازمه وأما تعدد أجزاء مانعة الجمع فلا يقتضي
 تعددها بحسب الاجزاء لان منع الجمع بين الشيء والكل لا يستلزم منع الجمع بين الشيء
 وجزئه لعدم استلزام انتفاء الكل انتفاء كل جزء من أجزائه فيجوز أن لا يجمع الكل

الشيء والمجزؤ بما جمعه الا ترى أن مجموع الحيوان الناطق لا يجمع الفرس وجزئه وهو
الحيوان بحامه وأما الحقيقة فحكمها مأخوذ من حكمي مانعتي الجمع والخلو اذ هي
مركبة منهما فتعدد باعتبار ما فيها من منع الخلو لا باعتبار ما فيها من منع الجمع هذا حكم
الموجبات وأما السوال فحكمها على العكس في جميع ما سبق فتعدد فيها السالبة
اللزومية بعدد أجزاء المقدم كقولنا ليس البتة اذا كان هذا حيوانا ناطقا كان ميتا
دون التالي كقولنا ليس البتة اذا كان هذا فرسا كان حيوانا ناطقا لان سلب ملزومية
الكل لشيء يستلزم سلب ملزومية ~~كل~~ جزء من أجزائه لذلك اذ لو استلزمه المجزؤ
لاستلزمه الكل المتضمن للجزء اذ الكل أخص من جزئه والقاعدة أن كل ما لا يلزم
الاخص لا يلزم الا اعم بخلاف سلب لازمية الكل لشيء لا يلزم منه سلب لازمية جزئه
لذلك الشيء اذ لا يلزم من نفي الاخص نفي الاعم وأما السالبة الاتفاقية فلا تعدد
مطلقا أما باعتبار تعدد تاليها فلان عدم مصاحبة الكل لشيء كليا كان أو جزئيا
لا يستلزم عدم مصاحبة جزئه لذلك الشيء اذ لا يلزم من نفي الاخص نفي الاعم كما عرفت
وبهذا تبين عدم تعددها باعتبار تعدد مقدمها كلية أما تعددها باعتبار تعددها
جزئية فلازم وبرهانه من الشكل الثالث يجعل المقدمة القائلة باستلزام الكل جزءه
صغرى والاصل مقدمة كبرى فنقول الكل يستلزم الجزء كليا والكل لا يستلزم الشيء
جزئيا ينتج من الثالث الجزء لا يستلزم ذلك الشيء جزئيا وأما مانعة الجمع السالبة فتعدد
بعدد أجزائها لاستلزام جواز اجتماع الشيء مع مجموع جواز اجتماعه مع كل جزء من
أجزاء ذلك المجموع لان الاجتماع مع الكل يستلزم الاجتماع مع أجزائه ضرورة فلو نافي
شأ منها لنافي كله وأما مانعة الخلو السالبة فتعدد أجزائها لا يوجب تعددها لان جواز
الخلو عن الشيء ومجموع لا يستلزم جواز الخلو عن ذلك الشيء وجزء المجموع اذ المجموع
أخص من جزئه والخلو عن الاخص لا يستلزم الخلو عن الاعم والحقيقة السالبة معلوم
حكمها من مانعتي الجمع والخلو السالبتين وبالله تعالى التوفيق (ص)

وتستلزم المتصلة أيضا متصلة تمامًا في المقدم والكم وتناقضها في التالي والكيف (ش)

يعنى أن كل متصليتين توافقتا في الحكم بأن تكونا كليتين أو جزئيتين وتوافقنا في
المقدم بأن يكون مقدم احدهما عين مقدم الاخرى وتنافيا في الكيف بأن
تكون احدهما موجبة والاخرى سالبة وتناقضا في التالي بأن يكون تالي احدهما
نقيض تالي الاخرى فانهما متلازمان صدقا وكذبا كقولنا مثلا كلما كان هذا انسانا
كان حيوانا فانه ملازم في الصدق والكذب لقولنا ليس البتة اذا كان هذا انسانا

لم يكن حيوانا واحتج ابن سينا على استلزام الموجبة السالبة بأنه إذا استلزم المقدم
التالي لا يستلزم نقيض التالي والا كان مستلزما للنقيضين وهو محال فاذا صدق مثلا
كلما كان (أب) (فج د) وحب أن يصدق ليس البتة إذا كان (أب) لم يكن (ج د) والا
لصدق نقيضه وهو قولنا قد يكون إذا كان (أب) لم يكن (ج د) وقد كان في الاصل كلما
كان (أب) (فج د) فإلزم استلزام (أب) للنقيضين وقررا أيضا استلزام الموجبة السالبة
بأنه لو لم يكن كذلك لزم صدق نقيض السالبة فنضمه كبرى للموجبة الاصل فينتج من
الثالث لزوم سلب الشيء لثبوته وهو قولنا قد يكون إذا كان (ج د) لم يكن (ج د) وهو
محال ولا خلل الا من نقيض السالبة فالسالبة صدق واحتج ابن سينا أيضا على
استلزام السالبة للموجبة بأنه إذا صدق سلب استلزام المقدم للتالي لزم أن يكون
مستلزما للنقيضه والا لم يكن مستلزما للنقيضين فجاز أن يجتمع معها وهو محال (ص)

وتستلزم منفصلة مانعة جمع من عين مقدمها ونقيض تاليها ومانعة خلو من نقيض
مقدمها وعين تاليها وهما مستلزمتان لمتصلتين كذلك (ش)

يعني أن المتصلة اللازمة تستلزم منفصلة مانعة جمع مركبة من عين مقدمها ونقيض
تاليها ومانعة خلو مركبة من نقيض مقدمها وعين تاليها كقولنا مثلا كلما كان هذا
إنسانا كان حيوانا فان هذه المتصلة تستلزم مانعة جمع وهي قولنا دائما ما أن يكون
هذا إنسانا واما أن لا يكون حيوانا ومانعة خلو وهي قولنا دائما ما أن لا يكون هذا
إنسانا واما أن يكون حيوانا واما وجه استلزامها لمانعة الجمع فلا عين المقدم ونقيض
التالي لواجتماع لزم أن يوجد الملزوم بدون لازمه وهو محال وجاز أن يرتفع بأن يرتفع
اللزوم ويثبت اللازم وهو غير ممتنع لجواز كون اللازم أعم وأما وجه استلزامها لمانعة
الخلو فلا نقيض المقدم وعين التالي لوارتفع الوجود الملزوم أيضا بدون لازمه ويجوز
أن يجتمع الا ن حاصله وجود اللازم بدون الملزوم وهو غير ممتنع وقولي وهما مستلزمتان
لمتصلتين كذلك معناه أن كل واحدة من مانعتي الجمع والخلو تستلزم متصلة كما
استلزمتهما أما مانعة الجمع فتستلزم متصلة مقدمها عين احد جزئها وتاليها نقيض الجزء
الآخر وأما مانعة الخلو فتستلزم متصلة مقدمها نقيض احد جزئها وتاليها عين الآخر
أما الاول فلان جزئي مانعة الجمع لما استحال اجتماعهما لزم أنه مهمما صدق أحدهما
صدق نقيض الآخر وأما الثاني فلان جزئي مانعة الخلو لما استحال رفعهما لزم أنه
كلما صدق نقيض أحدهما صدق الآخر والله تعالى التوفيق (ص)

وتستلزم المنفصلة الحقيقية متصلات أربعا تتركب من عين أحد طرفيها ونقيض الآخر ومن نقيض أحدهما وعين الآخر (ش)

يعني أن المنفصلة الحقيقية لما اشتملت على منع الجمع ومنع الخلو استلزمت أربع متصلات اثنتين لاجل ما فيها من منع الجمع وهما اللتان من عين أحد جزئيهما ونقيض الآخر واثنتين لاجل ما فيها من منع الخلو وهما اللتان من نقيض أحد جزئيهما وعين الآخر وذلك ظاهر وبالله تعالى التوفيق (ص)

وتستلزم موجبة كل متصلة ومنفصلة سوا الب غيرهما ركبات من جزئيهما عن غير عكس

(ش) يعني أن المتصلة الموجبة تستلزم سوا الب غيرها وهي سالبة الحقيقة وسالبة منع الجمع وسالبة منع الخلو مركبات من جزئي المتصلة كقولنا كلما كان هذا انسانا كان حيوانا يستلزم قولنا ليس البتة أما أن يكون هذا انسانا وأما أن يكون حيوانا سواء قدرت العناد المسلوب جمعا أو خلوا أو حقيقة أو كذلك موجبة منع الجمع تستلزم سوا الب الباقى ومثلها موجبة منع الخلو وموجبة الحقيقة ومرادهم هنا بعبارة الجمع والخلو الاختصاص لا العميان ووجه هذا الاستلزام أن هذه الموجبات الشرطية لما كانت متنافية فيما بينها استلزمت كل واحدة منها سلب معنى غيرها عن جزئها وقوله من غير عكس يعني أن سالبة كل واحدة من هذه الشرطيات لا تستلزم موجبات غيرها إذ لا يلزم من سلب لزوم بين جزئين اثبات عناد بينهما ولا من سلب عناد خاص بين جزئين اثبات عناد آخر بينهما أو اثبات لزوم وبالله تعالى التوفيق (ص)

وكل واحدة من مانعة الجمع ومانعة الخلو تستلزم الأخرى مركبة من نقيض جزئها (ش) أما وجه استلزام مانعة الجمع لمانعة الخلو فلا جزئي مانعة الجمع لما استحال اجتماعهما على الصدق استحال اجتماع نقيضيهما على الكذب وجاز اجتماع ذين النقيضين على الصدق مجواز كذب نقيضيهما معا وهما جزأ مانعة الجمع وذلك معنى مانعة الخلو وبمثل هذا تعرف وجه استلزام مانعة الخلو لمانعة الجمع المركبة من نقيض جزئها وبالله تعالى التوفيق (ص)

واعلم أن الكلية الموجبة المتصلة متى صدقت ومقدمها جزئي صدقت وهو كلي ومتى صدقت وتاليها كلي صدقت وهو جزئي والسالبة الجزئية على العكس وأما الجزئية الموجبة فتى صدقت وأحد طرفيها كلي صدقت وهو جزئي والسالبة الكلية على العكس (ش) هذه لوازم للشرطية المتصلة وأهل المنطق يذكرونها مقدمة في فصل الجزئية

غير التام وهي نافعة فيه خصوصاً وفي غيره عموماً وحاصلها بيان ما تستلزمه الشرطية
المتصلة باعتبار كلية أحد طرفيها أو جزئية مع اعتبار كونها كلية أو جزئية ومجموع
أقسام ذلك ستة عشر قسمين ضرب أربعة أحوال المتقدم والتالي في أربعة أحوال
المتصلة لكن نصوا على بعضها وبأقربها يؤخذ بالمفهوم أو التركيب والذي نصوا عليه
أن المتصلة الموجبة الكلية متى صدقت ومقدمها جزئي صدقت وهو كلي وإذا صدقت
وتاليها كلي صدقت وهو جزئي والسالبة الجزئية على العكس والجزئية الموجبة متى
صدقت وأحد طرفيها كلي صدقت وهو جزئي والسالبة الكلية على العكس أما بيان
الاول فالقضية الكلية أبداً أخص من جزئيتها وكل لازم للاعم فهو لازم للاخص إذا
هو جزؤه فالأخص متضمن له بلازمه وأيضاً إذا ضمنت إلى القضية المطلوب لازمها
متصلة معلومة الصدق لكون جزء مقدمها تالياً لها إذا لم يجزؤ لازم لصدق كله ويكون
تركيبها أبداً في هذا الفصل من الجزء المطلوب كله كلياً وجزئياً وهو قولنا هنا كلياً
صدق كل (أب) صدق بعض (أب) انتجت صغرى مع الكلية المتصلة الجزئية
المقدم كبرى وهي قولنا كلياً كان بعض (أب) (فج د) من الاول كلياً صدق كل
(أب) (فج د) وهو المطلوب وأما بيان الثاني فلأن كل ما لزمه الأخص لزمه الأعم وإن
شئت قلت لأن ملزوم الأخص ملزوم لاجزائه والأعم من أجزائه ولا شك أن التالي
الكلي أخص من جزئه فيلزم أن يكون جزؤه لازماً لما لزمه وإن شئت فضم المتصلة
المعلومة الصدق كبرى إلى هذه المتصلة الكلية التالى صغرى فيكون القياس منهما
هكذا كلياً كان (أب) فكل (ج د) وكلياً كان كل (ج د) فبعض (ج د) فينتج من
الاول كلياً كان (أب) فبعض (ج د) وهو المطلوب وأما بيان الثالث وهو أن السالبة
الجزئية إذا صدقت ومقدمها كلي صدقت وهو جزئي فهو أن الكلية إذا لم تستلزم
شيئاً في بعض الاحوال استحال أن تستلزمه جزئيتها في تلك الاحوال والا كان لازماً لكليتها
لما تقرر أن كل لازم للاعم فهو لازم للاخص وإن شئت فضم هذه المتصلة المطلوب
لازمها وهو قولنا مثلاً قد لا يكون إذا كان كل (أب) (فج د) واجعلها كبرى للمتصلة
المعلوم صدقها بالضرورة وهي قولنا كلياً كان كل (أب) فبعض (أب) فإنه ينتج من
الثالث قد لا يكون إذا كان بعض (أب) (فج د) وهو المطلوب وأما بيان الرابع وهو
أن السالبة الجزئية إذا صدقت وتاليها جزئي صدقت وهو كلي كقولنا مثلاً قد لا يكون
إذا كان (أب) فبعض (ج د) فإنه يلزم المقدم أيضاً فكل (ج د) لأن الجزئية لما كانت

أعم من كليتها فنفي تلك الجزئية عن شيء في حالة يستلزم نفي كليتها عنه في تلك الحالة لما تقر أن نفي الأعم يستلزم نفي الخاص وان شئت فاجعل هذه المتصلة المطلوب لازمها صغرى المتصلة المعلومة الصدق وهي التي تاليها جزؤ مقدمها ينتظم القياس منها ما هكذا قد لا يكون إذا كان (أب) فبعض (ج د) وكلما كان كل (ج د) فبعض (ج د) فينتج من الثاني قد لا يكون إذا كان (أب) فكل (ج د) وأما بيان الخامس وهو أن الموجبة الجزئية متى صدقت وأحد طرفيها كلي أي طرف كان صدقت وذلك الطرف بعينه جزئى فهو أن الزوم بين الخاص وبين أمر إذا ثبت في بعض الأحوال ثبت بين أعمه وبين ذلك الأمر في تلك الحالة لوجوده إذا كان في ضمن أخصه فيستلزم في تلك الحالة ذلك الأمر وهي الحالة التي يوجد في ضمن أخصه وان شئت ضمنت إلى هذه الجزئية المطلوب لازمها المتصلة الضرورية الصدق على أنها صغرى فينتظم القياس منها ما هكذا كل ما كان (أب) فبعض (أب) وقد يكون إذا كان كل (أب) (فج د) فينتج من الثالث قد يكون إذا كان بعض (أب) (فج د) وهو المطلوب هذا إذا كانت الجزئية الموجبة كلية المقدم وان كانت كلية التالى فاجعلها صغرى للمتصلة المعلومة الصدق هكذا قد يكون إذا كان (أب) فكل (ج د) وكل ما كان كل (ج د) فبعض (ج د) فينتج من الأول قد يكون إذا كان (أب) فبعض (ج د) وهو المطلوب وأما بيان السادس وهو أن السالبة الكلية متى صدقت واحد طرفيها جزئى أى طرف كان صدقت وهو كلي فهو أن السلب العام للزوم في جميع الأحوال بين الأعم وبين أمر يستلزم سلب ذلك الزوم بين أخصه وبين ذلك الأمر من جملة أحوال الأعم وجوده في ضمن أخصه وان شئت أضفتمت إلى هذه السالبة المطلوب لازمها المتصلة الضرورية الصدق فان ضمناها إلى السالبة الجزئية المقدم جعلناها صغرى هكذا كلما كان كل (أب) فبعض (أب) وليس البتة إذا كان بعض (أب) (فج د) فينتج من الأول ليس البتة إذا كان كل (أب) (فج د) وهو المطلوب وان ضمناها كبرى إلى السالبة الجزئية التالى كان مثال ذلك على هذه الصورة ليس البتة إذا كان كل (أب) فبعض (ج د) وكل ما كان كل (ج د) فبعض (ج د) فينتج من الثانى ليس البتة إذا كان كل (أب) فكل (ج د) وهو المطلوب (ص) * (فص — ل) *

القياس قول مؤلف من تصديقين متى سلب الزم لذاتيهما تصديق آخر يسمى قبل الشروع في الاستدلال دعوى وعنده مطلوب باو بعده نتيجة (ش)

اعلم أن الغرض من علم المنطق التوصل إلى المطالب المجهولة وهي منحصرة في التصور

والتصديق فلما قدمنا الكلام على ما يتوصل به الى التصور المجهول وهي المعارف
ومباديها لان التصور قبل التصديق شرعنا هنا فيما يتوصل به الى التصديق المجهول
وهو القياس بعد أن ذكرنا مباديه وما يتركب منه وهو القضاء وهذا هو المقصود
الا عظم من هذا الفن فبد أن أولابحد القياس فقولنا في حده تصديقان أى قضيتان
وهو جنس وانما لم نقل فأكثر لان الصحيح أن القياس المركب من أكثر من مقدمتين
يرجع الى أقسية طويت فيها تسايح أى لم تذكروها صغريات لما بقي من المقدمات
واستغنى عنها للعلم بها وقولنا متى ساء يدخل فيه القياس الصادق المقدمات كقولنا
كل انسان حيوان وكل حيوان جسم والقياس الكاذب المقدمات كقول القائل كل
انسان فرس وكل فرس صهال لان القياس من حيث هو قياس انما يجب أن يؤخذ بحيث
يشمل البرهاني والمجدلى والخطابي والسوفسطائى والشعرى وقولنا نرم يخرج القمئل
والاستقراء فان مقدماتهما اذا سلمت لا يلزم عنهما شئ لا مكان تخلف مدلوليهما
عنهما ويتناول القياس الكامل وغير الكامل لان اللزوم أعم من البين وغيره وقولنا
لذا اتيهما معناه أن يكون اللزوم لذات تأليف التصديقيين أى لا يكون بواسطة مقدمة
أجنبية أى غير لازمة لاحدى المتقدمتين لزوما ضروريا فيخرج على هذا قياس المساواة
كقولنا مثلا (أ) مساو (ب) و (ب) مساو (ج) فانه يلزم هاتين المقدمتين (أ) مساو
(ج) لكن لا لذات هذا التأليف والا لكان متجاسبا بصورته دائما وليس كذلك
بل ليس انتقاضه فى المباينة كقولنا الانسان مبانى للفرس والفرس مبانى للناطق ولا
يصح الانسان مبانى للناطق ومنتهى أضافى النصفية ونحوها كقولك مثلا الثلاثة
نصف الستة والستة نصف الاثنى عشر ولا يصح الثلاثة نصف الاثنى عشر فاذا لم ينتج
هذا التأليف فى قياس المساواة بذاته بل بواسطة مقدمة أجنبية وهى قولنا كل مساو
(ب) فهو مساو لكل ما يساويه (ب) فانه اذا انضم كبرى الى المقدمة الاولى من
مقدمتى قياس المساواة أنتج من الاول (أ) مساو لكل ما يساويه (ب) ويلزم من هذه النتيجة
باعتبار مادة المساواة التى فيها كل ما يساويه (ب) (فأ) مساو له فاحفظ هذه القضية ثم
أتى للمقدمة الثانية من مقدمتى قياس المساواة فتجدها يلزمها من جهة مادتها قولنا
(ج) يساويه (ب) فاجعل هذه القضية صغرى للمقدمة المحفوظة ينتج (ج) (أ) مساو له
ويلزم هذه النتيجة بحسب مادتها (أ) مساو (ج) وهو المطلوب فتدبان أن هذا اللزوم
الذى فى قياس المساواة انما هو بواسطة تلك المقدمة وهى غير لازمة لصورة احدى
المقدمتين فتكون أجنبية حيث لم تصدق هذه المقدمة الاجنبية لم يستلزم القياس شيئا

كفاي قياس المباني والنصفية للذين مثلنا لهما فيما سبق فانه لا يصدق في ذلك المثال
للبانية قول القائل كل مبان للفرس فهو مبان لما الفرس مبان له ولا في مثال النصفية
كل ما هو نصف الستة فهو نصف لما الستة نصف له ومهما صدقت المقدمة الاجنبية
وجد الاستلزام كفاي قياس المساواة السابق وقياس الملزومية كقولك الانسان ملزوم
للجريمة والجريمة ملزومة للاعراض فانه يلزمه الانسان ملزوم للاعراض بواسطة
مقدمة اجنبية وهي قولنا كل ملزوم للجريمة فهو ملزوم لما الجريمة ملزومة له وقياس
المقدمة كقولنا مثلاً نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم مقدم في الفضيلة على الرسل
عليهم الصلاة والسلام والرسل عليهم الصلاة والسلام مقدمون في الفضيلة على
الملائكة عليهم الصلاة والسلام على ما هو الصحيح عند اهل السنة فانه يلزمه نبينا ومولانا
محمد صلى الله عليه وسلم مقدم في الفضيلة على الملائكة عليهم الصلاة والسلام بواسطة
مقدمة اجنبية وهي قولنا وكل مقدم في الفضيلة على الرسل عليهم الصلاة والسلام
فانه مقدم على ما الرسل عليهم الصلاة والسلام مقدمون في الفضيلة عليه وقولنا في
الحديثي آخره يقتضي وجوب مغارة النتيجة للمقدمات فلا تسمى المقدمتان باعتبار
استلزام مجموعهما الا احدهما قياسا وقولنا يسمى قبل الشروع الخ ليس من الحديثي شيء
وانما هو افادة لما يسمى به لازم القياس فقولنا انه يسمى قبل الشروع في الاستدلال
دعوى وعند الاستدلال أي بعد الشروع فيه وقبل تكميلته يسمى مطلوباً ويسمى بعد
تمام الاستدلال نتيجة ولا يخفى مناسبة هذه التسميات لمجاهاها والله تعالى التوفيق

(ص) وهو ينقسم الى اقتراني واستثنائي فالاستثنائي ما ذكرت فيه النتيجة بالفعل أو
نقيضها والاقتراني ما لم تذكر فيه كذلك (ش) يعني أن القياس الذي سبق
تعريفه ينقسم الى قسمين استثنائي واقتراني فالاستثنائي ما يشتمل بالفعل على النتيجة أو
نقيضها مثال الاول قولنا مثلاً كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس
طالعة ينتج النهار وجود ولا شك أن هذه النتيجة مذكورة بالفعل في القياس لانها
عين تالي الشرطية ومثال الثاني قولنا مثلاً لو تكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجوداً
لكن النهار موجود ينتج الشمس طالعة فهذه النتيجة نقيضها قولنا لم تكن الشمس طالعة
وهذا بعينه هو مقدم الشرطية واعتراض على الاول وهو قولهم ما اشتمل بالفعل على
النتيجة بأنه يقتضي عدم مغارة النتيجة للقياس وهو ناقض لما اقتضاه حد القياس
من وجوب المغارة لقواهم فيه لزم لذا اتهم ما تصديق آخر واجب بأننا لنسلم عدم مغارة
النتيجة للمقدمتين في الضرب الاول من القياس الاستثنائي فان مسمماها أخذ في

المقدمتين باعتبار كونه لازما للزوم ولا يحتمل حينئذ صدقا ولا كذبا لانه جزء قضية
لا قضية وأخذ في تسميته نتيجة باعتبار كونه قضية كاملة محتالة للصدق والكذب
فلفظها واحد ومعناها مختلفة في الموضعين وبالله تعالى التوفيق (ص)

وهو مركب من مقدمتين طرف احدي مقدمتيه أصغر المطلوب وهو موضوعه ان
كانت جملة ومقدمته ان كانت شرطية وتسمى هذه المقدمة صغرى وطرف المقدمة
الانخرى أكبر المطلوب وهو محموله ان كانت جملة وتالياه ان كانت شرطية وتسمى هذه
المقدمة كبرى وتشترك المقدمتان في ثالث يسمى الوسط وتسمى المقدمتان باعتبار هيئة
الوسط مع الأصغر والأكبر شكلا فان كان محمولا أو تاليا في الصغرى وموضوعا أو مقدا
في الكبرى فهو الشكل الأول وعكسه الشكل الرابع وان كان محمولا أو تاليا فيهما فهو
الشكل الثاني وعكسه الشكل الثالث وتسمى المقدمتان باعتبار كنههما وكيفهما ضربا
وقرية فالمتقدر في كل شكل ستة عشر ضربا (ش) يعني أن كل قياس اقتراني لابد
فيه من مقدمتين يشتركان في حد لان نسبة محمول المطلوب الى موضوعه في القياس
الحمل ونسبة تالياه الى مقدمه في القياس الشرطي لما كانت مجهولة احتيج الى أمر ثالث
يوجب العلم بتلك النسبة المجهولة ويسمى هذا الأمر الثالث الحد الوسط لتوسطه بين
طرفي المطلوب ومن نسبته اليهما وجبت المقدمتان وتنفرد احدي المقدمتين بجدهو
موضوع المطلوب أو مقدمه ويسمى أصغر لانه في الاغلب أنخص من المحمول أو التالي
فيكون أقل افراد فلذلك سمي الأصغر وتسمى المقدمة المشتملة عليه صغرى لانها ذات
الأصغر وتنفرد المقدمة الثانية بجدهو محمول المطلوب أو تالياه ويسمى أكبر لانه في
الاغلب أعم فيكون أكثر افراد وتسمى المقدمة المشتملة عليه كبرى لانها ذات الأكبر
وانما سميت القضية التي جعلت جزء قياس مقدمة لتقدمها على المطلوب وانما سمي ما
تحتل اليه المقدمة من موضوع ومحمول أو مقدم وتالي حد لانه طرف النسبة فعلم من
هذا أن كل قياس اقتراني يشتمل على ثلاثة حدود الأصغر والأكبر والوسط وتسمى
هيئة نسبة الاوسط الى طرفي المطلوب بالوضع والحمل أو بكونه مقدا وتاليا شكلا ويسمى
اقتران الصغرى بالكبرى باعتبار ان كيف وهو الاحباب والسلب وباعتبار الكم وهو
الكمية والمجزئية قرينة وضربا ثم الاشكال أربعة لان الوسطان كان محمولا أو تاليا في
الصغرى وموضوعا أو مقدا في الكبرى فهو الشكل الأول وان كان بالعكس فهو
الرابع وان كان محمولا أو تاليا فيهما فهو الثاني وان كان موضوعا أو مقدا فيهما فهو
الثالث وانما كان الأول في المرتبة الاولى لانه بين الانتاج لان الكبرى فيه دالة على

ثبوت حكمها من ايجاب أو سلب لكل ما ثبت له الاوسط ومن جهة ذلك الاصغر
 فيثبت حكم الكبرى له ولا حاجة مع هذا الى فكر وروية ولانه أيضا منتج للمطالب
 الاربعة ولا شرف المطالب الذي هو الايجاب الكلي لاشتماله على الشرفين على الايجاب
 الذي هو أشرف من السلب فان الوجود خير من العدم وعلى الكمية التي هي أشرف من
 الجزئية لانها أنفع في العلوم ولدخولها تحت الضبط بخلاف الجزئية ولانها أخص
 والاخص أكمل من الاعم لاشتماله على أمر زائد يتلوه الثاني لانه يوافق الاول في
 الصغرى وهي أشرف المقدمتين لاشتمالها على موضوع المطلوب أو مقدمه وهما
 أشرف من المحمول والتالى لان المحمول والتالى في الاغلب يكونان عارضين تابعين
 والمتبوع المعروف أشرف من التابع العارض ولان المحمول والتالى انما هما مذكوران
 مطلوبان في القضية لاجل الموضوع أو المقدم حتى يرتبطا عليه بالايجاب أو السلب وانما
 تلاءم أيضا لانه ينتج الكلي وهو أشرف من الجزئي فان قيل الثالث أيضا ينتج الايجاب
 وهو أشرف من السلب فالجواب أن الثالث لا ينتج الا الجزئي والسكلي وان كان سلبا
 أشرف من الجزئي وان كان ايجابا لانه أنفع في العلوم وأضبط وأكمل على ما سبق فصار
 شرف الايجاب من جهة واحدة وشرف الكلي من جهات متعددة وأضاف هذا الشكل
 الثاني قريب من الاول في بيان الانتاج فلهذا جعل مواليه ويتلوه الثالث لموافقته
 الاول في الكبرى ولانه في بيان الانتاج أقرب من الرابع ويتلوه الرابع لمخالفته الاول
 في مقدمتيه معا وهو في غاية البعد من الطبع ولذلك أسقطه الفارابي وابن سينا
 والغزالي عن الاعتبار ولهذا كانت الثلاثة وهي ما عدا الرابع كلها موجودة في القرآن
 أما الاول ففي احتجاج خليل الله تعالى ابراهيم على نبيينا وعليه أفضل الصلاة والسلام
 على انفراد مولانا جل وعز بالربوبية ونفيها عن الخلود المدعى لها بالجهل والعناد بقوله
 صلى الله عليه وسلم خطا باله ان الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب لان
 هذا الدليل في قوة قوله أنت لا تقدر أن تأتي بالشمس من المغرب وكل من لا يقدر على
 أن يأتي بالشمس من المغرب فليس برب ينتج من الاول أنت لست برب وأما الثاني ففي
 استدلال الحاميل عليه السلام بالافول على عدم الوهية النجم والقمر والشمس في قوله
 تعالى فلما جن عليه الليل رأى كوكبا قال هذا ربي فلما أفل قال لا أحب الاقلام الاية فانه
 في قوة قوله هذا أو هذه أفل أو أفلة وربى جل وعز ليس بأفل ينتج من الثاني هذا أو هذه
 ليس أوليست بربي وأما الثالث ففي رد الله تعالى على اليهود الناذلين ما أنزل الله على بشر
 من شيء بقوله جل وعز قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى نورا وهدى للناس ونظمه

من الثالث أن يقال مرسى عليه الصلاة والسلام بشر موسى عليه الصلاة والسلام أنزل عليه الكتاب ينتج بعض البشر أنزل عليه الكتاب وهذه النتيجة جزئية موجبة تكذب الكلية السالبة في قول اليهود ما أنزل الله على بشر من شيء لأنها تقيضها وإنما كان المقدر في كل شكل من الضروب ستة عشر ضربا لأن الصغرى إما كلية أو جزئية وكل واحدة منهما إما موجبة أو سالبة فهذه أربعة أضرب مضروبة في مثلها في الكبرى المجموع ستة عشر ضربا منها المنتج ومنها العقيم ومنها المنتج للايجاب والكلية ومنها المنتج للسلب والجزئية فاحتيج الى معرفة ضوابط ذلك في كل شكل وإلى ذلك أشار بقوله (ص)

أما الشكل الاول فشرط اتجاها ايجاب صغراه ليندرج الاصغر تحت حكم الاوسط وكلية كبراه والا حار كون ما ثبت له الاكبر غير الاصغر فضروريه المنتجة أربعة كلية موجبة مع مثلها ينتج كلية موجبة ومع سالبة كلية ينتج سالبة كلية وجزئية موجبة مع كلية موجبة ينتج جزئية موجبة ومع سالبة كلية ينتج سالبة جزئية (ش) يعني انه يشترك في اتجاها القياس الذي على هيئة الشكل الاول أن تكون صغراه موجبة سواء كانت كلية أو جزئية اذ بذلك يندرج الاصغر تحت الاوسط بحيث يكون من أفرادها وذلك مستلزم لاندراجه في الحكم الذي ثبت في الكبرى لكل ما صدق عليه الاوسط ويشترط أيضا أن تكون كبراه كلية سواء كانت موجبة أو سالبة اذ بذلك يتعدى حكمها إلى الاصغر لأنها لما حكمت بالاكبر ايجابا أو سلبيًا على كل ما صدق عليه الاوسط دخل في هذا الحكم الاصغر لأنه من جملة ما صدق عليه الاوسط على ما دلت عليه الصغرى الموجبة ولو كانت الصغرى سالبة لم يصدق حينئذ الاوسط على الاصغر فلا يتعدى حكم الكبرى اليه ولو كانت الكبرى جزئية لمجاز كون البعض الذي ثبت له الاكبر غير الاصغر لعدم تعيين ذلك البعض فلم يلزم أيضا تعدى حكم الاكبر إلى الاصغر مثال كون الصغرى سالبة قولنا مثلًا لا شيء من الانسان بفرس وكل فرس صهال ومثال كون الكبرى جزئية قولنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس فعلى هذا تكون الضروب المنتجة من الشكل الاول أربعة لأن شرط ايجاب الصغرى يثبت لها كلية وجزئية وكلية الكبرى يثبت لها موجبة وسالبة فأضرب حالتى الصغرى في حالتى الكبرى يخرج لك أربعة أضرب الاضرب الاول من كليتين موجبتين مثاله كل (ج ب) وكل (ب أ) ينتج موجبة كلية وهى كل (ج أ) الضرب الثانى من كليتين الكبرى سالبة ينتج كلية سالبة مثاله كل (ج ب) ولا شيء من (ب أ) ينتج لا شيء من (ج أ) الضرب الثالث من موجبتين الصغرى جزئية ينتج جزئية موجبة مثاله بعض (ج ب) وكل (ب أ) ينتج بعض (ج أ) الضرب الرابع من جزئية

موجبة صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله بعض (ج ب) ولا شيء من
 (ب أ) ينتج بعض (ج) ليس هو (أ) وبالله تعالى التوفيق (ص) واعلم أن ضابط
 ايجاب النتيجة في كل شكل ايجاب المقدمتين معا وضابط كليتها عموم وضع الاصغر
 بالفعل أو بالقوة أى في عكس الصغرى (ش) ذكر هنا ضابطين أحدهما يعرف
 به كون النتيجة موجبة وفي ضمنه معرفة كونها سالبة وذلك لعدم وجود ضابط ايجاب
 الثاني يعرف به كون النتيجة كلية وفي ضمنه معرفة كونها جزئية أيضا بأن لا يوجد
 ضابط كليتها أما ضابط ايجاب في النتيجة فهو أن تكون المقدمتان معاموجبتين ومهما
 كان في أحدهما سلب تبعها النتيجة في ذلك وأما ضابط كلية النتيجة فهو أن يكون
 الاصغر عام الوضع للأوسط أما بالفعل أو بالقوة وفي معنى عموم الوضع أن يكون عام
 المقدمة حيث يكون القياس شرطيا وعموم وضعه بالفعل يكون في الشكل الاول
 والثاني حيث تكون الصغرى فيهما كلية وعموم وضعه بالقوة يكون في بعض ضروب
 الشكل الرابع حيث تكون صغرها كلية سالبة لأنها تنعكس كنفسها وأما الشكل
 الثالث فلا يوجد فيه عموم الوضع لا بالفعل ولا بالقوة لأنه لا ينتج الا حيث تكون صغرها
 موجبة والاصغر فيها محمول وإنما يصير موضوعا في العكس وعكس الموجبة جزئية أبدا
 ومن ثم ينتج الثالث الجزئية وزاد الخونجي في الجمل لكلية النتيجة قيد آخر وهو
 كلية الكبرى وهو حشولانه لا يكون الاصغر عام الوضع بحسب ما اقتضاه ضابط الانتاج
 الا والكبرى كلية ويبان ذلك الاستقراء أن الاصغر لا يكون عام الوضع الا في الضربين
 اللذين الصغرى فيهما كلية من الشكل الاول ومن الشكل الثاني وفي الضرب الذي
 صغرها سالبة كلية من الشكل الرابع وما سوى ذلك وهو ما إذا كانت صغرها جزئية من
 الشكل الاول والثاني فعدم عموم الوضع فيه للاصغر ظاهر وأما الشكل الثالث كله وما
 بقي من الرابع فكذلك لان صغرها موجبة والاصغر فيها محمول فلا يصير موضوعا الا
 في عكسها وهي لا تنعكس الجزئية وأما تلك المواضع السابقة التي وجد فيها عموم
 موضوعية الاصغر بالفعل أو بالقوة فلا تكون الكبرى فيها الا كلية أما في الشكل الاول
 والثاني فشرط انتاجهما من أصلهما كلية الكبرى وأما في الرابع فان كانت الصغرى
 سالبة لم تكن الكبرى الا موجبة كلية لئلا يجتمع فيه خستان على غير شرطهما وبالله
 تعالى التوفيق (ص) وأما الشكل الثاني فشرط انتاجه اختلاف كيف مقدمته
 وكلية كبراه لان وجهه انتاجه أن الاصغر والا كبرتيان في لازم واحد فيلزم تبين
 أحدهما للآخر ولا يحصل هذا الا بجمع الشرطين اذ لو لم يختلفا في الكيف لم يلزم

تباين الاصغر والاكبر ولا توافقهما المجاوز اشتراك المتوافقين والمتباينين في لازم ايجابى
اوسلبى ولولم تكن الكبرى كلية لمازمت التباين في اللوازم (ش) يعنى انه يشترط لاتاج
الشكل الثانى بحسب كمية المقدمات وكيفيتها شرطان أحدهما اختلاف كيف
مقدمته أى كون احدهما موجبة والاخرى سالبة لانهما لو اتفقتا في الكيف فهما اما
موجبتان أو سالبتان وأيا ما كان لازم الاختلاف الموجب للعقم أما اذا كانتا موجبتين
فلجواز اشتراك المتوافقين أى المتساويين والمتباينين في لازم واحد ايجابى لهما معا
اوسلبى عنهما كقولنا مثلاً في المتوافقين كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان فقد
اشترك الانسان والناطق المتوافقان أى المتساويان في لازم واحد ثابت لهما وهو
الحيوانية وكقولنا في المتباينين كل انسان حيوان وكل فرس حيوان فقد اشترك
الانسان والفرس المتباينان في لازم واحد ايجابى لهما وهو الحيوان والحق في نتيجة
الاول الايجاب وفي نتيجة الثانى السلب فقد صدقت صورة هذا القياس المتحدثة مع
كل واحد من النقيضين وكل قياس صدقت صورته مع النقيضين فليس ملزوما
لاحد هما على التعيين فيكون عقيما وأما اذا كانتا سالبتين فلجواز اشتراك المتوافقين
والتباينين أيضا في لازم واحد سلبى كقولنا في المتوافقين لاشئ من الانسان بحجرولا
شئ من الناطق بحجر والحق هنا الايجاب وهو كل انسان ناطق وكقولنا في المتباينين لا
شئ من الانسان بحجرولا شئ من الفرس بحجر والحق هنا السلب وهو لا شئ من الانسان
بفرس الشرط الثانى لاتاج هذا الشكل كلية كبراه لانها لو كانت جزئية لكان المبين
حينئذ للاصغر بعض افراد الاكبر وذلك غير مستلزم لمباينة حقيقة الاكبر للاصغر
ولذلك تصدق صورة القياس حينئذ مع ايجاب النتيجة نارة ومع سلبها أخرى لانه يصدق
قولنا مثلاً لاشئ من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس والحق هنا الايجاب وهو كل
انسان حيوان ولو قلت بدل الكبرى وبعض الصاهل فرس لكان الحق السلب وهو
لا شئ من الانسان بصاهل وكذا يصدق قولنا كل انسان ناطق وليس بعض
الحيوان أو الفرس بناطق والحق أيضا في الاول الايجاب وفي الثانى السلب وبالله
تعالى التوفيق (ص) فضرر به المنتجة أربعة الصغرى كلية موجبة مع كلية
سالبة وعكسه ينتجان سالبة كلية والصغرى جزئية موجبة مع سالبة كلية وجزئية سالبة
مع موجبة كلية ينتجان جزئية سالبة (ش) يعنى أن الضروب المنتجة باعتبار
الشرطين أربعة أما بطريق الحذف فلان الشرط الاول أسقط ثمانية أضرب الموجبتين
مع الموجبتين والسالبتين مع السالبتين والثانى أسقط أربعة أخرى الكبرى الموجبة

الجزئية مع السالبتين والسالبة الجزئية مع الموجبتين وأما بطريق التخصيل فلان
الكبرى الكلية إما أن تكون موجبة أو سالبة والصغرى لا بد أن تكون مخالفة لها
فالكبرى الموجبة لا تنتج إلا مع الصغرى السالبة كلية أو جزئية والكبرى السالبة
لا تنتج إلا مع الصغرى الموجبة كلية أو جزئية فالجموع أربعة الأول من كليتين والكبرى
سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل (ج ب) ولا شيء من (ب أ) ينتج لا شيء من (ج أ) الثاني
من كليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية مثل الأول كقولنا لا شيء من (ج ب) وكل
(أ ب) ينتج لا شيء من (ج أ) الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج
سالبة جزئية كقولنا بعض (ج ب) ولا شيء من (أ ب) ينتج ليس بعض (ج أ) الرابع من
سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية مثل الثالث كقولنا بعض
(ج) ليس (ب) وكل (أ ب) ينتج بعض (ج) ليس (أ) ووجه وضع هذه الضروب على
هذا الترتيب أن الضربين الأولين أشرف من الآخرين مقدمات ونتيجة لما عرفت أن
الكلية مطلقاً أشرف من الجزئية وأنما يبقى الأشكال في تقديم الأول على الثاني والثالث
على الرابع مع إغفال المقدمات والنتيجة في القعمين وجوابه أنه إذا قدم الأول على الثاني
والثالث على الرابع لانهما أشرف من كل واحد منهما لا اشتغالهما على صغرى النظم
الكامل بعينها (تبيينه) اختلفوا في الضروب المنتجة من الشكل الثاني والثالث فقبل
أن بيان انتاجهما موقوف على ردّها للضروب المنتجة من الشكل الأول لوضوح انتاج
الأول بنفسه وهو قول الأكثر وقيل أن انتاجها يتبين لذاتها من غير ردّها للأول وقال به
المهروردي والفخر ووجهه أن الأوسط في الشكل الثاني لما ثبت لأحد الطرفين سلب
عن الطرف الآخر ثبت المباينة بين الطرفين ضرورة وأما الثالث فلان صدق شيئين
على شيء واحد مع عموم صدق أحدهما يقتضي لذاته صدق أحدهما على بعض ما
صدق عليه الآخر وهو ذلك الشيء الواحد الذي هو من أفرادهما معاً هذا في الموجبتين
وأما السالبة والموجبة فلان ثبوت أحداً الشئين شيء ثم سلب الآخر عنه بعينه مع
عموم أحد المحكمين يقتضي أيضاً لذاته سلب أحدهما عن بعض ما صدق عليه الآخر
ويتحقق هذا البعض بالشيء الواحد الذي صدق عليه الأصغر واعتراض بأن هذا
البيان ليس بينا بنفسه والحق أن انتاج الشكل الثاني لا يحتاج إلى ردّها للأول ولأنه كاف
أصلاً لان حاصله راجع إلى الاستدلال بتناقى الموازى على تنافى المزومات فيمكن فيه
أن يقال من لوازم أحد الطرفين ثبوت الوسط ومن لوازم الآخر سلبه وهما متنافيان
فتنافى المزومات والواجب اجتماع المتنافيان لان اجتماع المزومين يستلزم اجتماع لازميهما

ضرورة وجود كل لازم عند وجود ملزومه وعلى قول الأكثر الضرب الاول من الشكل الثاني يرجع الى الضرب الثاني من الشكل الاول بعكس كبراه اذهى المخالفة للنظم الكامل وينتج حينئذ المطلوب بعينه وبمثل هذا يتبين انتاج الضرب الثالث منه الذي هو من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى وهو يرجع بعكس كبراه الى رابع الاول وأما الضرب الثاني منه الذي هو من كليتين والصغرى سالبة فلا يمكن بيبانه بعكس الكبرى والا كانت كبرى الاول جزئية وصغراه سالبة وذلك عقيم وانما يتبين بعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة لاجل ما وقع من التبديل في طرفيها عند ما وقع التبديل في المقدمتين وأما الضرب الرابع فلا يمكن بيبانه بطريق العكس وقد يفهمه بالافتراض وهو أن تفرض بعض (ج) الذي ليس هو (ب) معيناً وليكن (د) مثلاً فتحصل لاجل ذلك قضيتان كليتان صادقتان احدهما لاشئ من (دب) والاخرى كل (دج) فتضم القضية الاولى صغرى الى كبرى القياس هكذا لاشئ من (دب) وكل (أب) ينتج من ثاني هذا الشكل الذي هو أبين من الرابع لسهولة رده هو الى الشكل الاول لاشئ من (دأ) ثم نعكس المقدمة الثانية من مقدمتي الافتراض وهي قولنا كل (دج) الى قولنا بعض (جد) ونجعلها صغرى للنتيجة السابقة وهي قولنا لاشئ من (دأ) ينتج من رابع الاول المطلوب وهو قولنا بعض (ج) ليس (أ) والافتراض أبداً انما يكون من قياسين أحدهما من الشكل الاول والاخر من ذلك الشكل بعينه لسكن من ضرب أحلى لسكونه من كليتين مثلاً أولسكونه ٧ فرغ من إقامة البرهان على اتجاها واعتراض الا نير على برهان الافتراض في هذا الضرب الرابع بأن صغراه جزئية سالبة والسالبة لا تستلزم وجود الموضوع فكيف يمكن فرض موضوعها معيناً وبحكم عليه بالانحباب في احدي مقدمتي الافتراض وهو قولنا كل (دج) مع تجويز كونه معدوماً والموجبة لا تصدق حيث يكون الموضوع معدوماً وأجاب ابن واصل عن هذا الاعتراض بأن الاصح أن كان معدوماً فقد صح سلب الاكبر عنه سلباً كلياً لان الاكبر موجود اذ هو موضوع الكبرى الموجبة والموجود لا يثبت لشيئ من المعدوم فيصدق اذ ذاك لاشئ من (جأ) ضرورة كذب نقيضه وهو بعض (جأ) ومتى صدقت الكلية سالبة صدقت النتيجة المدعاة وهي الجزئية سالبة وهي قولنا بعض (ج) ليس (أ) لأنها أعم من الكلية وان كان الاصحر موجوداً ثم برهان الافتراض على ما سبق وان شئت قلت اذ لم يصدق سلب الاكبر عن الاصحر السلب الكلي المستلزم صدق النتيجة المدعاة صدق نقيضه وهو الموجبة الجزئية وهي قولنا بعض (جأ) فيكون موضوعها موجوداً لاستلزام

الاول
الى الثاني
الاول
الى الثاني
الاول
الى الثاني

الموجبة وجود موضوعها في ذلك لبعض الموجود الافتراض ورد الشيخ ابن عرفة
رحمه الله جواب ابن واصل بوجهين أحدهما منع صدق سلب الا كبر عن الاصغر
المعدوم لانه وان كان الا كبر موضوعا للقضية الموجبة لا يلزم أن يكون وجودا في
الخارج لجواز أن يكون أمرا اعتباريا في الازهان لا وجودا لتحقيقته في الاعدان
كالامكان والوجوب والامتناع فمقول الممكن والواجب والممتنع معلومات لثبوت
تبارك وتعالى فهذه قضية موجبة وموضوعها ليس موجودا في الخارج ولا يصح سلبه
على العموم عن المعدوم اذ لا يصح أن يقال لاشئ من المعدوم بامتناع الاعادة أو بممكن
الاعادة الثاني أن غاية هذا الجواب أن الاصغر اذا كان معدوما لم يمتنع صدق النتيجة
المدعاة لصدق ما هو أخص منها وهو الكمية السالبة لكن هذا اللزوم لانه جهة ذات
مقدمتي القياس وما فيه من نسبة الاوسط الى الطرفين على الوجه المخصوص بل من
أمر خارج وهو أن الا كبر لما كان موجودا لم يمتنع سلبه عن كل معدوم وذلك أخص من سلبه
عن البعض الذي هو المطلوب فالمستلزم اذن لصدق النتيجة على هذه الكيفية انما هو
السالبة المفروضة وهي أجنبية عن مقدمتي القياس اذ ليست عكسا لواحدة منهما
بالمستوى ولا بعكس النقيض ومنهم من أجاب عن اعتراض الاثر بأن ادعى أن كل
قياس احدى مقدمتيه سالبة فانه يلزم أن يكون موضوع تلك السالبة موجودا فيلزم
أن يصح فيه برهان الافتراض قال لانه لو كان معدوما لكان سلب الا كبر الوجودي
عنه معلوما بالبدية اذ كل عاقل يحكم ضرورة بأن المعدوم ليس عين الموجود ومن لازم
القياس الذي احدى مقدمتيه سالبة عدم بدها بتهمة التي هي سلب الا كبر عن
الاصغر لان الاقضية انما هي الاستدلالات لتخصيل المطالب النظرية انجهولة فلا
قياس اذن لتخصيل أمر بديهي معلوم بالضرورة واعتراض الشيخ ابن عرفة رحمه الله
أيضا هذا الجواب بأنه انما يتم لولزم أن كل قياس احدى مقدمتيه سالبة لا بد أن
يكون فيه الا كبر وجوديا كيف وليس ذلك بلازم لجواز أن يكون الا كبر في نفسه غير
وجودي بل أمرا اعتباريا يصح أن يثبت للموجود والمعدوم كالامكان ونحوه على ما سبق
في الرد على ابن واصل وقديين الشيخ ابن الحاجب هذا الضرب الرابع من الشكل
الثاني بأن عكس كبراه بعكس النقيض الموافق واعتراض عليه بأوجه الاول انه مبني
على انعكاس التكميلية الموجبة بعكس النقيض الموافق ونحن لانسلك بناء على ما تقدم
فنه من المنع الثاني على تقدير تسليم انعكاس الكبرى بالموافق فان ذلك لا يستلزم صحة
الانتاج لرجوعه بعد ذلك الى ضرب عقيم من الاول لوجوب عقم كل ضرب صغرا سالبة

في الاول الثالث على تقدير أن لو قيل بصفة انتاج ما صغراه سالبة في الاول فلا يصح
 انتاج هذا الضرب بهذا البيان لان الوسط عليه لم يتحد وهذا الاعتراض والذي قبله
 مبنيان على فهم كلام ابن الحاجب انه يقتصر في هذا البيان على عكس الكبرى
 بعكس النقيض الموافق فقط وتبقى الصغرى على ما هي عليه سالبة والحق أن ذلك
 ليس مراد الله بل مراده أن الصغرى لا بد أن ترد الى الموجبة المعدولة لكن يرد عليه اذا
 كان هذا مراده الاعتراض بمنع استلزام السالبة الموجبة المعدولة لانها أعم منها وأجاب
 الايكي عن هذين الاعتراضين بأن الصغرى وان كانت سالبة فانها تستلزم وجود
 الموضوع فهي في قوة الموجبة المعدولة بناء منه على ما سبق أن كل سالبة تكون
 مقدمة في القياس فوضوعها موجود والرد عليه بما سبق وأجاب الاصبهاني بأن السالبة
 والمعدولة كلاهما لا يقتضيان وجود الموضوع فلا فرق بينهما الا في النية والسمية
 فان نوى أن السلب جزء من المحمول سميت معدولة وان نوى أنه خارج عن المحمول سميت
 سالبة وهما متساويان فالصغرى السالبة على هذا في قوة الموجبة المعدولة واعتراض
 عليه بخالفته لنصوص أهل المنطق وأنهم نصوا على أن شرط الموجبة على العموم
 محصلة كانت أو معدولة وجود موضوعها ويصح أن يبرهن على انتاج ضروب هذا
 الشكل ببرهان الخلف وهو أن تضم نقيض النتيجة الى المقدمة المخالفة للنظم السكامل
 فينتج نقيض الاخرى الموافقة للصادقة فتكون هذه النتيجة كاذبة ولا خلل فيها الا
 من نقيض نتيجة الاصل فيكون كاذبا فتنتج الاصل اذن صادقة وهو المطلوب وبالله
 تعالى التوفيق (ص) وأما الشكل الثالث فشرط انتاجه ايجاب صغراه وكلية
 احدهما والاحراز عدم التقاء الاكبر بالاصغر ولا ينتج الاجزئية تجواز كون الاوسط
 أخص من الاصغر ومساويا للاكبر أو مندرجاً معه تحت الاصغر فيلزم فيهما أن يكون
 الاصغر أعم من الاكبر وأخصر من هذا أن تقول لجواز كون الاصغر أعم من الاكبر
 (ثم) حاصل الشكل الثالث وضع موضوع لشئين متغايرين ليوضع أحدهما للاخر
 وشرط انتاجه بحسب الكيف ايجاب صغراه وبحسب الكم كلية احدي المقدمتين لانه
 لا يلزم التقاء الاصغر والاكبر الا بمجموع الشرطين ولو اتفقا أو أحدهما مجاز أن
 لا يلتقيا أما الاول فلان الصغرى لو كانت سالبة فالكبرى اما موجبة أو سالبة وعلى
 التقديرين يتحقق الاختلاف الموجب للعقم أما اذا كانت الكبرى موجبة فكأننا لا شئ
 من الا انسان بفرس وكل انسان حيوان والحق الايجاب ولو جعلت بدل الكبرى وكل
 انسان ناطق لكان الحق السلب وأما اذا كانت الكبرى سالبة فكما اذا بدلنا الكبرى

بقولنا لا شيء من الانسان بصها ل أو جوارو الحق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب
وأما كلية احدى المقدمتين فلانها لو كانتا جزئيتين جاز أن يكون البعض من الاوسط
المحكوم عليه بالاصغر غير البعض منه المحكوم عليه بالاكبر فلا يلزم لأجل ذلك التقاء
الأكبر مع الاصغر والاختلاف في المواد يحقق ذلك أما اذا كانتا موجبتين فكقولنا بعض
الحيوان انسان وبعض الحيوان ناطق أو فرس والحق في الاول الايجاب وفي الثاني
السلب وأما اذا كانت الكبرى سالبة فكما اذا بدلنا الكبرى بقولنا وبعض الحيوان
ليس ناطق أو ليس فرس والحق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب ولا ينتج هذا
الشكل الجزئية موجبة أو سالبة وانما ينتج كلية موجبة مجاوز كون الاوسط في
الموجبتين أخص من الاصغر ومساو بالاكبر والمساوي للأخص أخص فيلزم أن
يكون الاكبر أخص من الاصغر وذلك يستلزم أن لا يصدق على جميع افراده لاستحالة
نبوت الاخص لمجموع افراد الاعم مثال ذلك قولنا كل انسان حيوان وكل انسان
ناطق ولا شك أن الاوسط الذي هو الانسان أخص من الاصغر الذي هو حيوان
ومساو بالاكبر الذي هو ناطق فيلزم أن يكون ناطق أخص من الاصغر فلا يثبت
لمجموع افراده وانما ينتج كلية سالبة في الكائنين التين كبراهما سالبة مجاوز أن يكون
الاوسط مشاركالاً لكبرى في الاندراج تحت الاصغر فيكون الاكبر أيضاً أخص من
الاصغر فلا ينتفي الا عن بعض افراده لاستحالة انتفاء الاخص عن جميع افراد الاعم
مثال ذلك قولنا مثلاً كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بفرس ولا شك أن الاوسط
الذي هو انسان أخص من الاصغر الذي هو حيوان وهو مشاركال للاكبر الذي هو
فرس في الاندراج تحت الحيوان الذي هو الاصغر فلا ينتفي الا عن بعض افراده وفي
هذا البرهان وان كان هو الذي نص عليه الشيخ ابن عرفة رحمه الله تعالى طول
والاخصر منه أن تقول انما ينتج الشكل الثالث الايجاب الكلبي أو السلب الكلبي
مجاوز كون الاصغر أعم من الاكبر وقد علم امتناع حمل الاخص على كل افراد الاعم
اجاباً أو سلباً واذا عرفت بالبرهان عدم انتاج هذين الضربين الكلبيين للكلية عرفت أن
بقية الاضرب لا تنتجها لانها أخص منها لان الاول أخص الضروب المنتجة للايجاب
والثاني أخص الضروب المنتجة للسلب واذا لم ينتج الاخص شيئاً استحال أن ينتج الاعم
وبالله تعالى التوفيق (ص) فضروره المنتجة ستة الصغرى كلية موجبة مع مثلها
أو مع جزئية موجبة ينتجان جزئية موجبة ومع سالبة كلية أو جزئية ينتجان جزئية سالبة
وجزئية موجبة مع كلية موجبة ينتج جزئية موجبة ومع كلية سالبة ينتج جزئية سالبة

(ش) يعنى أن المنتج بمقتضى الشرطين السابقين ستة أضرب لأن الشرط الاول يسقط
ثمانية أضرب من ضرب السالبتين صغيرين في المحصورات الاربع كبريات والشرط
الثاني يسقط ضربين آخرين وهما الموجبة الجزئية صغيرة مع الجزئيتين الموجبة
والسالبة كبيرين المجموع عشرة يبقى ستة منتجة وأما طريق التحصيل فالصغرى لا بد أن
تكون موجبة نهى اما كلية أو جزئية فالكلية تنتج مع المحصورات الاربع والجزئية
لا تنتج الا مع الكليتين الموجبة والسالبة فالمجموع ستة أضرب الضرب الاول من
موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل (ب ج) وكل (ب أ) فبعض (ج أ) الثاني
من كليتين والكبرى فقط سالبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل (ب ج) ولا شئ من (ب أ)
فبعض (ج) ليس (أ) وبيان هذين الضربين بعكس صغراهما الرجوعا للشكل الاول
وينتج المطلوب بعينه الضرب الثالث من موجبتين والكبرى فقط كلية ينتج موجبة
جزئية كقولنا بعض (ب ج) وكل (ب أ) فبعض (ج أ) ويتبين بعكس الصغرى
وبالافتراض وهو أن تفرض بعض (ب) الذى هو (ج) معينا وهو (د) فيحمل عليه
(ب) جملا فكلا (د ب) فضمه صغرى الى كبرى القياس وهى كل (ب أ) ينتج من
الاول كل (د أ) وكذا يصدق أيضا لاجل الافتراض كل (د ج) فضم عكسه المستوى
وهو قولنا بعض (ج د) صغرى الى هذه النتيجة وهى كل (د أ) ينتج من الاول بعض
(ج أ) وهو المطلوب وان شئت لم تعكس وأقيمت المقدمة الثانية من مقدمتى
الافتراض كما هى كلية وضممتها صغرى الى هذه النتيجة ينتج أيضا المطلوب بعينه لكن
من هذا الشكل الثالث الضرب الرابع من موجبتين والكبرى فقط جزئية ينتج موجبة
جزئية كالذى قبله كقولنا كل (ب ج) وبعض (ب أ) فبعض (ج أ) وبيانه بعكس الكبرى
وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة وبالافتراض وهو أن تفرض بعض (ب) الذى هو
(أ) معينا وليكن (د) فيصدق كل (د ب) وكل (د أ) فتضم المقدمة الاولى من مقدمتى
الافتراض صغرى الى صغرى القياس ينتج من الاول كل (د ج) فضم هذه النتيجة
صغرى الى المقدمة الثانية من مقدمتى الافتراض ينتج من هذا الشكل الثالث الا انه
من كليتين نتيجة أصل القياس المدعاة الضرب الخامس من موجبة جزئية صغرى
وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ب ج) ولا شئ من (ب أ) فبعض (ج)
ليس (أ) وبيانه بعكس الصغرى وهو ظاهر وبالافتراض وهو أن تفرض بعض (ب)
الذى هو (ج) معينا وليكن (د) فيصدق بسبب ذلك كل (د ب) وكل (د ج) فضم
القضية الاولى من مقدمتى الافتراض صغرى الى كبرى القياس ينتج من الاول لا شئ

من (دأ) فضم هذه النتيجة كبرى الى المقدمة الثانية من مقدمتي الافتراض ينتج من
هذا الشكل الثالث ولكن من كليتين المطلوب بعينه ولو جعلت التقيتين الحادتين
بالافتراض لانتجنا من هذا الشكل ولكن من كليتين ايجاب الاوسط للصغرا ايجابا
جزئيا فنضمه صغرى الى كبرى القياس ينتج من الاول ان انضم عكسه أو من الثالث
أن انضم بنفسه نتيجة الاصل المدعاة الضرب السادس من موجبة كلية وسالبة جزئية
ينتج سالبة جزئية كقولنا كل (ب ج) وبعض (ب) ليس (أ) ينتج بعض (ج) ليس (أ)
وبرهانه بالافتراض بأن نعرض بعض (ب) الذي هو ليس (أ) معينا وليكن (د) فيصدق
لاجل ذلك كل (د ب) لا شيء من (دأ) فنضم المتدعة الاولى من مقدمتي الافتراض
صغرى الى صغرى القياس ينتج من الاول كل (د ج) فنضم هذه النتيجة صغرى الى
المقدمة الثانية من مقدمتي الافتراض ينتج من هذا الشكل الثالث بعينه ولكن من
كليتين بعض (ج) ليس (أ) وهو المطلوب واعلم أن هذا الترتيب الواقع من المضروب
المنتجة في الشرح مخالف لترتيب الواقع منالها في الاصل لان مقصدنا في الاصل ضبط
المنتج فقط والاحسن في الترتيب هذا الترتيب الذي سلكناه في الشرح ووجهه أن
الضرب الاول أخصر الضروب المنتجة للايجاب والثاني أخص الضروب المنتجة للسلب
فقدما لان الاخص أشرف من الاعم وقدم الثالث على الرابع والخامس على السادس
لاشتمالهما على كبرى الشكل الاول بعينها وباللغة تعالى التوفيق (ص) وأما الشكل
الرابع فشرط انتاجه أن لا يجتمع في مقدمتيه أو احدهما خستان من جنس واحد أو
من جنسين أعني جنس الكم والكيف الا اذا كانت الصغرى جزئية موجبة فلا ينتج الامع
السالبة الكلية وخسة الكم الجزئية وخسة الكيف السلب (ش) اعلم أن الشكل
الرابع يشترط انتاجه ان لم تكن صغرا موجبة جزئية أن لا يجتمع فيه خستان بحسب
الكم أو بحسب الكيف أو بهما معا ولو في مقدمة واحدة وخسة الكم الجزئية وخسة
الكيف السلب وان كانت صغرا موجبة فشرط انتاجه أن تكون الكبرى كلية
سالبة أما القسم الاول فلانه لو اجتمعت فيه خستان فاما في مقدمتين أو في مقدمة
واحدة فان كان في مقدمتين لم يكن ذلك الا اذا كانتا سالبتين أو كانت الصغرى سالبة
والكبرى موجبة جزئية وأيا ما كان لا ينتج أما اذا كانتا سالبتين فلان أخص القران
منهما هو المركب من سالتين كليتين والاختلاف الدال على العقم موجود فيه فانه
يصدق قولنا لا شيء من الانسان بقرس ولا شيء من الصاهل بانسان والحق الايجاب
وهو قولنا كل فرس صاهل ولو قلت بدل الكبرى ولا شيء من الحمار بانسان لكان الحق

السلب وهو لا شيء من الفرس بحمار وأما إذا كانت الصغرى سالبة والكبرى جزئية
موجبة فلان أخص القران منها هو المركب من السالبة الكلية والموجبة الجزئية
والاختلاف متحقق فيه فانه بصدق قولنا لا شيء من الحيوان بحمار وبعض الجسم
حيوان والحق الايجاب وهو قولنا كل جماد جسم ولو قلت بدل الكبرى وبعض المتحرك
بالارادة حيوان لكان الحق السلب وهو قولنا لا شيء من الجماد يتحرك بالارادة وان كان
اجتماع الحسنيين في مقدمة واحدة كانت سالبة جزئية مع الموجبة الكلية والسالبة
الجزئية اما صغرى أو كبرى وأيا ما كان يلزم الاختلاف أما إذا كانت صغرى فكقولنا
ليس كل جسم حيوانا وكل متحرك بالارادة جسم والحق الايجاب وهو كل حيوان متحرك
بالارادة ولو قلنا ليس كل حيوان انسانا وكل فرس حيوان لكان الحق السلب وهو لا شيء
من الانسان بفرس وأما إذا كانت كبرى فكقولنا كل انسان حيوان وليس كل متحرك
بالارادة انسانا والحق الايجاب وهو كل حيوان متحرك بالارادة ولو قلنا كل ناطق انسان
وليس كل فرس ناطقا لكان الحق السلب وهو لا شيء من الانسان بفرس فهذه القران
الاربعة أخص ما اجتمع فيه الحستان من القسم الاول واذا لم ينتج الاخص لم ينتج الاعم
وأما القسم الثاني وهو ما إذا كانت الصغرى جزئية موجبة فالزم تكن الكبرى معها
كلمة سالبة لكانت اما سالبة جزئية أو موجبة بعمقها وكلها لا ينتج اما السالبة الجزئية
فلما علم فيما سبق من عقمها مع الموجبة الكلية التي هي أخص من الموجبة الجزئية
وأما الموجبة فلان أخص القران منها ومن الموجبة الجزئية هو المركب من الموجبة
الجزئية صغرى والموجبة الكلية كبرى والاختلاف الموجب للعقم حاصل فيه كقولنا
بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان والحق الايجاب وهو كل انسان ناطق ولو قلت
بدل الكبرى وكل صاهل حيوان لكان الحق السلب وهو لا شيء من الانسان بصاهل
فهذه براهين عقيم ما لم يوجد فيه شرط الانتاج في هذا الشكل وبالله تعالى التوفيق

(وص) فضروره المنتجة خمسة كلمة موجبة مع مثلها أو مع جزئية موجبة ينتجان موجبة
جزئية مجوز كون الاصغر أعم من الاوسط المساوي لا كبر فيكون حينئذ الاصغر
أعم من الاكبر وسالبة كلية مع كلمة موجبة ينتج سالبة كلية لرده الى الاول بتبديل
المقدمتين وعكس النتيجة وعكسه ينتج سالبة جزئية مجوز كون الاصغر أعم من
الاوسط المندرج مع الاكبر تحت الاصغر فيلزم أيضا ان يكون الاصغر أعم من الاكبر
وموجبة جزئية مع سالبة كلية ينتج جزئية سالبة لرده الى الاول بعكس المقدمتين

(ش) يعني أن المنتج بمقتضى الشرط السابق من الشكل الرابع خمسة أضرب لان

اجتماع الخمسة في القسم الاول يسقط ثمانية أضرب السالبة مع السالبة أربع باربعة
والسالبة الجزئية صغرى مع الموجبة كلمة وجزئية والسالبة الجزئية كبرى مع
الموجبة الكلية صغرى والسالبة الكلية صغرى مع الموجبة الجزئية كبرى فهذه
ثمانية واشترط كون الكبرى سالبة كلمة مع الموجبة الجزئية الصغرى يسقط ثلاثة
الموجبة الجزئية صغرى مع المخصوصات الثلاث غير السالبة الكلية فهذه ثلاثة أضرب
الى الثمانية قبلها يجمع احد عشر كلها عقيمة تبقى خمسة منتجة وأما بطريق التحصيل
فالصغرى امام موجبة كلية وهي لا تنتج الامع الثلاث وهي ماعدا السالبة الجزئية واما
موجبة جزئية وهي لا تنتج الامع السالبة الكلية واما سالبة كلية وهي لا تنتج الامع
الموجبة الكلية ولا تصح أن تكون الصغرى سالبة جزئية لاجتماع خمسين فيها
فمجموع المنتج اذن خمسة أضرب الضرب الاول من كليتين موجبتين ينتج موجبة
جزئية كقولنا كل (ب ج) وكل (أ ب) فبعض (ج أ) وبرهانه بتبديل المقدمتين ثم عكس
النتيجة هذا اذا برهنت على الانتاج بالرد الى الاول ونو برهنت بالثالث لكونه أحلى
من الرابع لعكست الكبرى في هذا الضرب فيرجع الى ثالث الثالث وانما لم ينتج هذا
الضرب الكلية مجواز أن يكون الاصغر لكونه محجولا أعظم من الاوسط الموضوع ومجواز
كون الاوسط مساويا لكبرى الموضوع له لما علم من جواز مساواة المحمول للموضوع وكونه
أعم لا أخص ويلزم من ذلك جواز كون الاصغر أعظم من الاكبر ضرورة مجواز كونه
أعم من مساويه واذا ثبت هذا المجواز لم يتحقق ثبوت الاكبر لجميع افراد الاصغر
مثال ذلك قولنا مثلا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فلا شك أن الاصغر في هذا
المثال وهو حيوان أعظم من الاوسط الذي هو الانسان المساوي للاكبر الذي هو ناطق
ومتى لم ينتج هذا الضرب الكلية لم ينتجها الضرب الثاني لانه أخص منه الضرب الثاني من
موجبة كلمة صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج موجبة جزئية كالاول كقولنا كل
(ب ج) وبعض (أ ب) فبعض (ج أ) وبيانه كالاول سواء بسواء ويزيد هذا الضرب
على الاول بالافتراض وذلك أن يفرض بعض (أ) الذي هو (ب) معينا وليكن (د)
فيصدق لاجل ذلك كل (د أ) وكل (د ب) فتجعل المقدمة الثانية كبرى لصغرى
القياس ينتج من هذا الشكل بعينه لكن من كليتين وهو الضرب الاول منه بعض (ج د)
فتجعل هذه النتيجة صغرى للمقدمة الاولى من مقدمتي الافتراض ينتج من الاول بعض
(ج أ) وهو المطايب الضرب الثالث من كليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية
كقولنا لا شيء من (ب ج) وكل (أ ب) فلا شيء من (ج أ) ويتبين بتبديل المقدمتين ليرجع

الى الاول ثم عكس النتيجة وان عكست الصغرى رجع الى الثاني وأنتج النتيجة المدعاة
الضرب الرابع من كليتين والكبرى سالبة عكس الضرب الذي قبله ينتج سالبة جزئية
كقولنا كل (ب)ج ولا شيء من (أ)ب فبعض (ج) ليس (أ) ويتبين بعكس مقدمته
يرجع الى الشكل الاول أو بعكس صغراه فيرجع الى الثاني أو بعكس كبراه فيرجع الى
الثالث وانما ينتج كلية كالذي قبله مجواز كون الاصغر أعم من الاوسط المندرج من
الاكبر تحت الاصغر هكذا ذكر الشيخ ابن عرفة هذا الدليل وأخصر منه أن تقول
مجواز كون الاصغر أعم من الاكبر وسلب الاخص عن جميع افراد الاعم كاذب كقولنا
كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس بانسان فالحیوان الذي هو الاصغر أعم من
الاوسط الذي هو الانسان ومن الفرس الذي هو الاكبر فكلاهما مندرج تحت
الاصغر الذي هو الحيوان الضرب الخامس من موجبة جزئية وصغرى وسالبة كلية
كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ب)ج ولا شيء من (أ)ب فليس بعض (ج)أ ويتبين
بما تبين به الضرب الذي قبله سواء بسواء ويزيد بالافتراض فيقرض بعض (ب) الذي
هو (ج) معيناً وليكن (د) فيصدق لاجل ذلك قضيتان وهما قولنا كل (د)ب وكل
(د)ج فتضم القضية الاولى صغرى الى عكس كبرى القياس ينتج من الاول لا شيء من
(د)أ فضم عكس هذه النتيجة كبرى الى المقدمة الثانية من مقدمتي الافتراض ينتج
من هذا الشكل بعينه ولكن من كليتين نتيجة الاصل ولو ضمنت هذه النتيجة بعينها من
غير عكس كبرى الى عكس المقدمة الثانية من مقدمتي الافتراض لا نتج من الاول نتيجة
الاصل ولو ضمنتها اليها كبرى من غير عكس فهم لا ينتج من الثالث نتيجة الاصل
ويصح اليان ببرهان الخلف في جميع هذه الاضرب ولا يخفى عليك اجراؤه ان فهمت ما
ذكر ولنضع الاقضية في كل شكل لتكون نصب عينيك فتعرض الشروط عليها حتى ترى
بالمشاهدة المنتج منها من العقيم ولنضع على كل ضرب منتج حرف التاء هكذا علامة
انتاجه ولنضع على كل ضرب عقيم حرف العين هكذا علامة على عقمه وهذه صورتها

النتيجة والنتائج التي لا تسمى المقدمات وهذه أولها

(ضروب الشكل الاول)	(ضروب الشكل الثاني)
كل (ج)ب وكل (ب)أ ت	كل (ج)ب وكل (ب)أ ع
كل (ج)ب ولا شيء من (ب)أ ت	كل (ج)ب ولا شيء من (ب)أ ت
كل (ج)ب وبعض (ب)أ ع	كل (ج)ب وبعض (ب)أ ع
كل (ج)ب وليس بعض (ب)أ ع	كل (ج)ب وليس بعض (ب)أ ع
لا شيء من (ج)ب وكل (ب)أ ع	لا شيء من (ج)ب وكل (ب)أ ت

لاشئ من (ج ب) ولاشئ من (أ ب) ع	لاشئ من (ج ب) ولاشئ من (ب أ) ع
لاشئ من (ج ب) وبعض (أ ب) ع	لاشئ من (ج ب) وبعض (ب أ) ع
لاشئ من (ج ب) وليس بعض (أ ب) ع	لاشئ من (ج ب) وليس بعض (ب أ) ع
بعض (ج ب) وكل (أ ب) ع	بعض (ج ب) وكل (ب أ) ع
بعض (ج ب) ولاشئ من (أ ب) ع	بعض (ج ب) ولاشئ من (ب أ) ع
بعض (ج ب) وبعض (أ ب) ع	بعض (ج ب) وبعض (ب أ) ع
بعض (ج ب) وليس بعض (أ ب) ع	بعض (ج ب) وليس بعض (ب أ) ع
ليس بعض (ج ب) وكل (أ ب) ع	ليس بعض (ج ب) وكل (ب أ) ع
ليس بعض (ج ب) ولاشئ من (أ ب) ع	ليس بعض (ج ب) ولاشئ من (ب أ) ع
ليس بعض (ج ب) وبعض (أ ب) ع	ليس بعض (ج ب) وبعض (ب أ) ع
ليس بعض (ج ب) وليس بعض (أ ب) ع	ليس بعض (ج ب) وليس بعض (ب أ) ع

(ضروب الشكل الرابع)

(ضروب الشكل الثالث)

كل (ب ج) (أ ب) ع	كل (ب ج) وكل (ب أ) ع
كل (ب ج) ولاشئ من (أ ب) ع	كل (ب ج) ولاشئ من (ب أ) ع
كل (ب ج) وبعض (أ ب) ع	كل (ب ج) وبعض (ب أ) ع
كل (ب ج) وليس بعض (أ ب) ع	كل (ب ج) وليس بعض (ب أ) ع
لاشئ من (ب ج) وكل (أ ب) ع	لاشئ من (ب ج) وكل (ب أ) ع
لاشئ من (ب ج) ولاشئ من (أ ب) ع	لاشئ من (ب ج) ولاشئ من (ب أ) ع
لاشئ من (ب ج) وبعض (أ ب) ع	لاشئ من (ب ج) وبعض (ب أ) ع
لاشئ من (ب ج) وليس بعض (أ ب) ع	لاشئ من (ب ج) وليس بعض (ب أ) ع
بعض (ب ج) وكل (أ ب) ع	بعض (ب ج) وكل (ب أ) ع
بعض (ب ج) ولاشئ من (أ ب) ع	بعض (ب ج) ولاشئ من (ب أ) ع
بعض (ب ج) وبعض (أ ب) ع	بعض (ب ج) وبعض (ب أ) ع
بعض (ب ج) وليس بعض (أ ب) ع	بعض (ب ج) وليس بعض (ب أ) ع
ليس بعض (ب ج) وكل (أ ب) ع	ليس بعض (ب ج) وكل (ب أ) ع
ليس بعض (ب ج) ولاشئ من (أ ب) ع	ليس بعض (ب ج) ولاشئ من (ب أ) ع
ليس بعض (ب ج) وبعض (أ ب) ع	ليس بعض (ب ج) وبعض (ب أ) ع
ليس بعض (ب ج) وليس بعض (أ ب) ع	ليس بعض (ب ج) وليس بعض (ب أ) ع

(ص) وقيد بعضهم عقم الكلية الموجبة مع الجزئية السالبة صغرى أو كبرى بما إذا كانت الجزئية السالبة لا تنعكس أما إذا انعكست كالحاصتين فانها تنتج رد الضرب حينئذ ينعكس الجزئية السالبة فيه إذا كانت صغرى للثاني وإذا كانت كبرى للثالث وهو ظاهر (ش) هذا التقييد للسراج فعنده أن اقتران الجزئية السالبة مع الكلية الموجبة صغرى أو كبرى في الشكل الرابع ينتج وان احتوت الجزئية السالبة على خستين إذا كانت الجزئية السالبة منعكسة كأن تكون أحد الحاصتين فانها قد سبق في فصل العكس بيان انعكاسهما كأنفسهما أما إذا كانت الجزئية السالبة التي هي إحدى الحاصتين صغرى فانها إذا انعكست رجع الضرب الى رابع الشكل الثاني وان كانت كبرى رجع القياس بعكسها الى سادس الشكل الثالث وينتجان المطلوب بعينه وهو الجزئية السالبة الخاصة فاذا ضمنت هذين الضربين الى الخمسة السابقة كان المنتج على قول المراجع من الشكل الرابع سبعة أضرب وزاد الكاتب في رسالته على هذه السبعة اقتران السالبة الكلية صغرى إذا كانت إحدى الحاصتين مع الموجبة الجزئية كبرى إذا كانت أحد الموجهات الرابع فينتج سالبية جزئية خاصة كقولنا لاشئ من (ب ج) مادام (ب) لادائما و بعض (أ ب) مادام (أ) ينتج بعض (ج) ليس (أ) مادام (ج) لادائما ويتبين بعكس الترتيب ليرجع الى الاول ثم عكس النتيجة وزاد صاحب الايضاح الصغرى السالبة الكلية إذا كانت إحدى الحاصتين مع الكبرى الموجبة الجزئية إذا كانت إحدى الست المنعكس سواء بها الكلية فزاد على الكاتب يكون الكبرى الجزئية الموجبة ينتج مع السالبة الكلية إذا كانت تلك الكبرى إحدى الدائمات والكاتب يمنع من ذلك بناء منه على منع ماركب من متنافيين لانه يجب على مقتضى ذلك الغاء اختلاط الدائمات مع الخاصتين لان النتيجة حينئذ تخرج دائمة لادائمة لانك تأخذ قيد الدوام من الكبرى وقيد لادائما من الصغرى وصاحب الايضاح مر على القول بجهة الخلط المركب من متنافيين وينتج حينئذ القياس بعد التبدل دائمة لادائمة وهي قولنا بعض (ب) ليس (ج) دائما لادائما وبرهان انعكاسها واضح كبرهان انعكاس إحدى الخاصتين اذ هو مبني على الافتراض ولا شك أن الدوام الذاتي يستلزم الوصف وانعكاس هذه الجزئية السالبة واضح اذ موضوعها متحقق الوجود لذاتها لان عجزها قضية موجبة فموضوعها موجود وهو عين موضوع السالبة التي هي صدرها وايضا فموضوع هذه الجزئية السالبة هو عين موضوع الجزئية الموجبة التي في أصل القياس فيجب وجوده ايضا لذلك فقد شهد

بوجود موضوع هذه الجزئية السالبة أمران ذاتها وهو ما احتوت عليه من الجزئية الموجبة ومنفصل عن ذاتها وهو الموجبة التي في أصل القياس وبالله تعالى التوفيق (ص) واعلم أن هذه الشروط التي ذكرناها للأشكال الأربع أعمها باعتبار كمها وكيفية أيا إذا اعتبرت فيها الجهة وتر كمياتها وهو المعبر عنه بالاختلاطات فلها شروط زائدة على ما تقدم ولنعرض عن ذكرها لما فيها من الطول والتشعب على المبتدى مع قلة الاستعمال (ش) يعني أن الاختلاطات وهي تركيب القضايا الموجبة بعضها مع بعض إنما أعرض عنها لقلة استعمال الناس لها في العلوم وكثرة التشعب فيها وفهم ما ذكر في هذا المختصر يتضمن بفضل الله تعالى فهمها من المطولات من غير تكلف ولا احتياج إلى علم ألا نتخرج شروطها ولا براهينها عن قواعد ما ذكره الله تعالى التوفيق (ص) وأما القياس المركب من المفصلات فلا بد فيه من أخذ المتصلات لوازم الصغرى وتر كمياتها مع المتصلات لوازم الكبرى فأنتج ذلك التركيب في كل شكل من الأشكال الأربع فهو نتيجة المنفصلتين لأن لازم اللازم لازم (ش) لما تقدم أن حكم القياس المركب من متصلتين حكم المركب من جمليتين سواء بسواء ذكر هنا حكم القياس المركب من المنفصلات فذكر أن الوجه في معرفة نتاجه ومعرفة نتيجته أن تنظر لوازم صغره مع لوازم كبراه فان لم يشتمل شيء منها على تأليف منتج فالقياس المؤلف من المنفصلتين عقيم وإن اشتمل شيء منها على تأليف منتج فالقياس منتج ونتيجته نتيجة بينك المتصلتين المشتملتين على تأليف منتج لأنهما لازمتان للمنفصلتين وتحتاجهما لازمة لهما فتكون لازمة للمنفصلتين لأن لازم اللازم لازم ولهذا يصح هنا تعدد نتائج المنفصلتين بحسب تعدد لوازمهما المنتجة من المتصلات ويصح أيضا أن يؤخذ لوازم تلك النتائج المتصلة من المنفصلات فيجعل ذلك كله نتيجة للقياس المركب من المنفصلتين ولا جمل رجوع هذه النتائج إلى اللوازم وليست نتائج طبيعية لضرورة القياس ذهب الخوحي في الموحز وابن سينا إلى أنه عقيم والامر في هذا أقرب فأن اللوازم لا شك في ثبوتها لهذا القياس فن شاء أن يسميها نتائج أو يسميها اللوازم فلا حرج في التسمية وإذا عرفت هذا فالمنفصلتان اللتان يتركب منهما القياس ستة أقسام لأنهما إما حقيقيتان وإما نامعنا جمع وإما نامعنا خلق وإما حقيقية ومائعة جمع وإما حقيقية ومائعة خلق وإما نامعنا جمع ومائعة خلق فملاحظة في المتفقين وثلاثة في المختلفين فأما القسم الأول وهو المؤلف من حقيقتين فيشترط في انتاجه كلمة إحدى المقدمتين وإيجابها فضعه ما وانظر لوازم الصغرى مع لوازم الكبرى وألزام الصغرى مع لازم

لازم الكبرى أو لازم لازم الصغرى مع لازم الكبرى أو مع لازم لازم الكبرى فما كان
من ذلك على تأليف منتج فتبيح ذلك التأليف نتيجة المنفصلتين ولازم تلك النتيجة أيضا
نتيجة لهما وهذه صورتها كما ترى

حقيقة صغرى	حقيقة كبرى
دائما (أب) واما (جد)	ودائما (أب) واما (جد)
كلما كان (أب) فليس (جد)	وكلما كان (جد) فليس (هـ ز)
كلما كان (جد) فليس (أب)	وكلما كان (هـ ز) فليس (جد)
كلما كان ليس (أب) (فج)	وكلما كان ليس (جد) (ف هـ ز)
كلما كان ليس (جد) (ف-أب)	وكلما كان ليس (هـ ز) (فج)

واعلم أن استيفاء النظر بين لوازم هاتين الحقيقتين يستلزم النظر بين لوازم سائر أقسام
المنفصلات لدخول جميعها فيها فلنقتصر على وضعها والله تعالى التوفيق (ص)
وهكذا الحكم في القياس المركب من المتصلات مع المنفصلات أن تنظر لوازم المتصلات
مع المنفصلات فتبيح ذلك التركيب هي نتيجة الأصل (ش) يعني أن القياس
المؤلف من المتصلة والمنفصلة حكمه حكم المركب من المنفصلتين فتتظر أيضا فيه
لوازم المنفصلة صغرى كانت أو كبرى موجبة كانت أو سالبة مع تلك المتصلة الموجبة
أو السالبة فما كان من ذلك على تأليف منتج فتبيح نتيجة القياس المركب من المتصلة
والمنفصلة ولازم هذه النتيجة أيضا نتيجة لذلك القياس واعلم أن المتصلة إن كانت
صغرى فالشركة بينهما وبين المنفصلة إما في مقدم الصغرى وإما في تاليها فإن كانت
في التالى فلا بد من كلمة المنفصلة لأن الشركة لما كانت في تالى الصغرى صارت
الصغرى موافقة للنظم الكامل فلزم أن القياس المنعقد منها ومن لوازم الكبرى
لا يكون إلا من الشكل الأول أو من الشكل الثانى وعلى كل تقدير فلا بد من كلمة
الكبرى ثم الكبرى إما موجبة وإما سالبة فإن كانت موجبة لزمها المتصلات الأربع
إن كانت حقيقة والأولى أن فقط إن كانت مانعة جمع والأخرى أن فقط إن كانت
مانعة خلو وهذه صورتها

متصلتان صغيران	(حقيقية كبرى)
كلما كان (أب) (فج د)	وإذا ما (ج د) واما (ه ز)
ليس البتة إذا كان (أب) (فج د)	كلما كان (ج د) فليس (ه ز)
لازمة المتصلة الصغرى الموجبة	كلما كان (ه ز) فليس (ج د)
ليس البتة إذا كان (أب) فليس (ج د)	كلما كان ليس (ج د) ف (ه ز)
لازمة المتصلة الصغرى السالبة	كلما كان ليس (ه ز) ف (ج د)
كلما كان (أب) فليس (ج د)	

وأما إذا كان الاشتراك في المقدم والفرع أن المتصلة صغرى فالسكبرى اما موجبة واما سالبة فان كانت موجبة لزمتها المتصلات على ما سبق فتكون الصغرى المتصلة كلما كان (ج د) ف (أب) ان كانت موجبة أوليس البتة إذا كان (ج د) ف (أب) اذا كانت سالبة وتكون الكبرى المنفصلة الموجبة هكذا إذا ما (ج د) واما (ه ز) فانظر المتصلتين الصغريين أو لازمة كل واحدة منهما الموجبة والسالبة مع لوازم المنفصلة ولوازم تلك الوازم فما اشتمل منها على تأليف منتج فنتيجة نتيجة أصل القياس وما يلزم هذه النتيجة من منفصلة فهو نتيجة أيضا لأصل القياس وأما ان كانت الكبرى المنفصلة سالبة لزمتها ان كانت مانعة جمع أو مانعة خلوسا لبتان متصلتان على ما تقدم فانظر أيضا تلك الوازم مع المتصلتين الصغريين فان كانت المنفصلة السالبة حقيقية لم يلزمها شيء فالقياس منها ومن المتصلتين عقيم فاذن انما تتركب المتصلتان مع سالبة مانعة جمع وسالبة مانعة خلو وهذه صورتها

متصلتان صغيران	منفصلة كبرى مانعة جمع أو مانعة خلو
كلما كان (أب) (فج د)	ليس البتة اما (أب) واما (ه ز)
ليس البتة إذا كان (أب) (فج د)	ليس البتة إذا كان (أب) فليس (ه ز)
(لازمة المتصلتان الصغيران)	ليس البتة إذا كان (ه ز) فليس (أب)
ليس البتة إذا كان (أب) فليس (ج د)	ليس البتة إذا كان ليس (أب) ف (ه ز)
كلما كان (أب) فليس (ج د)	ليس البتة إذا كان ليس (ه ز) ف (أب)

وأما إذا كانت المتصلة هي الكبرى فالاشتراك اما في مقدمها واما في تاليها فان كان في التالي فالمنفصلة اما موجبة واما سالبة فان كانت موجبة لزمتها المتصلات الأربع ان كانت حقيقية والا وليان فقط ان كانت مانعة جمع والاخران فقط ان كانت مانعة خلو

فانظر أيضا لوازم المنفصلات الصغريات مع المتصلتين الكبيرين على ما سبق وأما ان
 كانت المنفصلة سالبة لم تنتج الحقيقة شيئا إلا يلزمها شيء ويلزمها ان كانت مانعة جمع أو
 مانعة خلوسا لبتان متصلتان فانظرهما مع المتصلتين الكبيرين وأما ان كان الاشتراك
 في المقدم فيجب أن تكون المنفصلة موجبة لان الكبرى موافقة للنظم الكامل فتعين
 أن يكون القياس المركب من اللوازم أمام الشكل الاول وأما من الشكل الثالث
 وفي كل منهما يلزم الحجاب الصغرى فهذا تمام الكلام في الاقيسة الاقتراعية المركبة
 من الجمليات أو من الشرطيات على وجه الاختصار وبالله تعالى التوفيق (ص)
 وهذا كله ان كان أحد طرفي الشرطية وسطا برته وهو المسمى بالجزء التام أما اذا كان
 الوسط جزء ذلك الطرف وهو المسمى بالجزء غير التام فلا تتأجه شروط غير ما تقدم
 ولنعرض عن الكلام فيه أيضا كما أعرضنا عن الكلام في الاختلاطات لكثرة شعبه
 وندور استعماله وقلة فائدته (ش) يعني انه انما ذكر من الاقيسة الشرطية ما كثر
 دوره في العلوم ويضطر لمعرفته ويسهل تناوله ويتضح اتاجه وهو ما كان الوسطى
 قياسه جزأ تاما بأن يكون أحد طرفي الشرطية بكامله وترك ما يكون الوسط فيه جزأ غير تام
 بأن يكون جزء أحد طرفي الشرطية كائن يقال مثلا كلما كان (أ) (ب) (ج) (د) وكلما كان
 (د) (هـ) (و) (ز) فقد وقعت الشركة في هذا القياس في جزء غير تام وهو جزء التالى الذى
 هو (د) ولو قلت في الكبرى وكلما كان (ج) (د) (و) (ز) لكانت الشركة في جزء تام وانما
 تركنا الاقيسة ذات الجزء غير التام لكثرة شعبها وندور استعمالها وعدم وضوح اتاجها
 كما تركنا الاختلاطات لذلك بل هذه في الاحتياج اليها دون الاختلاطات بكثير لان
 الجهات وان سكت عنها في القضايا بعناها واجب في كل قضية وبالله تعالى التوفيق
 (ص) وأما القياس الاستثنائي فلا بد أن تكون المقدمة الاولى فيه شرطية وهى
 الكبرى فان كانت متصلة فشرط اتاجه أن تكون موجبة كلية لزومية وان تكون
 بالاستثنائية وهى الصغرى حكمت بثبوت المقدم أو بنفى التالى (ش) القياس
 الاستثنائي هو عبارة عن قياس مركب من مقدمتين احدهما شرطية والاخرى وضع
 لاحد جزئها أو رفعه ليلزم منه وضع الجزء الآخر أو رفعه وليس يجب أن يكون الطرف
 الموضوع أو المرفوع قضية جملة فان الشرطية لو كانت مركبة من شرطيتين لكان
 كل واحد من الجزء الموضوع أو المرفوع شرطية ولو كانت مركبة من شرطية وجملة
 لكان الجزء الموضوع شرطية ان كانت الشرطية مقدما والجزء المرفوع شرطية
 ان كانت تاليا فاذا عرفت هذا فنقول الشرطية المستعملة فيه ان كانت متصلة اشترط

فيما ان تكون موجبة كلية لزومية فلو كانت المتصلة الكلية سالبة لم تنتج بالفعل في
القياس الاستثنائي شيأى لا يلزم من وضع المقدم ولا من رفع التالى أو وضعه شيأى
بالفعل لكن بالقوة يلزم من وضع المقدم رفع التالى أى وضع نقيضه لاستلزام المتصلة
السالبة متصلة موجبة تناقضها في التالى ويلزم أيضا بالقوة من وضع التالى رفع
المقدم لاقتضاء العكس بالمستوى ذلك وان كانت المتصلة الموجبة جزئية لم تنتج لانها
حينئذ يحتمل أن يكون زمن صدق الشرطية غير زمان صدق الاستثنائية فلا تجتمع
المقدمتان معا على الصدق فلا يحصل الاتجاج نعم لو كانت وقت الاتصال أو الانفصال
هو بعينه وقت استثناء أحد جزئى الشرطية أو نقيضه أو كانت الاستثنائية عامة
حتى تشمل وقت الاتصال أو الانفصال أنتج القياس وان لم تكن الشرطية كلية وان
كانت المتصلة الموجبة الكلية اتقافية لم تنتج لان العلم بصدق الاتقافية موقوف على
العلم بصدق جزئها فلو استفدنا العلم بصدق أحد جزئها من صدقها زام الدور هذا ان
وضعت في الاستثنائية أحد جزئها وأما ان رفعته كانت الاستثنائية حينئذ كاذبة
لان الاتقافية طرفاها صادقان فلا يصح رفع واحد منهما هذا ما يتعلق بشروط المقدمة
المتصلة وأما المقدمة الاستثنائية فيشترط فيها أن تثبت المقدم أو تنفى التالى وبالحكمة رفع
تالى الاتقافية كذب ووضع مقدمها لا فائدة له لان نتيجته معلومة من نفس الاتقافية
فان أثبت المقدم كانت النتيجة ثبوت التالى لان المقدم ملزم للتالى وثبوت الملزوم
يستلزم ثبوت لازمه وان نفيت التالى كانت النتيجة نفى المقدم لان نفى اللازم يستلزم
نفى ملزومه مثال ذلك اذا قلنا من لا كلما كان هذا انسانا كان حيوانا فان قلت في
الاستثنائية لكنه انسان أنتج فهو حيوان واذا قلت في الاستثنائية لكنه ليس بحيوان
أنتج فليس بانسان ولا ينتج نفى المقدم ولا يثبت التالى شيأى مجاوز أن يكون التالى أعم
من المقدم كما في هذا المثال واذا كان أعم لم يلزم من نفى المقدم نفى التالى لانه لا يلزم من
نفى الاخص نفى الاعم فلا يلزم من نفى كون هذا انسانا نفى كونه حيوانا وكذلك
لا يلزم من ثبوت التالى ثبوت المقدم لانه لا يلزم من ثبوت الاعم ثبوت الاخص فلا يلزم
من كون هذا حيوانا كونه انسانا (فائدة) اعلم أن المقدمة الاولى وهى الشرطية في
القياس الاستثنائي هى الكبرى والمقدمة الثانية وهى الاستثنائية هى الصغرى نص
على ذلك الشيخ بن عرفه رحمه الله في منطقته ونقله عن الفارابى ونصه والثانى الاستثنائى
وهو متصلة استثنى عين مقدمها ينتج تاليها أو نقيض تاليها ينتج نقيض مقدمها قالوا
والاكثر في الاول ان وفى الثانى لو ذات هذا فى المهمة لا غير والمتصلة كبراه

والاستثنائية صغراه قاله الفارابي فقول بعض الجباثين العكس وهم انتهى ثم
ذكر بعده هذا أن حكم المنفصلة كالمصلة وبالله تعالى التوفيق (ص)
وان كانت الشرطية منفصلة حقيقية فلا بد أن تكون موجبة كلية عنادية وان تكون
مركبة من شئ ومساو لا يقيضه اذ لو كانت مركبة من الشئ وعين نقيضه لم يفد الانتاج
لان النتيجة حينئذ تصير عين الاستثنائية وتلزم فيه المصادر عن المطلوب والنتائج في
هذا القياس أربعة اثنان في وضع الاستثنائية لاحد الطرفين واثنان في رفعها
لاحدهما وان كانت الشرطية مائعة جمع أتجت الاولين وان كانت مائعة خلوا أتجت
الاخيرين وبالله تعالى التوفيق (ش) يعني أن المقدمة الشرطية في القياس
لاستثنائي ان كانت منفصلة اشترط فيها شرطان أن تكون موجبة كلية وزاد بعضهم
شرط ثالثا أن تكون عنادية احترازا من الاتفاقية لعدم لزوم العناد فيها فلا يلزم من
وضع شئ منها أو رفعه شئ في الطرف الآخر وبعض المحققين صرح بأنه لا يشترط في
المنفصلة أن تكون عنادية وان الاتفاقية فيها ينتج بخلاف الاتفاقية في المتصلة
قال لان المنفصلة الحقيقية الاتفاقية وان كان لا يمتد صدق جزئها ولا كذبها لكن
اذا اتفق عدم صدق جزئها معا وصدق أحدهما لم يمتد كذب الآخر وكذلك لو اتفق عدم
كذب جزئها معا وكذب أحدهما لم يمتد صدق الجزء الآخر انتهى قلت وحاصل الفرق
بين المنفصلة الاتفاقية والمتصلة الاتفاقية لزوم الدور وعدم الفائدة في استعمال المتصلة
الاتفاقية في القياس الاستثنائي ولا يلزم ذلك في المنفصلة الاتفاقية واذا عرفت هذا
فالمنفصلة على ثلاثة أقسام حقيقية ومائعة جمع ومائعة خلوا أما الحقيقية فيشترط فيها مع
ما تقدم أن تكون مركبة من الشئ والمساو لا يقيضه كقولنا دائما اما ان يكون
الموجود قديما واما ان يكون حادثا وينتج حينئذ أربع نتائج اثنان باعتبار ما فيها من
منع الجمع فاستثناء عين أي جزء كان ينتج نقيض الآخر واثنان باعتبار ما فيها من منع
الخلو فاستثناء نقيض أي جزء كان ينتج عن الآخر هذا كله ان تركبت الحقيقية من
الجزئين كالمثال السابق اما ان تركبت من أكثر من جزئين كقولنا دائما اما ان
يكون العدد زائدا واما ان يكون ناقصا واما ان يكون مساويا فقال الاثيران استثناء
عين أحد الأجزاء ينتج نقيض سائرهما أي نفى سائر الأجزاء وأن استثناء نقيض أحد
الأجزاء ينتج منفصلة تتركب من سائر الأجزاء قامت وقولنا أن الحقيقية تتركب من
أكثر من جزئين انما هو على سبيل التسامح والافقد تقدم البرهان على انها لا تتركب

الامن جزئين وما يوهم التركيب من أكثر من جزئين راجع الى تركيبها من جملة
ومن منفصلة أو من قضية والمساوى لنقيضها وذلك المساوى منفصلة وانظروا أن هذه
النتيجة المنفصلة حقيقة لأنه لما اتفق أحد الأجزاء لزم أن لا يجمع باقي الأجزاء على
صدق ولا كذب وهذا معنى الحقيقة فلو تركبت الحقيقة من الشئ وعين نقيضه
كقولنا دائما ما أن يكون الموجود قديما واما أن يكون ليس قديما لم يفد الوضع
والرفع شيئا فان عين الاستثنائية حينئذ هي عين النتيجة فلا استدلال بها على النتيجة
كالاستدلال على الشئ بنفسه لان الاستثنائية ان ثبت صدقها لم ينتج الى قياس ولا
غيره ذهي عين النتيجة فلا استدلال عليها من باب تحصيل الحاصل وان لم يثبت صدقها
فقد استدلل على الشئ بنفسه وهو مصادرة وان كانت المنفصلة مانعة جرح كقولنا
منلادائما ما أن يكون المحرم أبيض واما أن يكون أسود فاستثناء عين أي جزء كان ينتج
نقيض الآخر لا متناع اجتماعهما على الصدق ولا ينتج استثناء نقيض شئ منهما الجواز
اجتماعهما على الكذب فبانة الجمع النتيجة ان الأوليان من تنائج الحقيقة وان كانت
المنفصلة مانعة علو كقولنا منلادائما ما أن يكون المحرم غير أبيض واما أن يكون غير
أسود فاستثناء نقيض أي جزء كان ينتج عين الآخر لا متناع اجتماعهما على الكذب
ولا ينتج استثناء دين شئ منهما الجواز اجتماعهما على الصدق فبانة الخلو ان النتيجة ان
الاخيرتان من تنائج الحقيقة وهذه آخر ما قصدنا وضعه في هذا الشرح المبارك
نسأل الله تعالى أن ينفع به وبأصله كل من سعى في تحصيلهما النفع الذي يبلغ
في الدنيا والآخرة الى رضى المولى الكريم * وان يجعله عوننا لهم على ادراك ما يكون معه
بفضل الله تعالى الفوز مع العلماء العاملين بعظيم الدرجات في دار النعيم المقيم * بجاه
سيد الخلق الشفيع المشفع سيدنا وولانا محمد صلى الله عليه وسلم صلاة وسلاما تحوز
بهما من الرب الرؤف الرحيم * العفو في الدنيا والآخرة عما جنيناه بجهلنا وسوء نظرنا
وقلة حياءنا من الذنب العظيم * وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد عدد ما ذكره
الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون * وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

بحمد الله وحسن توفيقه قدتم * على ذمة محمديه وملتزمه محمد صالح ابن المرحوم محمد
أكرم * غرة شهر ربيع الثاني * سنة ١٢٩٢ من هجرة صاحب السبع الثاني *
صلى الله وسلم عليه وعلى آله * عدد كمال الله وكما يليق بكماله * آمين آمين آمين .